



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الإدارة المالية في عصر دولة المماليك

(٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب والإسلام

إعداد الطالب

أيمن محمد ريحان

إشراف أ.د.

عمار محمد النهار

العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل ربي زدني علما﴾ (١)

(١) سورة : طه ، الآية ١١٤ .

إهداء

" إلى والدي اللذان ربياني صغيراً ورعياني وإلى زوجتي
التي تحملت معي عناء الدراسة وإلى أولادي الأعزاء "

بطاقة شكر

" إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل وأخص
بالشكر المشرف الدكتور عمار محمد النهار الذي صبر علي
كثيراً وساعدني بإنجاز هذا العمل "

رموز الاختصارات في الرسالة

ت : توفي

تح : تحقيق

ج : جزء

د٠ ت : دون تاريخ

د٠ ط : دون طباعة

د. م : دون مكان

ص : صفحة

ط : طبعة

ق : قرن

م : ميلادي

مج : مجلد

هـ : هجري

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتويات

المقدمة

التعريف بأهم المصادر والمراجع

الفصل الأول : مكونات اقتصاد الدولة المملوكية (الزراعة - الصناعة - التجارة)

أولا - الإدارة المالية في الفقه الإسلامي .

ثانيا - الزراعة .

١ - النظام الإقطاعي .

٢ - عوائد الزراعة.

ثالثا - الصناعة .

أنواع الصناعات - صناعة النسيج.

- صناعة المعادن.

- صناعة الزجاج.

- صناعة الزيوت. ٥٢

- صناعة السكر .

- صناعة السفن. ٥٤

- صناعة الورق.

رابعاً-التجارة .

- ١- أهم البضائع التي اشتهرت بها الدولة المملوكية .
- ٢- فنادق التجار الفرنجة في مصر والشام .

الفصل الثاني:موارد دولة المماليك.

- أولاً- ديوان النظر .
- ثانياً - مقر ديوان النظر وموظفيه .
- ثالثاً - موارد ديوان النظر .
- ١- الموارد الشرعية .

- أ- الخراج .
- ب- الزكاة .
- ج- الجوالي .
- د- المواريث الحشرية .
- هـ- متحصلات المعادن .
- و- دور الضرب .
- ز- الثغور .
- ي- الفيء والغنيمة.

٢- الموارد الغير شرعية .

- أ - المكوس .
- مكس ساحل الغلة .
- مكس نصف السمسة .

- مكس رسوما لولايات والمقدمين والنواب.
- مكس مقرر السجون.
- مكس مقرر الحوائص والبغال .
- مكس طرح الفراريج .
- مكس الأقصاب والمعاصر.
- مكس الأفراح والأغاني .
- مكس حماية المراكب.
- مكس مقرر المشاعلية.
- مكس ضمان المزر.
- ب - المصادرات .

الفصل الثالث: نفقات دولة الممالك .

أولا- نفقات الجيش.

ثانيا- نفقات موظفي الدولة المملوكية.

أ- السلطان.

ب- نائب السلطان.

ت- الأتابك.

ث- الولاة.

ج- الوزير.

د - نظار الدواوين.

ز- الكشاف.

و- القضاة.

ي- رواتب علماء الدين.

ف- رواتب المدرسين.

ثالثا- نفقات موظفي القصر السلطاني.

- الاستدار- الخازندار- المهمندار- الجاشنكير- استدار الصحبة-
شد الشراب خاناه- الزمام دار- البندقدار- أمير أخور- الخوان سلا-
إمرة شكار- الجمدار- الجاندادار- الباز دار- الشمقدار- الحرس السلطاني.

رابعا- نفقات الرواتب والإنعامات.

تشاريف أرباب السيوف. ٢- الخيول. ٣- الكسوة والحوائص. ٤- الإنعام
والأوقاف. ٥- المأكول والمشروب.

خامسا - نفقات الأعياد والاحتفالات.

١- الأعياد الدينية (عيد رأس السنة الهجرية- عاشوراء- عيد
المولد النبوي الشريف- إحياء رمضان- عيد الفطر- عيد الأضحى- دوران
المحمل- ليالي الوقود.)
٢- الاحتفالات القومية (الاحتفالات السلطانية- وفاء النيل
وكسر الخليج- أعياد أهل الذمة).

سادسا- نفقات المنشآت العمرانية.

١- المساجد .
٢- المدارس.
٣- البيمارستانات.
٤- الخوانق والزوايا والربط.

الفصل الرابع :النقود المملوكية.

أولا – النقود العربية في العصور القديمة.

ثانيا- النقود الإسلامية .

- ١- النقود في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
- ٢- النقود في عهد الخلفاء الراشدين.
- ٣- النقود في الإسلامية في العصر الأموي.
- ٤- النقود الإسلامية في العصر العباسي.
- ٥- النقود الإسلامية في العصر الفاطمي.
- ٦- النقود الإسلامية في العصر الأيوبي.

ثالثا – النقود الإسلامية في عصر المماليك البحرية .

- الدنانير الذهبية.
- الدراهم الفضية.
- الفلوس النحاسية.
- خاتمة.
- قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة

إن الدولة التي قامت في مصر على يد المماليك أولا وقبل كل شيء دولة عسكرية وتشير الشواهد التاريخية إلى أنهم لم يكونوا جميعا من أصل واحد ، فمنهم التركي والمغولي والصيني والأسباني والألماني والسلافي... إلى غير ذلك من الجنسيات المختلفة التي ورد أصحابها إلى مصر صحبة تجار الرقيق.

حيث نسبت الدولة إلى طبقة المماليك ، فسميت بالدولة التركية ، لأن أغلب المماليك ترك الأصل ، الذين استطاعوا الوصول إلى السلطة بعد انتهاء الدولة الأيوبية. وقد أطلق على حكام مصر من المماليك في الفترة الأولى لقيام دولتهم ، اسم المماليك البحرية (٦٤٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) وهي تسمية نسبة إلى غالبية سلاطينها من المماليك الذين اشتراهم الأيوبيون ، وأسكنوهم قلعة جزيرة الروضة في المنيل بالنيل - أو ما كان يسمى البحر أيضا- حيث قضى هؤلاء المماليك على دولة الأيوبيون وتولوا الحكم بعدهم.

وأبرز عناصر المماليك البحرية، هم الذين أتوا من بلاد القفجاق أو القبحاق أو حتى البجناك أو البشناق، التي سكنتها عناصر تركية الأصل رعوية ، في منطقة بحر قزوين. بيد أن لفظة "المماليك" نفسها تعني ما يملك بقصد تربيته والاستعانة به كجند وحكام على عكس لفظة " العبيد " التي تعني العبودية، فالعبد يولد من الرقيق، بينما المملوك يولد من أبوين حرين ويباع ، كما أن العبد يعني أسود، بينما المملوك يكون أبيض.

وكان أساس هذه الطبقة هم تجار المماليك، فهم الصلة بين دولة المماليك في مصر والبلاد التي يأتون منها، وقد كان التجار الأجانب يأتون بالمماليك غالبا عن طريق البحر، حيث يدخلون إلى القاهرة عن طريق ثغري دمياط والإسكندرية، بينما التجار المسلمون يأتون غالبا عن طريق البر وتبدو قيمة تجار المماليك في أن السلاطين يستقبلونهم كما يستقبلون كبار الشخصيات، حتى ولو باع الواحد منهم رأسا من الرقيق، فيستضيفونهم ويمنحونهم الخلع، وذلك لأنهم اعتبروهم المسبيون في قيام دولتهم.

وقد اعتنى ملوك مصر بالمماليك من جميع الأجناس، واهتموا بتربيتهم، وكانوا يسكنونهم في قصور القلعة فإذا اشتهر الواحد منهم سلموه لطواشي يعلمه القراءة والكتابة، وألحقوه بطائفة من جنسه، وكان لكل طائفة فقيه يعلمهم أمور الدين والآداب والقرآن، فإذا شب وقوى سلم لمعلم يعلمه أنواع الحرب من رمي النشاب ولعب السيف والرمح.

وكانوا ينقلون في الخدمة على حسب الاستعداد حتى يصير منهم الأمير والوزير، بعد أن يحرروهم ويمنحونهم مالا وأرضا وجواري، ويرقوهم إلى الرتب المختلفة .
وقد بالغ السلاطين في العناية بهم واقطعوا لهم القطائع حتى كان يبلغ وارد بعض أمرائهم عشرين ألف دينار .

وكان المماليك طبقتان المماليك السلطانية ، وهم أعظم الأجناد شأنا ، ومنهم يؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة والطبقة الثانية أجناد الحلقة وعددهم كبير ، ولهم أقطاعاتهم وخيولهم وعليهم نقباء يعرفون أحوال أجنادهم.

وقد استطاع هؤلاء المماليك أن يثبتوا مقدرة وجدارة في الحرب والإدارة السياسية والمالية، واستطاعوا التغلب على الأخطار التي واجهت العالم الإسلامي، منها انتصارهم على الصليبيين، بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا سنة (٦٤٧هـ / ١٢٤٩م) التي كانت فرصة لإبراز أهمية فرسان المماليك في الدفاع عن العالم الإسلامي. كما استطاعوا صد تيار الغزو المغولي عن مصر حيث انتصروا عليهم في معركة عين جالوت (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م).

وقد حافظ المماليك على النظم السائدة في الدولة الأيوبية، حيث عدوا أنفسهم ورثة لهم، واستمروا على نهجهم وأضافوا بعض الدواوين، ولعل أهم تلك الدواوين ديوان النظر، الذي يشبه وزارة المالية اليوم، وكان الغرض من إنشائه هو تحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، وذلك بالقيام على صيانة المال وحفظه والتصرف فيه حسبما تقتضيه مصلحة البلاد العامة .

ومن ديوان النظر كانت توزع الرواتب الشهرية للمماليك على اختلاف طبقاتهم ورتبهم.

وقد حاولت في هذا البحث إلقاء الضوء على الأمور المالية وإدارتها، والتعرف على اقتصاد الدولة المملوكية الأولى بشكل عام، وأهم مواردها ونفقاتها. وكيفية الإنفاق على المشاريع العامة والخاصة، من مساجد ومدارس وبمارستانات وغيرها، إضافة إلى أهم رواتب الموظفين في الدولة المملوكية البحرية .

على أن البحث في هذا المجال لم يكن بالمهمة السهلة لعدة أسباب:

١- ندرة الكتب التاريخية المخطوطة أو المطبوعة، والدراسات الحديثة، التي تناولت الأمور المالية بشكل عابر دون الخوض فيها بدقة وتفصيل، وعلى أي حال حاولت الاستقصاء منها على أهم الجوانب المالية المتعلقة بموضوع البحث، متبع المنهج العلمي من وصف وتحليل ونقد، وذلك من خلال الاستفادة من المصادر والمراجع المتوفرة.

٢- معظم الدراسات المعاصرة لدولة المماليك البحرية، والدراسات الحديثة، تناولت الجوانب العسكرية والسياسية لدولة المماليك بشكل مفصل، دون التطرق للجوانب المالية .

هذا وقد قسمت الدراسة إلى التعرف إلى أهم المصادر والمراجع التي تمت العودة إليها في هذا البحث، وأربعة فصول وخاتمة.

فالفصل الأول تضمن التعريف بالإدارة المالية، ومقومات الاقتصاد المملوكي من زراعة وصناعة وتجارة.

والفصل الثاني تضمن التعريف بديوان النظر وموظفيه، وكذلك موارد الديوان الشرعية والغير شرعية.

أما الفصل الثالث، فتناولت فيه نفقات الدولة المملوكية، كنفقات الجيش والموظفين، والرواتب والإنعامات، ونفقات الأعياد والاحتفالات، بالإضافة إلى نفقات المنشآت العمرانية.

والفصل الرابع الذي جاء فيه ذكر النقود القديمة، ومن ثم الإسلامية وصولاً للنقود التي تداولها المماليك البحرية في تلك الفترة، وأخيراً الخاتمة التي ذكر فيها أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث المتواضع ، والله ولي الأمر والتوفيق.

التعريف بأهم مصادر ومراجع البحث :

-المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد) ولد في القاهرة المعزية من ديار مصر سنة (٧٦٠هـ / ١٣٥٩م) وللمقريزي أكثر من مؤلف منها كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) والذي ذكر فيه المجاعات والحن خلال فترة المماليك ، كذلك الأسعار بشكل عام والنقود.

ولعل أهم كتب المقريزي والتي لا غنى عنه لأي باحث تاريخي، هو كتابه المعروف باسم (المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار) وتعود أهمية هذا الكتاب ، في أن المرء يستطيع في فترة زمنية قصيرة أن يتعرف على ما كان في أرض مصر من الحوادث والتغيرات في الأزمنة المتطاولة والأعوام الكثيرة، حيث شمل أخبار مصر وأحوال نيلها وخراجها وجبالها، وعن مدنها وأجناسها وأصولها، وذكر لقلعة الجبل وملوكها، والكثير من أخبار مصر من منشآت عمرانية وغيرها .

- ومن تلامذة المقريزي الذي اعتمد على كتبه ، المؤرخ ابن تغري بردي(أبي المحاسن جمال الدين يوسف ،ت٨٧٤هـ / ١٤٦٩م) وقد تلقى العلم في القاهرة على يد أستاذه المقريزي وغيره، وترك عدة مؤلفات اقتفى أثر أستاذه فيها،ومن أهمها كتابه (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) وهو تاريخ مصر من الفتح الإسلامي إلى الدولية الأشرفية سنة (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م)

وقد تناول فيه أخبار البلاد المجاورة لمصر والحوادث المهمة فيها ،وترجم لولاقتها وخلفائها وسلاطينها وحكامها، وقد جاء مرتباً على السنين.

- ومن تابع جهود المقريزي المؤرخ السخاوي (الحافظ شمس الدين محمد بن زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان القاهري الشافعي،ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م) وقد سمي بالسخاوي نسبة إلى بلدة سخا الحالية بمحافظة كفر

الشيخ ومن أهم كتبه (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) وهو معجم تراجم لمشاهير القرن التاسع الهجري .

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، ت ٨٤٩-٩١١هـ/١٤٤٥-١٥٠٥م) أحد العلماء الذين برعوا في علوم الدين والأدب والتاريخ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) حيث عرض من خلاله تاريخ مصر السياسي والاجتماعي والأدبي، وذكر من دخلها من الصحابة والتابعين، وذكر أمرائها وعلمائها، ثم ملوكها وعساكرهم ثم ذكر نيلها وبعض مدنها وأمهاة المدارس والخوانق فيها.

- ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد، ت ٨٥٢-٩٣٠هـ/١٤٤٨-١٥٢٣م) وله كتاب (بدائع الزهور في وقائع الدهور) حيث تناول فيه تاريخ مصر منذ بدء التاريخ إلى سنة (٩٢٨هـ/١٥٢٢م) أي قبل وفاته بعامين، وذكر فيه أخبار الفتح الإسلامي وما توالى عليها من الدول إجمالاً إلى سلطنة الملك الظاهر بيبرس، وصولاً إلى السنوات الأولى من حكم العثمانيين.

- القلقشندي (الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، ت ٧٥٦-٨٢١هـ/١٣٥٥-١٤١٨ م) ويعد كتابه (صبح الأعشى في صناعة الإنشا) من أهم الموسوعات التي كتبت في العصر المملوكي، حيث عرض في الجزأين الثالث والرابع ، الوجه الحضاري لتلك الفترة، ومن أسعار وموازين ومقاييس ونقود وأزياء ، ومواكب الحكام وهيئاتهم في قصورهم ومجالسهم، والوظائف العامة والخاصة، والأرزاق، وذكر للملوك والسلاطين، فهذه الموسوعة لها أهمية كبيرة لكل باحث وقارئ.

- ابن مماتي (الأسعد) الوزير الأيوبي ، ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) يعتبر كتابه من أهم الكتب التي تضمنت عن أحوال الزراعة ونظم الدواوين المصرية في عصر الدولة الأيوبية، التي لم يصلنا عنها إلا النذر اليسير، إضافة إلى أهم الوظائف في الدولة ودواوينها ومواردها المالية ، وأهم المزروعات وأوقات زرعها وحصادها.

المراجع : إضافة إلى المصادر تم الاعتماد على العديد من المراجع العربية .

- حسن (علي إبراهيم) تاريخ الممالك البحرية ، وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص، تضمن هذا الكتاب أهم الوظائف بالدولة المملوكية، الجيش وفرقه، وأهم الدواوين.

- الرئيس (محمد ضياء) التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، تضمن هذا الكتاب واردات الدول ونفقاتها، التعريف بالمصطلحات المالية .

- سليم (محمود رزق) عصر سلاطين الممالك ونتاجه العلمي والأدبي، والذي أبرز ما جاء فيه عن الإقطاع وموظفي الدولة المملوكية.

- ضومط (أنطوان خليل) الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، تضمن أيضا النظام الإقطاعي وموظفي الدولة المملوكية، وأهم الدواوين، والجيش، والحياة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة.

- عاشور (سعيد عبد الفتاح) قدم مؤلفات عديدة ، تم الاعتماد عليها بشكل كبير أهمها (المجتمع المصري في عصر سلاطين الممالك) الذي تضمن القصر السلطاني وحياة السلاطين، والأسواق، والمنشآت، والاحتفالات، والحياة الاجتماعية بشكل عام ، وكتابه (الأيوبيون والممالك في مصر) حيث تناول الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية في تلك الفترة .

- العريني (السيد الباز) الممالك ، الفروسية في مصر في عصر سلاطين الممالك ، تناول فيه الإقطاع ، والفروسية ، والخيول.

- طوسون (عمر) مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن، تحدث عن مالية مصر وخراجها، والروك الحسامي .

الفصل الأول

مكونات اقتصاد الدولة المملوكية

أولاً- الإدارة المالية العامة في الفقه الإسلامي :

الإدارة المالية : هي تنظيم حركة الأموال إيرادا وتحصيلا وإنفاقا ، وذلك كله وفق خطة مالية تشمل الإيرادات والمصروفات والأهداف التي يراد تحقيقها وكيفية التنفيذ والإشراف على التنفيذ والرقابة لتحقيق هذه الخطة بأكملها بالغاية المطلوب^(١) وتطورت الأمور، وأخذ الفكر المالي الإسلامي يتطور فأنشئ بيت المال ودونت الدواوين^(٢) المتعلقة بأمور الخراج والعطاء، ونفقات وموارد الدولة، وذلك للوقوف على الوضع المالي لها وضبط شئونها المالية، لمعرفة مالها وما عليها من أمور مالية، وذلك لأن العماد الأساسي لاستمرار أي دولة وديمومتها تكمن في مدى قوتها الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية) وما إذا كانت خزائنها ملئه بالأموال أم خاوية منها، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي مصادر هذه الأموال وما سبل إنفاقها ؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد أولاً من التعرف على الوضع الاقتصادي للدولة المملوكية الأولى من زراعة وصناعة وتجارة في تلك الفترة .

^١ الحصري، أحمد : (السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي)، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، مصر ، د.ط، ص ٥٠٥.

^٢ الدواوين: مفردا ديوان، الديوان كلمة فارسية معناها السجل والدفتر، والديوان اسم بالفارسية للشياطين، فسمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالأمور ، ووقوفهم على الجلي والخفي ، وجمعهم لما شذ وتفرق، واطلاعهم على ما قرب وبعد، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقبل ديوان، المقريري، تقي الدين أحمد بن علي : (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريرية) تح: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، راجعه وضبط هوامشه: أحمد أحمد زيادة مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، ط ١٤١٧هـ / ١٩٩٧، ج ١، ص ٢٤٥ ، النويري، شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب : (نهاية الأرب في فنون الأدب)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ١، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م ، السفر الثامن، ص ١٩٥.

ثانيا - الزراعة :

أولى سلاطين المماليك الزراعة أهمية كبرى وعناية خاصة، لما لها من منافع مادية للسلاطين وللرعية على حد سواء، فالزراعة على مرا لعصور وحتى الوقت الحاضر، شكلت الدخل الأول لمعظم السكان على اختلاف أجناسهم ومللهم، كما عمل بالزراعة الغالبية العظمى من العامة وشكلت أيضا دخلا هاما للسلطان ومن خلفه أمرائه .

فقد عمل سلاطين المماليك على تنشيط الزراعة ، وتوفير مستلزماتها، فاهتموا بنهر النيل، لأنه عصب الحياة الزراعية في مصر فأمطارها لا تكفي لقيام الزراعات البعلية وقد ذكر لنا النويري عن نيل مصر حيث قال :«ونيل مصر من أعاجيب الدنيا.... إذ إقليم مصر ليس به أمطار كافية ولا عيون سارحة تعم أراضيها».^(١)

فعنوا بأمر مقياس ^(٢) نهر النيل (وقد اصطالحوا على قياسها بذراع العمل ، طوله ثلاثة أشبار بشبر رجل معتدل) ^(٣) عند ارتفاع منسوب المياه لري الأراضي والاستفادة من مياه النهر، وعملوا على شق الترع لتصريف المياه عن الأراضي بعد ريها، كما بنوا الجسور في كافة أرجاء البلاد، وكانت هذه الجسور على نوعين:

^١ النويري : المصدر السالف، ج ٨، ص ٢٤٦.

^٢ المقياس : عمود رخام أبيض مثنى ، في موضع ينحصر فيه الماء عند إنسيا به إليه ، وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرين ذراعا، كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين قسما متساوية تعرف بالأصابع، ماعدا الاثني عشر ذراع الأولى فإنها مفصلة على ثمان وعشرين أصبعا كل ذراع. ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي أبو بركات : (نزهة الأعمى في العجائب والحكم)، تقديم وتحقيق : د. محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٨٦.

^٣ القلقشندي، أحمد بن علي (المتوفى ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) : (صبح الأعشى في صناعة الإنشا) شرحه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ج ٣، ص ٥١٣ .

١- الجسور السلطانية وهي الجسور التي تعود نفعها على البلاد عامة ، وتتولى صيانتها الحكومة التي كانت تنفق عليها من مال الخراج، ٢-الجسور البلدية وهي التي تعود منفعتها على ناحية من النواحي ويتولى صيانتها الفلاحون المقطعون (١).

أما الأراضي فقد صنفها الممالك حسب جودة إنتاجها ، وذلك لتوزيع الجيد منها على السلطان والأمراء الكبار والمقررين من السلطان، وهذا ما كان يعرف بالنظام الإقطاعي (٢) وقد ذكر لنا عدد من المؤرخين هذا التصنيف بشيء من التفصيل، ومنهم المقريري حيث قال : «واعلم أن أرضي مصر عدة أنصاف» (٣) وقد بدأ المقريري تصنيف الأراضي بدءاً من الأكثر جودة ، وهي على النحو الآتي :

١- الباق : وهو أثر القرط والقطاني والمقائي، فإنه يصلح لزراعة القمح.

٢- ري الشراق : هي الأرض إلى ظمئت في الحالية، فلما رويت في الآتية وصارت مستريحة من الزرع وزرعت، أنجبت زرعها .

٣- البرايب : وهو أثر القمح والشعير، وهو دون الباق ، البرايب صالح لزراعة القرط والقطاني والمقائي، لتستريح الأرض وتصير باقا في السنة الآتية .

٤- البقماهة : أثر الكتان ، فإن زرعت قمحا حسن .

٥- الشتونية : أثر ما روي وبار في السنة الماضية، وهو دون الشراقي

^١ المقريري : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٢٧٢. حسن ، علي إبراهيم : (تاريخ الممالك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، ط ٢ ، ١٩٤٨م ، ص ٣١٦.

^٢ الإقطاع : يقال : اقتطع طائفة من الشيء : أخذها. والقطيعة : ما اقتطعه منه ، واقتطعت إياها: أذن لي في اقتطاعها ، واستقطعه إياها : سأله أن يقطعه إياها ، وأقطعه نхра وأرضا : أباح له ذلك. المقريري : الخطط ، ج ١، ص ٢٥٧.

^٣ المقريري : المصدر السالف، ج ١، ص ٢٧١.

٦- السلايح : ما روي وبار فحرث وتعطل، وهو مثل ري الشراقي،
فإن زرعته يكون ناجيا .

٧- النقا : كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها، ولم يبق بها شاغل
عن قبول ما يزرع فيها من أصناف المزروعات .

٨- الوسخ : كل أرض استحکم وسخها ، ولم يقدر الزارعون على
إزاحتها كله منها ، بل حرثوا وزرعوا فيها فجاء زرعها مختلطا بالهلفاء ونحوها،
وفي هذا النوع نجد أن القلقشندی قد ذكر هذا النوع من الأرض بالوسخ المزروع
حيث قال: وهو عبارة عن كل أرض لم يستحکم وسخها، ولم يقدر المزارعون
على استكمال إزالته منها فحرثوها وزرعوها وطلع زرعها مختلطا بوسخها.^(١)

٩- الغالب : كل أرض حصل فيها نبات شغلها عن قبول الزراعة ، ومنع كثرته من
زراعتها وصارت مراعي .^(٢)

١٠- الخرس : كل أرض فسدت بما استحکم قيهها من موانع قبول الزرع وكانت بها
مراع، وهو أشد من الوسخ والغالب، وهي الأرض التي تنبت فيها الهلفاء^(٣) فلا تزرع
إلا بعد قلعها منها وتنظيفها .

١١- الشراقي : كل أرض لم يصل إليها الماء ، إما لقصور ماء النيل أو علو الأرض
أو سد طريق الماء عنها أو غير ذلك .

^١ القلقشندی : المصدر السالف، ج ٣، ص ٥١٧ .

^٢ ذكر القلقشندی هذا النوع من الأرض باسم (الوسخ الغالب)، القلقشندی : المصدر السالف ، ج ٣،
ص ٥١٨ .

^٣ الهلفاء : نبت من الأعلاف، وقلما تنبت الهلفاء إلا قريبا من ماء أو بطن واد ، وهي صلبة غليظة
المس، وتأكل منها الإبل والغنم أكلا قليلا، وهي أحب شجرة إلى البقر.، النويري : المصدر السالف
، ج ٨، حاشية ص ٢٤٨ .

١٢- المستبحر : كل أرض وطينة حصل بها الماء ولم يجد مصرفاً، حتى فات أوان الزرع وهو باق في الأرض .

١٣- السباخ : كل أرض غلب عليها الملح حتى صلحت ولم ينتفع بها في زراعة الحبوب، ويزرع فيها القصب الفارسي .

وقد ذكر النويري نوعاً آخر من الأرض زيادة عما ذكره كل من المقرئزي والقلقشندي، ألا وهو : التراطيب : وهو الذي تخللت المياه باطن أرضه شبه الترو ولم تعلها، ولا تصلح لغير المقائي. (١)

ومن خلال هذا التصنيف نلاحظ أن الأنواع الثلاثة الأولى (الباق، ري الشراق، البراب) من الأراضي قد حظيت باهتمام السلاطين وأمرائهم، واقتطعوها لأنفسهم وكانت الغاية من تصنيف الأراضي ، لتوزيعها على المقطعين وتحصيل الأموال منهم لقاء ذلك، وهذا ما كان يعرف بالمال الخراجي، وهو ما يؤخذ عن أجرة الأرضين (٢) وسنذكره بشيء من التفصيل في موارد الدولة المملوكية .

فقد أقام الممالك نظاماً إقطاعياً متميزاً، والإقطاع في العرف المملوكي أمر شخصي بحت لا دخل لحقوق الملكية أو الأحكام الوراثية فيه، فكان المقطع يحل في الإقطاع محل السلطان ليتمتع بغلاته وإيراداته (٣) فما هو نظام الإقطاع وكيف نشأ وما الغاية منه ؟

١- النظام الإقطاعي :

بعد أن دخل العرب المسلمون مصر، اتبع في الأراضي الزراعية نظام عرف باسم القبالات (٤) وهو أن تقسم الأراضي أقساماً، ثم ينادى عليها قسماً قسماً في (مزد علي)

^١النويري : المصدر السالف، ج٣، ص٢٤٨.

^٢القلقشندي : المصدر السالف ، ج٣، ص٥١٩.

^٣حسن : المرجع السالف، ص٣٣١.

^٤القبالات : جمع قبالة بفتح القاف ، وهي الأرض التي يقبلها أصحابها، أي الأرض النقية مما يعوق

الزارعين عن زراعتها، النويري : المصدر السالف ، ج٨، حاشية ص٢٤٧.

ويتقدم فيه لقبولها من يشاء من أهل مصر، ويتزايد الناس في تقدير القسم المعروض، حتى يرسو المزداد على أحدهم، بما قدره من خراج يتعهد بدفعه في مواعيده، بعد أن يخصم منه مقدار المال الذي أنفقه في استصلاح أرضه.^(١) وقال المقريري في خططه : « فإذا انقضى الأمر : خرج كل من كان تقبل أرضاً وضمناها إلى ناحيته ، فيتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله.... ويحمل ما عليه من الخراج في إبانته على أقساط ، ويحسب له من مبلغ قبائله وضمانه لتلك الأراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجانها، بضرائب مقدرة في ديوان الخراج». ^(٢)

والملاحظ أن الخراج الذي كان يقدر على الأرض، كان بمثابة إيجار لها يلتزم المقطاع بدفعه أواخر كل سنة، تبدأ منذ تسلمه الأرض، وينتهي بنهاية المدة المتفق عليها مع مقطعيه.

واعتادوا إثر كل ثلاثين سنة، أن يعيدوا تقسيم الأراضي تقسيماً جديداً وظل نظام (القبالات) متبعاً حتى حل محله نظام الإقطاع. ^(٣)

فالإقطاع هو ما يتحصل من غلة نقداً وعينا من أرض زراعية أو جهة من جهات الإيراد ، ويعرف هذا النوع عند الفقهاء المسلمين بإقطاع الاستغلال فأجازوا إعطاءه لأهل الجيش مقابل ما هو مقرر لهم من أرزاق تصرف لهم عما يقومون به من الأعمال الحربية. ^(٤)

وقد ذكر لنا المقريري شيئاً عن الإقطاع حيث قال :

^١ سليم ، محمود رزق : (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي)، المطبعة النموذجية، ط ٢ ، ١٣٨١هـ — ١٩٦٢م، ص ٣٠٤.

^٢ المقريري : الخطط ، ج ١، ص ٢٣٩.

^٣ حسن : المرجع السالف ، ص ٣٠٤.

^٤ العريبي، السيد الباز : (المماليك، الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠/١٥١٧ م) دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، ط ١، ص ٨١.

«يقال : اقتطع طائفة من الشيء : أخذها والقطعية : ما اقتطعه منه واقطعني إياه
أذن لي باقتطاعها ، واستقطعه إياها : سألته أن يقطعه إياها وأقطعه نهرًا وأرضا أباح له
ذلك، وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتألف على الإسلام قوما . وأقطع
الخلفاء من بعده من رأوا في إقطاعه صلاحا». (١)

ومن هنا نجد أن نظام الإقطاع يعود إلى صدر الإسلام، زمن دولة الرسول الكريم
وأصحابه .

فهو ليس وليد الدولة الأيوبية و ورثتها الدولة المملوكية كما أشار أحد المؤرخين،
حيث قال : «ويبدو أن نظام الإقطاع اتبع منذ عصر صلاح الدين الأيوبي، ثم ظل سائدا
في مصر طيلة عصر المماليك فكان جملة مساوئ العصرين». (٢)
إلا أن الملاحظ أن نظام الإقطاع بدأ يأخذ طابعا عسكريا بحتا منذ الدولة الأيوبية
وترسخ زمن المماليك .

ونظام الإقطاع عبارة عن تقسيم الأراضي الزراعية أقساما أو إقطاعات، ثم يختص
السلطان نفسه بنسبة خاصة من هذه الإقطاعات، ويمنح البقية، للأمرء والجنود فحسب،
أما عامة الشعب فقد حرموا ملكية الأراضي أو إيجارها. (٣)

^١ المقرئزي : المصدر السالف، ج ١، ص ٢٧٥.

^٢ سليم : المرجع السالف ، ص ٣٠٤.

^٣ حسن المرجع السالف، ص ٣٠٤ .

فكانت الأراضي المصرية في الدولة المملوكية، توزع إقطاعات على السلطان والأمراء والأجناد، وهي مقسمة إلى أربعة وعشرين قيراطاً، يختص السلطان منها بأربعة قراريط، ويفرد للأمراء عشرة، وما يتبقى يُخصص للأجناد . (١)

وقد بلغ متوسط إقطاع الأمير مساحة تتراوح بين قرية وعشرة قرى، والمملوك السلطاني بين نصف قرية وقرية، أما جندي الحلقة فلم يقل إقطاعه عن نصف قرية.

وكان إقطاع أحد مقدمي الألوف أو أمراء المئين يقدر بمائتي ألف دينار جيشيه (٢) وإقطاع أمير الطبلخاناه بين ثلاثة وعشرين وثلاثين ألف دينار، وإقطاع أمير العشرة بسبعة آلاف دينار، وأجناد الحلقة بألف وخمسمائة دينار. (٣)

وأما إقطاعات الشام فلا تقارب هذا المقدار، بل تكون على الثلثين منها (٤) ومن خلال ما ذكره العمري عن توزيع الإقطاعات في بلاد الشام، وانخفاض حصص الأمراء والأجناد إلى الثلثين، فرمما سبب ذلك يعود لبعد الشام عن قبضة سلاطين المماليك الذين خشوا من ازدياد نفوذ بعض الأمراء في أقطاعاتهم إذا ما حصلوا على إقطاعات مماثلة لنظرائهم في مصر، فينقلبون على أسيادهم، أضف إلى ذلك أهمية مصر بالنسبة للمماليك

^١ طوسون ، عمر : (مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن) ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، ١٩٣١ م ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٣٨ .

^٢ الدينار الجشي : لم يكن عملة جارية في السوق، بل وسيلة حسابية لقياس الإقطاع، وكانت قيمته تتراوح بين ١٠ و ٧ دراهم ، العمري، شهاب الدين احمد بن يحيى بن فضل الله: (مسالك الإصدار في ممالك الأمصار، دولة المماليك الأولى ، ت ٧٠٠-٧٤٩ هـ / ١٣٠١-١٣٤٩ م) دراسة وتحقيق: دورتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت ، لبنان، ط ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ص ٦١ .

^٣ العمري: المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٤٣٠ . شبارو، عصام محمد: (السلطين في المشرق العربي معالم دورهم السياسي والحضاري) (المماليك ٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، د. ط ، ص ١٣٢ .

^٤ العمري : المصدر السالف، ج ٣ ، ص ٤٣٠ .

والعالم الإسلامي، بعد أن أضحت عاصمة الدولة الإسلامية، بعد سقوط العاصمة بغداد على يد المغول.

وقد جعل سلاطين المماليك البحرية، الإقطاع وراثيا تشجيعا للأبناء على استخلاف إبنائهم في الجندية ، وذلك أن الإقطاع شخصا لا يورث، بل يستغله المقطع نيابة عن السلطان، ثم يعود كله إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها، أو بسبب وفاة أو عزل المقطع.

كان على المقطع أن يؤدي خدمات إقطاعية للسلطان، أهمها الخدمة الحربية وهي الأساس في فكرة الإقطاع ، فكان على المقطع أن يقتني العدد المقرر عليه من الجنود ويخصص جزءاً من إقطاعه لكل منهم، أو يمنح كل جندي مرتبا معين يناسبه، فإذا اخل المقطع بواجب الخدمة الحربية، حرمه السلطان من إقطاعه .

أما الخدمات الأخرى فمنها ما هو مالي مثل ضرائب الزكاة والجوالي، ومنها ما هو على شكل خدمات مدنية مثل رعاية شؤون الأمن في الإقطاع والعناية بالزراعة وصيانة الجسور.^(١)

وقد أصبح الإقطاع منذ عصر المماليك يعني الرق للأرض، حتى صار الفلاح عبداً قنا للناحية .

وقد أطلق على الإقطاع في عهدهم أسماء أخرى، مثل : (العبرة) بمعنى دخل سنوي ، أو (خبز)، لما فيه من معنى التعيش منه .^(٢)
ومن الواضح أن أراضي الدولة المملوكية الزراعية أضحت موزعة بين السلاطين والأمراء ومماليكهم .

^١ شبارو: المرجع السالف، ص ١٣٣.

^٢ ماجد، عبد المنعم : (نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر) مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ٦٩ .

أما الفلاحون فكانوا مغلوبين على أمرهم، لا حول لهم ولا قوة سوى العمل في الأرض مقابل قوت يومهم، فليس لهم من خيرات عملهم إلا القليل وعليهم يقع دفع الضرائب والأموال والهدايا لأمرائهم ومن خلفهم السلاطين .

وقد كانت قيمة الإيجار غير ثابتة لأنها كانت تتعلق بعدة عوامل كنوع الأراضي ومدى كفاءة ربيها والأحوال الطارئة كالغلاء و الفتن أو سهولة العيش ثم خلق صاحب الإقطاع وعدله أو جوره لذلك تراوحت قيمة إيجار الفدان في أواخر القرن الرابع الميلادي على النحو الآتي. (١)

أراضي الباق حوالي أربعين درهما ثم زادت حتى تجاوزت المائة .

البرايب ثلاثون درهما ثم ارتفعت حتى بلغت الثمانين .

وبعد تحديد كفاءة استغلال الأراضي في بيانات كان الفلاحون يوقعون عليها ويحتفظ صاحب الإقطاع بنسخة عنها في ديوان إقطاعه وكانت قيم الإقطاعات تحسب بالدينار الجيشي. (٢)

ثم إن قيمته لم تكن محددة بدقة بل كانت تتأرجح من إقطاع إلى آخر . (٣)

فقد حدد العمري قيمة أعلى الإقطاعات بالدينار الجيشي و هو إقطاع أمراء المؤمنين بما يتراوح بين مائتي ألف وثمانين ألف دينار.

أما إقطاع أمراء الطبلخانات فيقع بين ثلاثين ألفا وثلاثة وعشرين ألفا ، في حين يتراوح أمراء العشرات : إقطاعا قيمته سبعة آلاف دينار أو أقل قليلاً.

^١ضومط: المرجع السالف ، ص ١٢٨ .

^٢الدينار الجيشي: لم يكن عملة جارية في السوق ، بل وسيلة حسابية لقياس وهو مسمى لا حقيقة ، وإنما يستعمله أهل ديوان الجيش في الإقطاعات فكان هذا الدينار يساوي دينار " ذهبيا " كاملاً " بالنسبة للأجانب التركمان وقبائل العربان ومن يجري مجراهم فدينارهم نصف دينار ، القلقشندی: المصدر السالف ، ح ٣ ، ص ٤٣٨ .

^٣العمري :مسالك الإبصار، المصدر السالف ، ص ٦١ .

وتأتي أخيراً إقطاعات جند الحلقة وهي تتراوح بين ألف ومائتين وخمسين ديناراً جيشاً، أما في الشام فالمعروف أن قيمة الإقطاع كانت تقل عن أمثالها بمصر بمقدار الثلث.^(١)

بعد هذه العملية يوزع ديوان الجيش البذور المختلفة على المزارعين كل بنسبة الأراضي المخصصة للزرع فقط.^(٢)

وقد أصبحت الدولة تشرف بنفسها على استغلال الأرض لصالح طبقة الجيش كلها بما فيها الأمراء والأجناد، فكان هذا الاستغلال على أساس تأجير الأرض للفلاحين فهؤلاء مستأجرون، وهو ما أطلق عليه الخراج.^(٣)

يعرف الخراج بأنه المبلغ المضروب على رقاب الأرض الخراجية من عين أو غلة حسب ما يراه السلطان أو نائبه، أو الأجرة الواجبة على رقاب الأرض، وينقسم الخراج في مصر إلى قسمين:

- ١- خراج الزراعة: وهو ما يؤخذ على المحاصيل الزراعية، ويكون إما عيناً أو نقداً.
- ٢- خراج الراتب: فلا يكون إلا نقداً، ويقدر على كل فدان من أراضي البساتين المزروعة بالأشجار المثمرة.^(٤)

^١ العمري: مسالك الإبصار، المصدر السالف، ص ٦٢.

^٢ ضومط: المرجع السالف، ص ١٢٩.

^٣ الخراج: ما يؤخذ مساهمة من الأراضي التي تزرع حبوباً وعنباً وغللاً وفاكهة، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشك وغيره، المقريري: الخطط، المصدر السالف، ج ١ ص ٢.

^٤ ناصر، عامر نجيب موسى: (الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي)، القاهرة مصر، مطبعة الشروق، د. ط، ص ٢٩٩.

وقد ذكر لنا ابن إياس «أنه أول من جبي خراج مصر في الإسلام عمرو بن العاص فكانت جبايته اثني عشر ألف ألف دينار»^(١).

وقد بقي نظام جباية الأرض كما كان من قبل في تقاليد مصر الإسلامية مع تغيير يتلاءم مع ازدياد طابع الدولة الحربي.

وقد جرت العادة أن يقوم السلطان بإرسال عدد كبير من الموظفين للكشف على الأراضي قبل زرعها وتعيين مدى جودتها ونوعيتها.^(٢)

وكان على رأس هؤلاء الموظفين مباشر الخراج، يساعده "القياسيين" أو "الماسح"^(٣) الذي يقيسون المساحات بالقصبة^(٤) و "الشهود العدول"^(٥) أي الرسميون الذين يشهدون بصحة القياسات وغيرها، ومعهم قاضي اسمه "قاضي العمل" والكتاب الذين يحررون المساحات المزروعة، كان يرافق الموظفين عدد من الجنود وذلك لأن الجباية تحتاج إلى من عرف بالحماسة وقوة البطش بالإضافة إلى "الكيالين" و"الشيالين" و"النواتية" الذين يحملون الغلال إلى القاهرة، ثم هناك الكشاف.^(٦) حيث يقوم هؤلاء جميعا بمسح الأرض وتدوين

^١ ابن إياس: المصدر السالف، ص ١٢٦.

^٢ ضومط: المرجع السالف، ص ١٢٩.

^٣ الماسح: كان يمشي مع القصاب في مساحة الأرض، ويجمع أقصاب المساحة ويضربها ويعمل بذلك مكلفات، ابن مماتي، أسعد (كتاب قوانين الدواوين) جمعه ودققه: عزيز سوريا ل عطية . مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، ص ٣٠٥

^٤ القصبة: تعرف بالقصبة الحاكمة، لأنها حررت زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت إليه طولها ستة أذرع بالهاشمي، وخمسة أذرع بالبخاري، الرئيس، محمد ضياء الدين (الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية)، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط ٥، ١٩٨٥ م، ص ٢٨٧.

^٥ الشهود: مفردها شاهد: مهمته أن يضبط كل شيء مما هو شاهد فيه، وأن يكتب الحساب الموافق لتعليقه، ابن مماتي: المصدر السالف، ص ٣٠٤.

^٦ كشاف: مفردها كاشف: مهمته الإشراف على أحوال الأراضي والجسور، ماجد: المرجع السالف،

ملاحظاتهم في بيانات تضم أسماء المزارعين من أجل تقدير الخراج النهائي على الأرض المزروعة .

وهكذا فأول شيء في العلاقة المالية بين المقطع والفلاح ،هو الخراج (الإيجار) الذي كان يفرض ويجبى تبعاً لطريقة الزراعة الموسمية، التي كانت تعتمد على مياه الفيضان .^(١) و قد ذكر لنا ابن حوقل ^(٢) عن كيفية بدء الخراج وإيفائه بشيء من التفصيل حيث قال: «ومصر عادة وسنة لم تزل منذ عهد فراعنتها في استخراج خراجها وجباية أموالها واجتلاب قوانينها، وذلك أنه لا يستمع استيفاء الخراج من أهلها إلا عند تمام الماء وافتراشه على سائر أرضها وتطبيقها، ويقع إتمامه في شهر توت^(٣) وببابة^(٤) يتكامل ري الأرض، وبهاتور^(٥) يتبدأ فيه الحرث و يحصد الزرع ويكون الزرع البذري في أعز نواحيهم وضياعهم، وبكيهك^(٦) يزرع فيه من أوله إلى آخره الزروع المتأخرة ، وبطوبة^(٧)

^١بحر، مجدي عبد الرشيد(القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ ص ١٤٠ .

^٢ابن حوقل، أبي القاسم النصيبي: (صورة الأرض) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان، ط ١ ، ١٩٧٩، ص ١٢٦ .

^٣شهر توت : بالقبطي هو أيلول ، الخطط: المقريري ، المصدر السالف، ج ١ ، ص ٧١٢، نزهة الأمم : ابن إياس ، المصدر السالف، ص ٢٤٥ .

^٤بابه: رابعة أول تشرين الأول، الخطط: المصدر السالف، ص ٧٣٠، نزهة الأمم : المصدر السالف ، ص ٢٤٠ .

^٥هاتور :في خامسه يكون أول تشرين الثاني، المقريري : الخطط ج ١ ، ص ٧٣٢ ، ابن إياس : نزهة الأمم : المصدر السالف، ص ٢٤٦ .

^٦كيهيك : في سابعه أول كانون أول كانون الأول، المقريري : المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٧٣٢ ابن إياس: المصدر السالف ص ٢٤٦ .

^٧طوبة :في سادسه أول كانون الثاني ، المقريري : المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٧٣٣ ، ابن إياس : المصدر السالف ، ص ٢٤٧ .

يطالب الناس بافتتاح الخراج ومحاسبة المتقبلين على الثمن من السجلات من جميع ما بأيديهم المحلول والمعقود .

وبأمشير^(١) يؤخذ الناس فيه بإتمام ربع الخراج من السجلات، وبرمها^(٢) يطلب الناس فيه بالربع الثاني والثمن من الخراج ويزرع قصب السكر وما يشبهه . وبرمودة^(٣) تقع المساحة على أهل الأعمال ، ويطالب الناس بإغلاق نصف الخراج عن سجلاتهم ويحصد الزرع .

و بشنس^(٤) تقرر المساحة ويطالب الناس بما يضاف إلى المساحة من أبواب وجوه المال كالصرف والجهدة، وحق المراعي والقرط والكتان على رسوم كل ناحية . وبثونة^(٥) يستخرج فيه بتمام نصف الخراج مما بقي ولم يوزن بعد المساحة وبأبيب^(٦) يستتم فيه ثلاثة أرباع الخراج، وهو أصل زيادة ماء النيل، ويكون صيفاً . ومسرى^(٧) يغلق فيه الخراج وفيه جمهور زيادة ماء النيل .»

^١أمشير : وفي سادسه يكون أول شباط . المقرئزي : الخطط ، ج١ ، ص٧٣٤ ، ابن إياس : نزهة الأعم ، المصدر السالف ، ص٢٤٧ .

^٢برمها : أول فصل الربيع ورأس سنة العالم (آذار) ، المقرئزي : المصدر السالف ، ج١ ص١٣٥ ، ابن إياس : المصدر السالف ، ص٢٤٨ .

^٣برمودة : في سادسه أول نيسان ، المقرئزي : المصدر السالف ، ج١ ، ص٧٣٦ ، ابن إياس : المصدر السالف ص٢٤٨ .

^٤بشنس : سادسه أول أيار ، المقرئزي : المصدر السالف ، ج١ ص٧٣٦ ، ابن إياس : المصدر السالف ص٢٤٨ .

^٥بثونة : أول فصل الصيف ، حزيران ، المقرئزي : المصدر السالف ، ج١ ، ص٨٣٧ ، ابن إياس : المصدر السالف ، ص٢٤٩ .

^٦أبيب : في سابعه أول تموز ، المقرئزي : المصدر السالف ، ج١ ، ص٧٣٨ ، ابن إياس : المصدر السالف ص٢٤٩ .

ويضيف القلقشندى إلى ابن حوقل، حيث قال: (٢) « ثم الغالب أن يؤخذ من خراج كل فدان من الأصناف المذكورة ما بين أردبين (٣) إلى ثلاثة بكيل تلك الناحية وربما زاد أو نقص عن ذلك، وفي الغالب يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة أو غير ذلك بحسب قطاع البلاد وضرائبها في الزيادة والنقص في الأردب والدراهم».

ومن خلال ما ذكره ابن حوقل عن كيفية ابتداء الخراج واستيفائه، نجد مدى اهتمام السلاطين المماليك لعملية الخراج وكيفية تحصيلها لما لها من مردود وفير على خزائنها فقد عينوا لها عدد كبير من الموظفين الذين نظموا لها السجلات الخاصة بعملية الخراج حتى لا يتمكن أحد من التهرب من دفع ما يترتب عليه من أجور عينية أو نقدية، وبالمقابل فقد راعى السلاطين عملية استيفاء الخراج من المستأجرين وذلك بتقسيم العملية طيلة العام حيث كان يؤخذ ربع الأجرة المفروضة على الأرض حيث كان يتحصل منهم في شهر شباط، أما الربع الثاني فكان يحصل منهم في آذار مع بداية الربيع، وفي أول نيسان يطالب الناس بإغلاق نصف الخراج من سجلاتهم.. وفي أول فصل الصيف منه شهر تموز يستكمل استيفاء الخراج فالخراج لم يكن يؤخذ من الضمان أو المستأجرون دفعة واحدة عن العام بل كان يتم إيفاءه على شكل أقساط أو دفعات موزعة على السنة كلها، ومن الواضح أيضا أن الأرض كانت تستغل من قبل المزارعين بأكثر من محصول واحد في السنة

^١ مسرى : في ثامنة أول آب، المقريري: المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٨، ابن إياس : المصدر السالف ص ٢٥٠.

^٢ القلقشندى: صبح الأعشى، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٢١.

^٣ أردبين : مفردا أردب : مكيال ضخم بمصر، أو يضم أربعة وعشرين صاعا والصاع أربعة أمداد، كل مد رطل وثلاث، والمد: وهو رطلان أو رطل وثلاث أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومدّ يده بهما، وبه سمي مدا، الرئيس: المرجع السالف، ص ٣١٥، ٣٠٩.

وهو ما يعرف بالزراعة الكثيفة حيث تزرع الأرض بأكثر من محصول أو يتم زراعة محاصيل لا تحتاج إلى فترة نمو كبيرة .

وقد كان الخراج يؤخذ —عينا أو نقدا— على حسب ما هو مقدر في السجلات على المساحة المعمول بها في مصر وهي الفدان ، و حيث أن مساحة الفدان لم تكن واحدة في جميع أرجاء القطر كما أن الدرهم كذلك لم تكن قيمته واحدة فإن عمال الخراج كانوا يراعون ذلك ويأخذون زيادة على المكيال المحدد أو على قيمته درهما أو اثنين أو ثلاثة أو غير ذلك على حسب مقدار النقص في المكيال أو الدرهم حتى يتساوى عبء الخراج على جميع من يخضع له ^(١) .

وهذه صيغة وثيقة موجهة من الوالي إلى أحد المواطنين يجيبه فيها إلى طلبه ويحدد له مقدار الخراج وموعد السداد : طراز رقم ١٦٨ :

بسم الله الرحمن الرحيم

«هذا كتاب من محمد بن يحيى عامل.....وغايته بن زيد بكور والأشمونين وطحا.....إنك سألتني وطلبت إلى أن أكرى لك.....من أراضي الخراجية بثمانية عشر دينارا على أن تؤدي خراجك مع نجوم السلطان أعزه الله».^(٢)

وكان يحيى الخراج في بعض ضواحي القاهرة " شبرا " من حاصل بيع الخمر التي يبيعها النصارى في عيد الشهيد.^(٣)

^١ لاشين ،محمود المرسى: (التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية) دار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان، ط١، ١٩٧٧، ص ١٤٥ .

^٢ لاشين :المرجع السالف، ص١٤٧ .

^٣ عيد الشهيد: يوافق اليوم الثامن من شهر بشنس ،حيث يزعمون أن النيل لا يزيد في كل سنة حتى يلقي النصارى فيه تابوت خشب فيه أصبع من أصابع أسلافهم الموتى ، ويكون كذلك اليوم عيداً ترحل إليه النصارى ،ويركبون الخيل ويلعبون ،وتخرج عامة أصل القاهرة إلى شط النيل ولا يبقى مغني

وقد قسم النويري الخراج في مصر إلى نوعين.^(١)

خراج الزراعة : وهو مقدار معين من المال أو الغلة يفرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها وخراج مراتب: فلا يكون إلا بالنقد وهو خراج السواقي والبساتين والنخيل، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتجت الأرض أو لم تنتج .

أما في بلاد الشام فإن الخراج يختلف عن مصر وذلك لاعتماد بلاد الشام على نزول الغيث، وقوع الأمطار حيث يزرعون الحب وينتظرون وقوع المطر.^(٢) إلا أن هناك بعض الأراضي في الشام تسقى بالمياه الجوفية أو في الأنهار والعيون «وتكون مقاسمة أرضه أوفر من مقاسمة ما يسقى بالأمطار وقيمة الأملاك بها أرفع وأعلى من تلك».^(٣)

ومنها فإن خراج الشام غير ثابت ومعلوم، حيث يختلف من عام إلى عام وذلك حسب كمية الأمطار و مواعيد هطولها .فإن جاء الغيث وهطل المطر كثر الزرع وإن جفت السماء نضبت الأرض وقلّ الزرع .

والسلاطين كانوا يجمعون المال من المقطعين تحت اسم مقرر الجسور لإنشاء الجسور السلطانية، والسلاطين كانوا على نوعين منهم غير المبالي بما يحدث للأرض ومنهم من كان يهتم بها فالناصر محمد اعتنى ببلاد الجيزة إذ عمل على كل بلد منها جسرا أو قنطرة فأكثر أراضيها كانت قبل ذلك قد تشرقت^(٤) لعلوها.

أو مغنية ولا صاحب لهو ولا فاسق إلى خرج لهذا العيد، حيث ترتكب المعاصي والفجور، ابن إياس :نزهة الأمم، المصدر السالف، ص ١١٣، المقرئ: المصدر السالف، ص ١٨٣ .

^١النويري: المصدر السالف، ج ٨، ص ٢٥٣ .

^٢النويري: المصدر السالف، ج ٨، ص ٢٥٥ .

^٣النويري: المصدر السالف، ج ٨، ص ٢٥٧ .

^٤تشرقت:مفردها الشراقي: وهي كل أرض لم يصل إليها الماء لقصور النيل وعلو الأرض، أو سد طريق الماء عنه القلقشندي: صبح الأعشى، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥١٩ .

ثم عمر أراضي البور واقطعها إلى ثلاثماية جندي ،حتى زاد خراج مصر في عهده زيادة لم يعهد بمثلها من قبل ومن بعد، لهذا يعتبر عهد الناصر محمد شاذاً عن باقي عهود السلاطين لجهة الاهتمام باستصلاح الأراضي والزراعة. (١)

أما باقي السلاطين فلم يكن همهم سوى فرض الضرائب وجمع المال من الفلاحين وغيرهم . إذ انطلقت سياستهم الزراعية من مبدأ زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، ولم يكن الهدف من ذلك تحقيق مصلحة الفلاح وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، بل تحقيق أكبر قدر من الضرائب (٢) .

وهذا عرض لأهم المحاصيل الزراعية وما يترتب على كل نوع منها : كانت أراضي مصر الزراعية في عصر المماليك وزعت إقطاعات على السلطان والأمراء والأجناد بعد أن قسمت إلى أربعة وعشرين قيراطاً، اختص السلطان نفسه منها بأربعة قراريط والأمراء بعشرة، وما تبقى من نصيب الأجناد .

على أن الأراضي الزراعية قيست ومسحت أكثر من مرة في عصر المماليك، وتبع ذلك فك الزمام وتعديله وهي العملية المعروفة في المصطلح المملوكي باسم "الروك" وأشهرها الروك الحسامي الذي أجراه السلطان حسام الدين لاجين سنة (٦٩٥هـ / ١٢٩٦ م) والروك الناصري الذي تم على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧١٤هـ / ١٣١٥م) (٣) واختلفت القيمة الزراعية للأرض باختلاف خصوبتها وما يزرع

^١ ضومط: المرجع السالف ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

^٢ النهار ،عمار محمد: (الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية) (٦٢٨-٥٧٨٢هـ / ١٢٥٠ _ ١٣٨٢م)رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه، في تاريخ العرب والإسلام بإشراف د.إبراهيم محمود زعرور ، جامعة دمشق، كلية الآداب ، ص ٥٧.

^٣عاشور، سعيد عبد الفتاح: (مصر في عصر دولة المماليك البحرية) القاهرة، مصر: مكتبة النهضة ، ص ١٩٧.

فيها، فالأرض الخصبة الممتازة التي تصلح لزراعة القمح والكتان كانت قيمة غلتها ما يساوي أربعين درهماً ، ثم تتناقص هذه القيمة تبعاً لخصب الأرض وما يزرع فيها (١) .

لكن الملاحظ أن محصول الأرض وإنتاجها قد ازداد في عصر دولة المماليك التجربة لما أولاه السلاطين من عناية للأرض والزراعة بشكل خاص، حيث أقاموا الجسور والتسرع والتناظر واهتموا بالزراعة اهتماماً كبيراً لما لها مردود اقتصادي هام على خزائنهم وعلى المرافق العامة .

وأكثر المزروعات في العصر المملوكي كانت غذائية، وكثير منها كان صناعياً فالزراعة انصبت على الحبوب من قمح وشعير وفول وعدس وحمص وخاصة في الوجه القبلي وهو الصعيد (٢) ولم تكن غلة الفدان متعادلة في جميع البلاد المصرية، فقد ذكر لنا القلقشندي في ما يؤخذ على كل من المحاصيل المذكورة، حيث قال: «ثم في الغالب أن يؤخذ عن خراج كل فدان من الأصناف المذكورة ما بين أرددين إلى ثلاثة بكيل تلك الناحية، وربما زاد أو نقص عن ذلك» (٣).

وكثيراً ما يفيض محصول القمح عن حاجة البلاد المصرية فيعمد السلاطين إلى إمداد بلاد الشام والحجاز بمقادير وفيرة منه (٤).

ويعد القمح من المحاصيل الشتوية الوفيرة العالمية الإنتاج وذلك لخصوبة الأرض وتوافر مياه الأمطار ومياه النيل، وقد ذكر لنا المقرئ عن زراعة القمح حيث قال: «وأصلح ما

^١عاشور: المرجع السالف، ص ١٩٧.

^٢الوجه القبلي: ويضم (الأطفمية، الفيومية، البهنيساوية، والأشمونين، الأسيوطية، الأخيمية القوصية) الجيعان، شرف الدين يحيى بن المقرئ: (التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية) القاهرة، مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، مطبعة دار السلام الحديثة، ٢٠٠٧، ص ٣.

^٣القلقشندي: المصدر السالف، ص ٥٢١.

^٤سرور، محمد جمال الدين: (دولة بني قلاوون في مصر - الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص) القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد. دون طبعة، ص ٢٨١.

زراع القمح في أثر الباق والشرافي ، وكان يزرع بالصعيد القمح على أثر القمح لكثرة الطرح»^(١).

وكان بمصر أهراء تخزن بها الغلال ولا يسمح بفتحها واستهلاك ما بها إلا عند الحاجة القصوى ، وذلك تفاديا لحدوث مجاعات باعتبار القمح هو المحصول الغذائي الأول للشعب عامة .

إلا أنه لا يخفى أن طمع السلاطين ومن خلفهم الأمراء بما يأتيهم من جراء تحصيل الضرائب من الفلاحين من غلال ونقود إلى خزائهم جعل جل اهتمامهم ينصب على الأرض وإنتاجها ، ولم يأخذوا بالحسبان ما يتعرض له الفلاح من ظلم وجور .

أما الوجه البحري^(٢) فإن غالب خراجه نقود وليس غلال وهذا ما أكدته القلقشندي حيث قال: «والوجه البحري غالب خراج بلاده دراهم وليس فيه من خراج بلاده غلة إلا القليل على العكس من الوجه القبلي»^(٣).

وفيما يلي نذكر عدد من أنواع الحبوب والمحاصيل وما كان يؤخذ منها عن كل فدان كما ذكره لنا القلقشندي نقلا عن ابن مماتي : «إن قطيعة القمح عن كل فدان ثلاثة أراذب والشعير كذلك ، وقطيعة الفول عن كل فدان من ثلاثة أراذب إلى أردبين ونصف ، وقطيعة الجلبان والحمص والعدس عن كل فدان إردبان ونصف ، وقطيعة الكتان تختلف باختلاف البلاد و هي عن كل فدان ثلاثة دنانير إلى ما دونها وقطيعة القرط بالديوان عن كل فدان ديناران ، وقطيعة الكمون والكرابيا عن كل فدان دينار واحد ، وقطيعة البطيخ الأصفر والأخضر واللوييا عن كل فدان ثلاثة دنانير ، وقطيعة السمسم عن كل فدان دينار

^١ ابن مماتي، المصدر السالف،، ص ٢٥٨ .

^٢ الوجه البحري: ويضم (الشرقية، الدقهلية، ضواحي دمياط، الغربية، المنوفية، أسيوط، جزيرة بني النصر، البحيرة، نستراد ، ضواحي ثغر الإسكندرية، الجيزة) الجيعان: المصدر السالف ، ص ٣.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف ، ج ٣، ص ٥٢١ .

واحد ، وقطية القطن كذلك ، وقطية قصب السكر عن كل فدان خمسة دنانير ، وقطية
الفجل عن كل فدان دينار واحد ، وقطية اللفت كذلك وقطية الخس عن كل فدان
ديناران ، وقطية الكرنب كذلك».^(١)

هذا بالنسبة للحبوب وبعض المحاصيل الصيفية، كذلك الأمر كان بالنسبة للأشجار
المثمرة والكروم فقد كان يؤخذ مقرر معين "خراج" لكنه يختلف باختلاف سنيته وهذا
ما ذكره ابن مماتي « والقطية المستقرة عن خراج الشجر والكرم تختلف باختلاف سنيته
،وهو يدرك في السنه الرابعة وأقل ما يكون في السنة الأولى ربع دينار وفي السنة الرابعة
يترتب عن كل فدان ثلاثة دنانير، وقطية قصب السكر ثلاثة دنانير».^(٢)

ومن خلال ما سبق يتضح أن أرض مصر كانت وفيرة بخيراتها الزراعية وتنوع
محاصيلها وغلاتها وذلك لتوافر عوامل مناخية ملائمة منّا الله به على أهل مصر من تربة
خصبة ومياه وفيرة خاصة مياه النيل الذي يعد شريان مصر النابض بالحياة فكان من بين
أنواع الحبوب التي تزرع بمصر زمن الدولة المملوكية: القمح والشعير والحمص والذرة
والفول والعدس والتي تعرف بالمحاصيل الشتوية، أما المحاصيل الصيفية ولعل أهمها: البطيخ
وهو ثلاثة أصناف: هندي ويسمى البطيخ الأخضر، وصيني ويسمى الأصفر (الشمام) ،
وخراساني ويعرف بالعبدلي نسبة إلى عبد الله بن طاهر والي مصر من قبل المأمون الذي
أدخل زراعته بمصر^(٣) .

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج٣، ص ٥٢٠ .

^٢ ابن مماتي : المصدر السالف، ص٢٧٦ ، القلقشندي : المصدر السالف، ج٣، ص ٥٢٠ .

^٣ النويري :المصدر السالف، ص٢٥٨ ، سرور: المرجع السالف ، ص٢٨٣ .

كذلك كثرت بمصر زراعة الخضروات كالباذنجان والقلقاس واللفت والجزر وأنواع البقول كالثوم والبصل والفجل والأشجار المثمرة وأهمها الرمان والتفاح والموز والأجاص و الخوخ والتين والعنب والتوت والبرقوق والسفرجل والليمون. (١)

أما المحاصيل الزراعية فقد كان الكتان وقصب السكر من أهمها حيث يحتل قصب السكر الأهمية الكبرى بينها لجدواه الاقتصادية العالمية، وقد أسهم توافر المناخ والمياه وخصب الأراضي في انتشار زراعته في معظم أنحاء مصر واشتهرت مصر منذ القديم بصناعة الملابس الكتانية، وذلك أكثر الفلاحون من زراعة الكتان(٢) .

ومن الملاحظ أن دولة المماليك قد وضعت لكل محصول من المحاصيل مقدار معين من الخراج يجب إيفاءه في وقته من كل عام ،وهذا الخراج أما أن يكون غلة أي ما تنتجه الأرض أو نقدا، وقد كان يجنى على أقساط طويلة العام وهذه الأموال والغلال تذهب إلى خزائن السلاطين وأمراءهم .

إلا أن خراج مصر اختلف عن خراج بلاد الشام، وذلك لاعتماد مصر في زراعتها على الري من نهر النيل، بينما في بلاد الشام فاعتمادها الأساسي يرجع على الغيث لذلك طرأ اختلاف في تسجيل كمية الخراج، ففي مصر التي اعتمدت على ري الأراضي من النيل يكون إنتاج الأرض من الزرع ثابتا تقريبا، أما في بلاد الشام فإنتاج الأرض غير ثابت وذلك لاعتمادها على المطر حيث يتذبذب إنتاجها تبعا لتذبذب كمية أمطارها .

وقد حرص سلاطين المماليك في مصر بجانب اهتمامهم بالزراعة، على الإكثار من نتاج البقر والجاموس والأغنام ، وكانت المواشي تتوالد بكثرة في بلاد الصعيد حتى أصبح أهالي تلك البلاد يملكون منها عددا وفيرا .

^١ سرور :المرجع السالف، ص ٢٨٣ .

^٢ النهار : المرجع السالف، ص ٥٨ .

وقد قام السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون بمشروع هام للعناية بالثروة الحيوانية ذلك أنه بنى حظيرة على قطعة من الأرض بجوار قلعة الجبل أجرى إليها الماء من القلعة . وأنشأ بها بيوتا للدواجن وأخرى للأغنام والمواشي، ثم أودع بها ألف رأس من الضأن بعث في طلبها من بلاد الصعيد وأربعة آلاف من الوجه البحري، كما جيب إليها كثيرا من البقر (١) .

وكان الملك الناصر يبعث في استحضر الأغنام من بلاد النوبة واليمن (٢) وقد دفعت الحاجة الماسة للحيوانات في بعض الأعمال إلى اهتمام جميع الفئات السكانية بالعناية بتربيته، فاستخدمها الفئة الحاكمة بالأعمال الحربية وتموين الجيوش وسكان المدن وسيلة للتنقل ونقل البضائع وإدارة الطواحين والدواليب، ويستخدمها الفلاحون في زراعة الأرض وحرثها، وإدارة آلات الري، وتوفير بعض حاجاتهم من الألبان والأجبان، وتصدير الفائض إلى المناطق الحضرية . (٣)

وقد ذكر لنا العمري عن أنواع الحيوانات في مصر حيث قال:
«وبها أنواع من الدواب من الخيل، والجمال والغزال والحمر والبقر والجواميس والغنم والمعز» . (٤)

وقد أنشأت السلطنة مجموعة من الاصطبلات التي يشرف عليها أمير أخور ورتبته أمير مئة ومقدم ألف، وهو مسؤول عن اصطبلات الخيول ومناخات الجمال والدواب السلطانية وعليها وعدتها، وأرزاق المستخدمين بها وما لها من الاستعمالات والإطلاقات،

^١ سرور: المرجع السالف ص ٢٩٤ .

^٢ المقرئزي: الخطط ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٢٩٩ .

^٣ ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر، المرجع السالف، ص ٢٦٩ .

^٤ ناصر: الحياة الاقتصادية في مصر ، المرجع السالف ، ص ٢٦٩ .

وكل ما يتناع منها أو لها، وتبلغ ميزانيتها السنوية من الضياع الموقوفة لها (٣٠٠,٠٠٠) دينار، عدا ما كان موقوفا لخيول الجهاد والرباط^(١).

ولعل سبب ارتفاع أسعار الخيول عائد إلى اهتمام الأمراء والسلاطين بها، فقد حدث السلطان الناصر محمد بن قلاوون ديواناً خاصاً بها.

وتعد الخيول الخاصة من أغلاها ثمننا فقد بلغ ثمن أحدها (ألفان وخمسمائة) دينار (٥٢٥,٠٠٠) درهم، وامتلك الأمراء عدداً كبيراً من الخيول، وكانت الخيول السلطانية توزع على الأمراء المماليك مرتين في كل عام، وقد شغف السلطان الناصر محمد بن قلاوون باستيرادها من بلاد الحجاز والبحرين وبلاد الشام^(٢) وكان جيد المعرفة بالخيول وأنسابها، وبلغ من رغبة السلطان فيها أنه صرف في إنمائها دفعة واحدة ألف ألف درهم في يوم واحد، وبلغ ثمن الفرس الواحد الستين ألف درهم والسبعين ألف درهم. ^(٣) ومات الناصر محمد عن أربعة آلاف وثمان مائة فرس^(٤) .

أما النوع الثاني من الحيوانات فهو الإبل، حيث تصنف إلى ثلاثة: الهجن للركوب والنجاتي، ولها سنامان للركوب والأعمال، والرواحل للركوب وتستخدم الجمال بالقاهرة لنقل المياه من نهر النيل وتعبئة الصهاريج، وأكثر السلاطين اقتنوا الإبل فبلغ عدد ما تركه السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٢٥٠٠٠) من الهجن والنياق الأصائل^(٥) وقد استخدم السلاطين الجمال لحمل الأثقال والمؤن في أثناء الحملات العسكرية للتحرك نحو بلاد الشام، وتحتل تربية الأغنام أهمية كبيرة لدى الفلاحين وتميزت بلاد الصعيد بضخامة

^١ العمري: المصدر السالف، ج٣، ص ٤٢١ .

^٢ القلقشندي: المصدر السالف، ج٤، ص ٣٢ .

^٣ ناصر: المرجع السالف، ص ٢٧٠ .

^٤ المقرئزي: الخطط، المصدر السالف، ج٣، ص ٧٢٨ .

^٥ المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي: (السلوك في معرفة دول الملوك) حققه وقدم له ووضع حواشيه، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، د. ط، ١٩٧٢، ج٢، ص ٥٣٠ .

إنتاجها، وأصبحت الأغنام جزءاً مهماً من ثروات السلاطين والأمراء منذ زمن الناصر محمد بن قلاوون الذي أنشأ لها مجموعة من الحظائر، وقد ترك الناصر محمد بعد وفاته زيادة عن خمسة آلاف من الهجن والأصائل والنوق^(١) .

ومن الملاحظ أن السلاطين والأمراء شغفوا على تربية الحيوانات والمواشي وبخاصة الخيول حيث اعتنوا بها عناية فائقة، أما الفلاحون فقد اقتصر اهتمامهم على تربية الحيوانات التي يستخدمونها في الزراعة كالأبقار والحمير والثيران، وعدد قليل من الأغنام لتأمين احتياجاتهم الغذائية من الألبان والأجبان، في حين كانت الاصطبلات والحظائر السلطانية أكبر منتج للثروة الحيوانية ثم الأمراء^(٢) .

والجدير ذكره أن السلاطين رغم سخائهم بدفع الأموال ثمن للخيول إلا أنه كان هناك مورداً آخر للحصول عليها وخاصة أثناء الحملات العسكرية أو لمراكز البريد حيث لجأت السلطنة إلى فرض ضرائب عينية على الأمراء والمماليك، أو مصادرة حيوانات الناس وإدخالها الاصطبلات السلطانية^(٣) .

١- عوائد الزراعة :

لقد من الله على مصر بنهر النيل الذي يعد شريان مصر النابض بالحياة وعليه قامت أقدم الحضارات الإنسانية ، كما أدى امتداد رقعة مصر إلى تنوع أقاليمها المناخية مما ساهم في تنوع محاصيلها الزراعية، ولعل أهم هذه المحاصيل كما مر ذكرها وهي الغلال من قمح وشعير وفول وحمص وعدس، لكونها المواد الغذائية الأولى للسكان، وقد ذكر لنا العمري

^١المقريزي: الخطط، المصدر السالف، ج ٣ ، ص ٧٣٠ .

^٢ناصر: المرجع السالف، ص ٣٧٢ .

^٣ناصر: المرجع السالف، ص ٣٧٣ .

عن غلال مصر حيث قال :«.....»وهي كثيرة الحبوب من القمح والشعير والبقول والحمص»^(١)

وقد انتشرت زراعة الغلال في جميع أنحاء مصر، وتختلف القدرة الإنتاجية للفدان في الوجه البحري والوجه القبلي ، إذ تتراوح بين اثنين إلى عشرين إردبا ويطلق على مصر سلة الخبز لارتفاع إنتاجها من الغلال ،ولأنها المخزن الأول لبلاد الشام، والحجاز عند حصول المجاعات أو نقص الإنتاج .

وقد كانت مادة القمح تدخل في أولى صادرات الدولة المملوكية إلى إيطاليا ^(٢) . فقد اعتادت مصر تصدير كميات كبيرة من الغلال إلى بلاد الحجاز في كل سنة، وعند ارتفاع أسعارها لأغراض تجارية، حيث بلغ حجم الدقيق والكعك الذي ترسله مصر إلى الحجاز في منتصف القرن (٤هـ / ١٠ م) ثلاثة آلاف حمل حمل في كل أسبوع، وحجم شحنات الظاهر ببيرس (٢٠٠,٠٠٠ ألف)إردب في كل عام . وكانت الدولة المملوكية تتخذ تدابير في الأزقاق للحد من الغلاء، كتحديد سعر بيع القمح والخبز، وإلزام الأمراء والتجار بالتسعيرة السلطانية ^(٣).

وقد زادت المحصولات الزراعية في مصر وغنت ثروة البلاد بفضل تلك العناية التي وجهها سلاطين المماليك إلى تسهيل سبل الزراعة حتى أصبحت غلة فدان القمح تتراوح بين أربعين إلى عشرين، وفدان البقول من عشرين إلى ما دون ذلك و فدان الحمص من أربعة أردب إلى عشرة، وفدان العدس من عشرين أردباً إلى ما دونها^(٤) .

^١ العمري: المصدر السالف، ج٣، ص٤٢١ .

^٢ ناصر: المرجع السالف، ص٢٢٧ .

^٣ النهار: عصر المماليك البحرية، ص٧٢ .

^٤ سرور: المرجع السالف، ص٢٩٣ .

وكان يجبي من الأرض الزراعية بمصر خراج يختلف باختلاف البلاد، فكان خراج الوجه القبلي غلال من قمح وشعير وحمص وفول وعدس، ويؤخذ في الغالب عن خراج كل فدان من هذه الأصناف ما بين أردبين إلى ثلاثة، وفي بعض الأحيان يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب قطائع البلاد وضرائبها، أما الوجه البحري فأغلب خراج بلاده نقداً، وليس فيه ما خراج بلاده غلة إلا القليل على العكس من الوجه القبلي (١).

وقد تعددت الجهات المالكة للغلال حيث يأتي على رأسهم السلاطين وقد اتخذ السلاطين من تجارة الغلال هدفاً رئيسياً، محاولين احتكارها أكثر من مرة، بشراء جميع ما ترسله المناطق الريفية ومنع البيع، إلا من غلال السلطان (٢) ويستخدم السلطان مخزونه في تموين الجيش في أثناء فترات الحرب والسلم ودفع الجزء العيني من الجوامك الشهرية المقررة للمماليك السلطانية وأرباب الأقاليم والسيوف، وقد ذكر القلقشندي ذلك حيث قال: «ومنها تصرف الإطلاقات لأرباب الرواتب والخدم والصدقات وأرباب الجوامع والمساجد والجرايات والطواحين السلطانية، وجرايات رجال الأسطول وغير ذلك» (٣). ومن الملاحظ أن السلاطين أكثروا من بناء الأهراء (٤) لجمع الغلال في جميع أنحاء مصر لما لها من أهمية اقتصادية ومساوية لهم ولأمرائهم. بالإضافة لأهمية الغلال كانت لمخلفاتها أهمية أيضاً وهو ما يعرف بالأتبان الذي يصرف علفاً للحيوانات فكان بطريق

^١ القلقشندي: المصدر السالف ج ٣ ص ٤٤٩.

^٢ ناصر: المرجع السالف، ص ٢٢٨.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٤٩.

^٤ الأهراء: جمع هري: وهي الأماكن التي تخزن بها الغلال والأتبان الخاصة بالسلطان احتياطاً للطوارئ

الاقتصادية، القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٣.

الفسطاط شونتان عظيمتان مملوءتان بالتبن، وينفق منها للإسطبلات والمواشي الديوانية وعوامل بساتين الملك، وكانت ضريبة كل شليف عندهم ثلاثمائة وستين رطلاً (١) .

وكان السلطان يصرف من غلاله لنائب الشام ومن الجهات الأخرى التي يستهلك السلطان فيها جزءاً من غلاله المناسبات الدينية ومن ذلك مسيره للحج إذ استهلك الناصر محمد بن قلاوون (١٣٠,٠٠٠) أردب في سنة (٧١٩هـ / ١٣١٩ م) وفي الاحتفالات بعيد المولد النبوي، وجزء على مشايخ الزوايا وجزء للضعفاء والفقراء وأرباب البيوت، وجزء على الصوفية، والأعمال الخيرية، ويأتي الأمراء في المرتبة الثانية، فلكل أمير شونه الخاصة، لتوفير حاجاته، وعليق مماليكه وجراياتهم، والتجارة بالفائض، وقد تركزت شونهم في مدينة القاهرة والوجه القبلي وتوضح المعلومات الواردة عن ملكيات بعضهم، وما تركوه بعد وفاتهم عظم ملكياتهم فمن جملة الأراضي التي كانت مزروعة للأمير فخر الطنبغا في سنة (٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م) خمسمائة فدان من الفول، وترك الأمير سلار بعد وفاته سنة (٧١٠ هـ / ١٣١٠ م) ٣٠٠,٠٠٠ أردب من الغلال، وتصدق الأمير أقوش في سنة (٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م) ٣,٠٠٠ أردب (٢) .

وكان للأوقاف نصيباً من هذه الغلال، وقد ارتفعت نسبة أراضي الأوقاف التي بلغت (٤١,٦ %) من مجمل أراضي مصر، فغالباً ما تصرف الأوقاف لموظفيها والتابعين لها كمية من الغلال، وكانت الربط و الخوانق و الزوايا و المساجد توزع على طلابها في كل يوم عدداً من الأرغفة، وتمنح موظفيها جزءاً من الغلال عند صرف جوامكهم الشهرية (٣) .

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج٣، ص٥٤٩، ٥٥٠ .

^٢ ناصر: المرجع السالف، ص٢٢٩ .

^٣ ناصر : المرجع السالف ص٢٣٠ .

ومن الواضح أن محصول الأرض الزراعية ازداد في عصر المماليك البحرية نتيجة العناية بمرافق الزراعة كونها تشكل مردوداً هاماً للدولة ككل، على أن هذا التقدم الزراعي العام لم يكن معناه تقدم أحوال الفلاحين أو ارتفاع مستوى معيشتهم، فالفلاح المصري عاش في ذلك العصر، قنّاً مربوطاً إلى الأرض التي يفلحها ويفنى حياته في خدمتها، وليس له من خيراتها إلا القليل، حيث أن محصولات الأراضي الزراعية كانت في الواقع نهباً موزعاً بين السلاطين والأمراء ومماليكهم، في حين لم يبق للفلاح سوى العمل والسخرة ودفع الأموال وهم صاغرون (١).

ثالثاً: الصناعة.

ازدهرت الصناعة ازدهاراً ملحوظاً في عصر المماليك، بفضل اهتمامهم بالعمل على تطويرها وتحسينها، لما لها دور في سد احتياجات الأسرة الحاكمة بشكل خاص ومن خلفهم الشعب بشكل عام. يضاف إلى ذلك الحالة المعنوية التي يشعر بها الصانع إذا علم أنه سيجني ثمن أتعابه في النهاية، وإلى المستهلك الذي ازدادت ثروته وفاضت عن مطالبه الأساسية فإنه يفكر في اقتناء الكماليات وشراء التحف والحصول على النفائس (٢).

أنواع الصناعات.

١- **صناعة النسيج** : يبدو أن صناعة المنسوجات على اختلاف أنواعها ظفرت بمركز هام في دولة المماليك، حتى غدت لمصر شهرة خاصة في صناعة أنواع عديدة

^١ عاشور : مصري في عصر دولة المماليك البحري، المرجع السالف، ص ١٩٩ .

^٢ زيتون ، عادل : (تاريخ المماليك) ، منشورات جامعة دمشق ، ١٤٢٧ هـ / ١٤٢٨ / ٢٠٠٦

/ ٢٠٠٧ ، ص ١٨٤ .

من المنسوجات، وكانت هناك مراكز متعددة لصناعة النسيج، من هذه المراكز (الإسكندرية التي أصابت شهرة عالمية بمنسوجاتها، وعائدات المصانع فيها كانت تعود إلى الديوان الشريف، و مدخولها اليومي كان يزيد عن ألف دينار، وكانت تصدر منسوجاتها إلى الهند وأوروبا ،حيث كان يرتديها أبناء الطبقة الغنية والأمراء والحكام^(١) .

وهذا يدل على جودة المنسوجات ودقة صنعها وجودة خاماتها، لذلك لاقت صناعة النسيج رواجاً كبيراً في دول أوروبا .

أما أنواع الأقمشة فكانت الكتان المطرز والمخرم، والأقمشة المذهبة كالحرير الناعم^(٢) .

ولم تكن الإسكندرية وحدها في هذا المضمار، بل شهدت مدن عديدة نذكر منها مدينة شطا^(٣) وينسب إليها الثياب الشطوية، وديق^(٤) التي يصنع بها القماش المعروف بالديقي وقد بلغ ثمن الثوب منه مائة ألف دينار .^(٥)

وقد وجدت مصانع خاصة تسمى دور الطرز، تصنع فيها الخلع التي يمنحها السلاطين لكبار رجال الدولة وموظفيها، وتنقش عليها أسماء السلاطين وألقابهم، كذلك

^١ضومط : المرجع السالف، ص ١٥٦ .

^٢ضومط : المرجع السالف ، ص ١٥٦ .

^٣شطا : مدينة عند تينيس ودمياط ، عرفت بشطا بن الهاموك الذي لحق بالمسلمين وقت الفتح الإسلامي ، وأسلم ودلهم على كورات مدينة دمياط التي كان عليها أبوه الهاموك من قبل المقوقس ، سرور : المرجع السالف ، حاشية ، ص ٢٩٥ .

^٤الديق : قرية من قرى دمياط ، المقريري : المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

^٥سرور : المرجع السالف ، ص ٢٩٥ .

اشتهرت مصر في ذلك العصر بصناعة الفرش والستور والخيام والفساطيط والحبال المكسوة بالقطن والحرير . (١)

وقد اشتهرت مصر أيضا بصناعة المنسوجات الحريرية، كما صارت تنسب بعض أنواع الأقمشة الحريرية إلى أسماء مدنها، فالأقمشة التي تعرف باسم فستيان اسمها يعود إلى اسم المدينة المعروفة ب (الفسطاط) (٢).

واشتهرت مدن أخرى بصناعة الكتان مثل (الدلتا وأسيوط والفيوم والمينا) وهو النوع الناعم الذي كان يستعمله الأمراء . (٣)

ولمصر شهرة بصناعة الملابس الكتانية منذ القدم ، فلذلك يكثر الفلاحون زراعة الكتان، ويكثر عدد الحاكة من الرجال والنساء في المدن والأرياف، وخاصة بالقرب من مناطق زراعته . (٤)

كما اشتهرت مدينة البهنسا بصناعة الثياب الصوفية، وانتشرت مصانع وحوانيت النسيج في القاهرة، واشتهرت المدن السورية خاصة دمشق وحلب بالأنسجة المتنوعة المطرزة التي عرفت بالدمقس . (٥)

وكذلك الملابس المصنوعة من الحرير والمطرزة بالذهب، فقد اعتنى المماليك بصناعتها وتباهوا في اقتنائها وارتدائها، وهذا ما أخبرنا به العمري في وصفه لبعض الملابس التي كانت السلاطين يخلعونها على أمرائهم ووزرائهم ، حيث قال: « أما الوزراء والكتاب

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٨٦ .

^٢ سرور : المرجع السالف ، ص ٢٩٦ .

^٣ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٥٧ .

^٤ ناصر : المرجع السالف ، ص ٢٦١ .

^٥ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٥٧ .

فأجل خلعهم كنجي (١) أبيض مطرز برقم حرير ساذج وسنجاب وقندس ويطن القندس بالسنباب....» (٢).

فكان ما يسترعي النظر في عصر المماليك، تلك العناية الفائقة بالملابس التي كانت تخاط وتزين بخوانيت الخياطين والرسميين والخليعين الذين يصنعون الخلع المملوكية. (٣)

وقد كان السلاطين يقدمون الملابس كهبات أو خلع لطوائف العسكر ومن خلفهم أصحاب الأقلام والقضاة على طبقاتهم، والعلماء والخطباء على اختلافهم. (٤) وقد بلغت العناية بالملابس أن بعضها كان يطرز بالذهب واللؤلؤ وغيرها، وهذا يدل على الترف والغنى الذي عاشه المماليك إبان فترة حكمهم، وقد ذكر لنا المقرئ في خططه عن الملابس والخلع في تلك الفترة، حيث قال: «وكانت لأهل الدولة في الخلع عوائد... فكانت خلع أكابر المئين الأطلس الأحمر الرومي وعلى الفوقاني طرز

^١ الكنجي : نسيج من الحرير والقطن ، ينسب إلى مدينة كنجة من إقليم أران ، ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي ، ٨١٣ - ٨٧٤ (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) قدم وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، ج ٩ ص ٥٣ .

^٢ العمري : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٤٦٩ .

^٣ حسن : المرجع السالف ، ص ٣٥٩ .

^٤ مبارك، علي باشا : (الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة، ١٩٦٩ م ، ج ١ ،

زركش ذهب وتحتة سنجاب، وكلوته (١) زركش بذهب وكلايب ذهب.....» (٢).
وكانت العادة أن الخلعة إذا خلقت أعيدت للخزانة، وصرف بدلها، ومن نظر إلى
ما يكون بها من زركش وجواهر وذهب، رأى أن الخلعة الواحدة تفوق الحد من
المصاريف . (٣)

وكانت تصدر المنسوجات الكتانية إلى أنحاء العالم من مينائي دمياط
والإسكندرية إلى شمال أفريقيا وجزيرة قبرص والقسطنطينية والجمهورية الإيطالية،
وإسبانيا وفارس . (٤)

٢- صناعة المعادن .

لم تكن العناية بصناعة المعادن في عصر المماليك أقل أهمية من صناعة
المنسوجات، فاستخدم النحاس بصفة خاصة في صناعة الثريات والأواني المزلية
والأباريق والصحون والطسوت وغيرها . (٥)

وتشهد الكراسي والأواني والثريات وغيرها من التحف التي تكتظ بها دور الآثار
على مدى تقدم المصريين في هذه الصناعة ، وتوجد بدار الآثار العربية بالقاهرة

^١ الكلوتة : هي كلمة فارسية معناها الطاقة الصغيرة من الصوف المضربة بالقطن ، ابن تغري بردي

: النجوم الزاهرة ، المصدر السالف، ج٧، ص ٣٣٠ .

^٢ المقريري : المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٣٥ .

^٣ مبارك : المرجع السالف، ج ١، ص ٧٣٥ .

^٤ ماضي ، إبراهيم : (زي أمراء المماليك في مصر والشام) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،
مصر، د.ط ، ص ٣٢ .

^٥ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٨٦ .

مجموعة كبيرة من الأواني النحاسية والطاسات، وهي تمتاز بصناعتها المتقنة وبما عليها من نقوش وكتابات وآيات دقيقة الصنع.^(١)

وقد تقدمت صناعة التكفيت في تلك الفترة، وهي تطعيم الأواني النحاسية بالذهب والفضة ومشابههما من معادن ثمينة، ووجد لهذه الصنعة سوق في القاهرة سمي بسوق الكفتين .^(٢)

وكان الإقبال على التكفيت عظيما جدا وهذا ماأكده المقريري حيث قال (في النحاس المكفت رغبة عظيمة... فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت .^(٣)

وكانت صناعة التكفيت صناعة رائجة، وعليها طلب من الأوربيين لدقة صناعتها وجماها ، لكن احتكار السلاطين للنحاس، وندرة توفر الذهب والفضة وحرص التجار على عدم إظهار جواهرهم خوفا من نهم الحكام وجشعهم، أدى ذلك إلى انخراط هذه الصناعة .^(٤)

وكان لبلاد الشام شهرة واسعة بالصناعات الحرفية والمعدنية، ومن أشهرها صناعة السكاكين، والأقلام المذهبة والمطعمة بالجواهر، والسلاسل الذهبية والفضية، وأساور وخلاخيل النساء ...^(٥).

أما الحديد فلم تكن مصر مركزا مهما لصناعته في ذلك العصر، ولذا استوردت مصر كميات من الأدوات الحديدية من أوروبا، ومع ذلك فقد أجاد العمال المصريون في ذلك

^١عاشور : المرجع السالف ، ص ٢٠٣ .

^٢النهار : الحياة الفكرية ، المرجع السالف ، ص ٥٩ .

^٣المقريري : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .

^٤ضومط : المرجع السالف ، ص ١٧٣ .

^٥ضومط : المرجع السالف ، ص ١٧٢ .

العصر صناعة بعض أنواع الأسلحة والدروع، فضلا عن الشبايك والأقفال والمفاتيح .
(١)

والواضح أن الأسلحة التي كان الجيش المملوكي يعتمد عليه مستوردا من الدول الأوربية لندرت الحديد في مصر، وخاصة أن الدولة المملوكية دولة عسكرية بحتة فرما كان استيراد الأسلحة يصرف له أموالا طائلة من خزينة الدولة لتجهيز جيشها بالعتاد والأسلحة اللازمة والضرورية .

٣- صناعة الزجاج .

ازدهرت صناعة الزجاج في مصر المملوكية ، وكان أهم مراكزها الفسطاط والفيوم والأشمونين والإسكندرية ، وتشهد بذلك أعداد المشكاوات الزجاجية المحفوظة بدور الآثار والتي تمتاز بجمال أشكالها وانسجام زخرفها وإتقان صنعها ، بالإضافة إلى ذلك صنع في مصر الزجاج الملون المستخدم في الشبايك وكذلك بعض أنواع البلور الصخري المحبب .
(٢)

وقد لقيت صناعة المشكاوات الزجاجية في مصر نجاحا وإقبالا عظيمين، وليس أدل من ذلك ما تمتلكه منها دار الآثار العربية بالقاهرة، ويكاد يربى على الموجود في متاحف العالم أجمع، وهي بشكلها وتنوع نقوشها وحسن الخطوط وإتقان صنعها وتلوين المينا تشهد ببراعة الصناع وحذقهم . (٣)

وكانت هناك صناعة البلور الصخري، الذي كان يستورد من بلاد المغرب وبعض مناطق البحر الأحمر، وقد ساعد استخراج البلور من مصر على خفض ثمنه وإنتاج التحف

^١ زيتون ، المرجع السالف ، ص ١٨٧ .

^٢ عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية، المرجع السالف ، ص ٢٠٥، زيتون المرجع

السالف ، ص ١٨٧ .

^٣ سرور : المرجع السالف ، ص ٣٠٩ .

الكثيرة منه التي حرص أعيان المصريين وكبار رجال الدولة في عصر المماليك على أن يزودوا بها قصورهم . (١)

وقد شغف المماليك في تزيين قصورهم ومنازلهم بالبللور وغيره من التحف الثمينة وأنفقوا في سبيل ذلك أموالا طائلة، وقد ذكر لنا المقرئ في ذلك بوصفه أحد قصور الأمراء حيث قال: «أما الذهب المكبس والفضة فكان ينيف على أربعمئة ألف دينار أما الزركش والحوائص والمعصبات ما بين خوانجات وأطباق فضة وذهب فإنه فوق المائة ألف دينار، والبلور والمصاغ المعمول برسم النساء فإنه لا يحصر» . (٢)

كذلك اشتهرت مصر من بين المراكز الصناعية التي انتشرت منها نماذج مختلفة من الخزف في العالم الإسلامي، وقد بدأت هذه الصناعة تزدهر بمصر في العصر الطولوني ، ثم أخذت في سبيل التقدم مبلغا عظيما من الرقي في عهد الفاطميين، فأصبح يصنع من الخزف الفناجين والقدور والصحون، واستمرت هذه الصناعة في عصر المماليك . (٣)

وقد جرت العادة على أن تزين الأواني الخزفية المصنوعة خصيصا للسلطين والأمراء برنوكهم (٤) أو شاراتهم . (٥)

وقد ألقت الحفريات التي عملت بمصر ضوءا عن الإسراف في استيراد كثير من الأواني الخزفية من أسبانيا وإيطاليا وفارس والصين . (٦)

^١ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٢ .

^٢ المقرئ في : المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ٧٢، ٧٣ .

^٣ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٣ .

^٤ رنوكهم : جمع رنك ، من الفارسية رنك براء مفتوحة ونون ساكنة وكاف فارسية بمعنى اللون والصبغة ، وهي في الاصطلاح التاريخي بمعنى الشعار و (الأرماء) والبنديرة ، سليمان ، أحمد سعيد : (تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل) دار المعارف ، القاهرة ، مصر باب الرء ، ص ١١٥ .

^٥ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢٠٥ .

والملاحظ أن سلاطين المماليك وأمراءهم وأصحاب النفوذ والسلطة قد عنوا بتزيين قصورهم بالأواني الخزفية ورنوكهم وأسمائهم وأنفقوا الأموال الطائلة عليها، وهذا يدل على مدى الترف والغنى الذي أصاب الدولة المملوكية في تلك الفترة، واهتمامهم بجلب واقتناء كل غالي ونفيس .

٤ - صناعة الزيوت .

اهتم المزارعون في مصر بزراعة النباتات الزيتية التي كانت تعتبر الدعامة الأساسية في صناعة الزيت، وذلك لما له أهمية في الاستهلاك المحلي لسد حاجة السكان . وقد كان يستخرج الزيت من السمسم والكتان الذي كان يستخرج منه الزيت الحار .

أما معاصر الزيت في مصر المملوكية فقد انتشرت في الأقاليم التي كانت تزرع فيها النباتات الزيتية. (٢)

أما في بلاد الشام فقد اشتهرت باستخراج الزيت من شجر الزيتون حيث كانت زراعته منتشرة فيها ، وكانت الدولة المملوكية تسد العجز الحاصل باستيراد كميات كبيرة من زيت الزيتون من بلاد الشام والمغرب . (٣)

والملاحظ أن صناعة الزيوت كانت رائجة في الدولة المملوكية وذلك لتوافر موادها الأولية من (زيتون، وسمسم، وكتان وغيرها) وكانت تغطي حاجات السكان إلا ما ندر في سنوات الجفاف أو القحط فتعتمد الدولة على استيرادها من بلاد الشام والمغرب .

^١ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٤ .

^٢ ضومط: المرجع السالف، ص ١٦٧ .

^٣ ضومط: المرجع السالف، ص ١٦٧ .

إلا أن هذا الوضع لم يستمر حيث قل إنتاج الزيت عندما اشتملت الاحتكارات السلطانية الصناعة المصرية فقل الإنتاج وخربت معاصره في بلاد الشام ومصر على السواء، واعتمد في الاستهلاك المحلي على الزيوت المستوردة في المغرب وإسبانيا وفرنسا، فالتجار البنادقة كانوا يجلبون سنويا إلى مصر ثلاثة إلى أربعة آلاف خابية من الزيت، عدا عن الزيوت التي كان يأتي بها الجنويون.^(١)

ومن هنا يتضح أن مادة الزيت بعد أن كانت تغطي حاجة السكان وربما دخلت في صادرات الدولة وشكلت موردا هاما لخزينة السلاطين ، أصبحت تستورد من خارج البلاد وتنفق الأموال في سبيل الحصول على مادة الزيت لتدخل في نفقات الدولة المملوكية.

٥- صناعة السكر .

كانت مصر من بين المراكز الهامة لصناعة السكر في العصر الإسلامي، ولم تزل هذه الصناعة سائرة في طريق التقدم حتى أصبح لها شأن كبير في عهد المماليك^(٢) وقد ذكر لنا المقرئزي عن معاصر السكر عندما وصف مدينة سهود حيث قال :

«كان بسهود سبعة عشر حجرا لعصر القصب».^(٣)

فقد كانت صناعة السكر من الصناعات الهامة في العهد المملوكي، حيث كانت تدر أموالا طائلة للخزانة السلطانية، حيث لقيت صناعة السكر اهتمام السلاطين لكثرة

^١ضومط: المرجع السالف، ص ١٦٨.

^٢سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٩ .

^٣المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٥٦٩ .

استعمالهم السكر في مطابخهم، وظلت صناعته مزدهرة حتى نهاية القرن الرابع عشر، إذ ظلت الدولة المملوكية حتى ذلك التاريخ قادرة على تصدير السكر إلى البلاد الأوربية.^(١) وكانت معاصر القصب في مصر تنتج كميات وافرة من السكر في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون، حيث بلغ راتب الحوائج خاناه^(٢) في أيام هذا السلطان ألف قنطار من السكر في شهر رمضان، ثم تزايد حتى بلغ في شهر رمضان سنة خمس وأربعين وسبعمائة ثلاثة آلاف قنطار.^(٣)

والجدير ذكره أن (الحوائج الخاناه) هي المسؤولة عن دفع رواتب القائمين على المطبخ السلطاني والعاملين فيه ، وهذا ما ذكره القلقشندي حيث قال:
« ومنها يخرج راتب المطابخ خاصا وعاما، وينفق لأرباب الخدم وأصحاب التوقيعات في كل شهر ». ^(٤)

وكان المصريون يتخذون من السكر الحلوى، فيصنعون منها عدة أنواع بسوق الحلاويين الذي يعد من أبهج أسواق القاهرة في عصر المماليك^(٥).

^١ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٦٢ .

^٢ حوائج خاناه : وهي خزانة الطعام : وكانت تحتوي على عدة أصناف من جميع أصناف القلويات من الفستق وغيره والسكر والقند (غسل قصب السكر) والزيت والشمع وغيره ، القلقشندي : صبح الأعشى ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٤٦ .

^٣ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٩ .

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٤٦ .

^٥ المقريري : المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، زيتون : المرجع السالف ، ص ١٨٥ .

لقد احتلت الصناعات الحربية مكانا بارزا في النشاط الصناعي، وقد وجد بالقاهرة في ذلك العصر سوقا كبيرا اسمه سوق السلاح، كما عرف من الصناعات الحربية صناعة السفن، وحازت على عناية السلاطين المماليك، وخاصة السلطان ظاهر بيبرس الذي أقام دورا لصناعتها في الإسكندرية ودمياط والروضة، وكان يتفقد أمورها بنفسه.^(١)

وكان يصنع بمصر في عصر المماليك المراكب النيلية التي تسير في النيل حاملة حاصلات البلاد بين الوجهين القبلي والبحري، كما اشتهرت أيضا بصناعة السفن التي تكون منها الأسطول المصري .^(٢)

إذ حرص سلاطين المماليك على إنشاء أسطول بحري قوي يحمي شواطئ دولتهم الواسعة ويصد غارات المعتدين ويؤدب القراصنة الذين دأبوا على مهاجمة السفن الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط .^(٣)

وكانت السفن الحربية على أنواع فمنها الشواني^(٤) والحراريق^(١) والطرائد^(٢) وغيرها، وكان لكل نوع من هذه الأنواع ميزات حربية خاصة .

^١ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٩ .

^٢ سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٤ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٨٥ .

^٤ الشواني : مفردا شيني : عبارة عن سفن حربية كبيرة ذات أبراج وقلاع، وتستعمل للدفاع والهجوم وتجهز أيام الحرب بالسلاح والمقاتلة، ويجذف الشيني بمائة مجذف، زيتون: المرجع

السالف، ص ٢٠٨ .

أما الأخشاب اللازمة لصناعة السفن فكانت تستورد من بلاد الشام وأسيا الصغرى أو من غرب أوروبا عن طريق تجار البندقية . (٣)

والملاحظ أن صناعة السفن كانت تشكل عبأ على كاهل الدولة من حيث النفقات، فاستيراد المواد اللازمة لها تتطلب أموالاً طائلة كانت تنفق من خزينة الدولة في سبيل تأمينها، وسبب ذلك عائد لافتقار مصر للمواد الأولية اللازمة لها وخاصة الأخشاب والمعادن، وليس مصر وحدها الفقيرة بها وإنما البلدان الإسلامية المحيطة بها تفتقر أيضا لتلك المواد . (٤)

وكما تقدم ذكره أن السفن المصرية كانت على نوعين البحرية، والنيلىة وكانت تصنع في الثغور كالإسكندرية وقوص ودمياط واللاذقية وعكا . (٥)

ويذهب أحد المؤرخين بقوله أن « صناعة المراكب النيلىة كانت مزدهرة أكثر من المراكب البحرية وذلك عائد لاعتماد الممالك على تجارة العبور». (٦)

لكن المتبع لعصر الممالك وأسباب ظهور دولتهم يلاحظ أن العكس صحيح

^١ الحرايق : أو الحراقات ومفردها حراقة : وهي سفينة حربية كبيرة تقل في حجمها عن الشواني ، سميت حرايق لأنه كان بها مرمى النيران مثل النار الإغريقية وغيرها، زيتون: المرجع السالف ، ص ٢٠٨ .

^٢ الطرادات : مفردها طراده، سفن سريعة الكر والفر على عباب البحر، وتستخدم عادة في حمل الخيول فيحمل الطراد الواحد ما يتراوح بين أربعين وثمانين فرساً، زيتون : المرجع السالف ، ص ٢٠٨ .

^٣ زيتون : المرجع السالف، ص ١٨٦ .

^٤ ضومط : المرجع السالف، ص ١٦٨ .

^٥ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٦٩

^٦ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٦٩ .

فالدولة المملوكية نشأت نشأة عسكرية وظهرت بسبب تصديها لأعداء الأمة الإسلامية آنذاك والمتمثلة بالمغول والصليبين على حد سواء .

واستمرت الدولة المملوكية تصد غارات الصليبين القادمين عبر البحر المتوسط بين الفينة والأخرى ومن هنا نجد أن اهتمام المماليك بصناعة السفن البحرية كان أكبر من المراكب النيلية وذلك لتدافع عن سواحل بلاد الشام ومصر وغيرها من سواحل البلاد العربية .

يضاف إلى ذلك أن السكان كانوا يعظمون رجال الأسطول، حتى أطلقوا عليهم «المجاهدين في سبيل الله» و«الغزاة في أعداء الله» .^(١)

٧- صناعة الورق .

كان لظهور الإسلام فاتحة عهد جديد للتدوين عند العرب فانتشرت الكتابة مع دعوة الإسلام انتشاراً واسعاً .

ونظراً لاهتمام الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن الكريم، فقد كان الكتبة يكتبون الآيات القرآنية على العصب واللخاف وأحياناً على الجريد وقطع الأديم والكتان على عادة العرب بالكتابة على تلك الأشياء .

وفي خلافة العباسيين اختلف الأمر كما كان عليه في صدر الإسلام حيث اعتنى العرب بالعصر العباسي بفن التدوين .^(٢)

^١ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، سرور : المرجع السالف ، ص ٣١٧ .

^٢ حسن، سعيد احمد (أنواع المكتبات في العالمين العربي والإسلامي) دار الفرقان مصر و القاهرة .

مطبعة النور النموذجية ، ط ١ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ ، ص ٧ .

فكثرت التآليف العلمية والدواوين وحرص الناس على تناقلها في الآفاق والإعصار فانتسخت وجلدت، وجاءت صناعة الوراقين للاستنساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور المكتبية والدواوين.^(١)

وبعصر المماليك أخذت صناعة الورق في الانحطاط منذ جلاء الصليبيين عن الشرق، بعد أن كانت تلك الصناعة مزدهرة ولها شهرة عالمية.^(٢) وسبب ذلك يعود إلى كثرة مصادرات السلاطين لأصحاب المصانع وفرض ضرائب فادحة عليهم.

وقد ذكر لنا القلقشندي أنواع الورق الذي استخدم زمن المماليك حيث قال: «المقدار الأول- قطع البغدادي الكامل : وفيه تكتب عهود الخلفاء وبيعاتهم، المقدار الثاني- قطع البغدادي الناقص وفيه يكتب للطبقة الثانية من الملوك . المقدار الثالث - قطع الثلثين من الورق المصري : وفيه تكتب مناشير الأمراء المقدمين وتقاليد النواب الكبار والوزراء وأكابر القضاة . المقدار الرابع - قطع النصف : وفيه تكتب مناشير الأمراء الطبلخاناه ... المقدار التاسع - تكتب فيه ملطفة الكتب و بطائق الحمام».^(٣)

من خلال ذلك نجد أن الورق استخدم على تسع أنواع وقد خصص كل نوع للكتابة عليه بحسب الرتب فالنوع الأول للسلاطين وعهودهم فهو من النوع الجيد

^١ ابن خلدون، عبدا لرهمن : (مقدمة ابن خلدون أو ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ٧٣٢-٨٠٨هـ / ١٣٣٢-١٤٠٦ م). خط المتن الحواشي والفهارس الأستاذ : خليل شحادة ، مراجعة. د : سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤٠١ - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨١-١٩٨٨ م، ص ٥٣٢.

^٢ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٧٢ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٥ . ص ١٨٠.

والغالي ، وهكذا حتى يصل إلى النوع الأخير وهو عبارة عن قصاصات من النوع الرديء والرخيص، حيث استخدمت كبطاقات لإرسالها من خلال الحمام وغيره. والجدير ذكره كما مر معنا أن صناعة الورق أخذت بالانحطاط زمن المماليك لذلك اعتمد المماليك على استيراد الورق من الغرب بواسطة التجار الايطاليين.^(١) وهذا يدل على انه بعد أن كانت صناعة الورق تغطي احتياجات الدولة من الأوراق اللازمة لها وخاصة بعد أن تعددت استخداماتها وكثرت الدواوين التي تستعمل بها، أصبحت هذه المادة تدخل في واردات الدولة ويصرف لها مبالغ من الخزينة السلطانية.

هذا عن الصناعات، أما الصناع وأصحاب الحرف فقد خضعوا في عصر المماليك لنظام النقابات، فكان أفراد كل حرفة يكونون نقابة خاصة بهم لها نظام ثابت يحدد عددهم ومعاملاتهم فيما بينهم وبين بعض من ناحية، وفيما بينهم وبين الجمهور من ناحية ثانية وفيما بينها وبين الحكومة من ناحية ثالثة.^(٢) وقد كان لصناع وأصحاب الحرف رئيس أو شيخ يرأسهم ويفض مشاكلهم ويرجعون إليه في كل ما يهمهم.^(٣)

وفي نهاية الحديث عن الصناعات في العصر المملوكي يمكن الوصول للنتائج التالية :

١ - شكلت الصناعة موردا هاما لخزينة الدولة بعد الزراعة .

٢ - توافرت المواد الأولية اللازمة لبعض الصناعات في الدولة المملوكية

^١ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٧٢ .

^٢ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٨٨ .

^٣ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك) ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٢ م، ص ٤٣ .

وافتقارها لأخرى (كالأخشاب).

٣- أدى احتكار بعض السلاطين والأمراء لبعض الصناعات والمصادرات لأصحاب المصانع إلى انخراطها وتراجعها .

٤- عانى الصناع وأصحاب الحرف من كثرة الضرائب التي فرضت عليهم مما حدا بعضهم إلى تركها وزوالها.

٥- خضوع الصناعة إلى نظام النقابات الذي نظم عملهم وعددهم.

رابعاً - التجارة:

لم يكن اهتمام سلاطين المماليك موجهاً إلى تطوير الصناعة والزراعة فقط بل اهتموا اهتماماً كبيراً في دعم التجارة وتحسين أمورها وتوفير كافة مستلزماتها، فنشطت التجارة في أيامهم إلى حد كبير.

والواضح انه سبب الاهتمام هذا عائد للمردود الكبير التي حصلت عليه الدولة من عوائد التجارة.

حيث اكتسبت التجارة أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية، وكان لها المكان الأول من الاهتمام ، وذلك لأسباب كثيرة منها: الموقع الجغرافي الممتاز لدولة المماليك بين دول العالم الذي اكسبها الغنى والمكانة السياسية والتجارية بين القرنين (السابع – والعاشر الهجري /الثالث عشر – الخامس عشر الميلادي).^(١)

وبالإضافة للموقع الجغرافي الهام هناك عوامل ساعدت على ازدهار التجارة في الدولة المملوكية من هذه العوامل :

١- الاستقرار الداخلي والخارجي .

٢- توطيد الأمن .

^١ النهار : الحياة الفكرية، المرجع السالف، ص ٤٤.

٣- اهتمام الحكام بالتجارة .

٤- تأمين الأسواق الداخلية والخارجية اللازمة لها .^(١)

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي والذي ساهم في ازدهار التجارة المملوكية، يعود إلى انسداد معظم الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب منذ القرن الثالث عشر الميلادي، بسبب حركة التتار التوسعية وهي الحركة التي ترتب عليها انعدام الأمن والسلام في تلك الطرق ^(٢).

فقد رافق قيام دولة المماليك في مصر سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) غزو المغول ثم استيلائهم على بغداد سنة (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م)، وامتداد نفوذهم إلى الشام وأسيا الصغرى إضافة إلى بلاد فارس التي اتخذها هولاكو مركزا لإمبراطوريته في الشرق الإسلامي، ثم اشتداد الصراع بين المغول أنفسهم ، مما أدى إلى اضمحلال الطريق البري بين الصين من جهة، وأسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى ، وأضحى هذا الطريق محفوفًا بالمخاطر واعتداءات اللصوص . ^(٣)

وقد ذكر لنا المقرئ في وصفه لأحد حكام المغول آنذاك وهو تيمور لنك، حيث قال عنه أنه (كان قاطع طريق) . ^(٤)

وكذلك تجنب التجار سلوك الطريق البحري من الصين إلى الهند إلى هرمز على الخليج العربي الإسلامي، وذلك بسبب ازدياد نشاط القراصنة عند البحرين وقطر وعلى الساحل الفارسي عند الخليج العربي الإسلامي . ^(١)

^١ ضومط : المرجع السالف، ص ١٩٠.

^٢ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : (الأيوبيون والمماليك في مصر والشام) ، دار النهضة العربية للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٦ ، ص ٣١٢.

^٣ شبارو : السلاطين في المشرق العربي ، المرجع السالف ، ص ١٥٤.

^٤ المقرئ: السلوك في معرفة دول الملوك ، المصدر السالف ، ص ٢٦.

والملاحظ أن هذه المصائب التي حلت في تلك البلاد من جراء أعمال المغول والقراصنة، كانت في مصلحة الممالك ومن حسن حظهم .

حيث انتعش الطريق البحري الآتي من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، حيث يسلك طريقين، الأول عبر سيناء إلى دمشق فموانئ البحر المتوسط .

والثاني عبر الصحراء إلى النيل فالقاهرة، ثم بالنيل أيضا إلى الإسكندرية . (٢)

وقد أدى ازدهار طريق البحر الأحمر خدمة عظيمة لدولة الممالك الأولى في بداية نشأتها ، حيث أتاح لها فرصة ذهبية للقيام بدور الوسيط بين تجارة الشرق وتجارة الغرب .

فدولة الممالك تقع على طريق البحر الأحمر وهو اقصر الطرق المؤدية إلى الهند مصدر السلع الأشد طلبا في أوروبا (البخور والبحارات والتوابل)، وتتصل بأوروبا وبالموانئ المملوكية على البحر المتوسط، وبخطوط تجارية منتظمة بين الشرق والغرب تمر في تلك الموانئ . (٣)

ومن خلال ذلك يلاحظ انه كان لموقع مصر أهمية كبيرة جعلها تقع على مفترق الطرق التجارية الكبرى، فلعبت دور الوسيط بين الشرق والغرب، وهذا ما جعل حصيلة الدولة من عوائد التجارة كبيرا جدا .

وقد كان أهم ماتتاجر فيه دولة الممالك هي تجارة التوابل مع الهند والشرق . (٤)
كما تحكم السلاطين في أثمان أصناف معينة من البضائع واحتكروا تجارتها مثل السكر والفلفل والأخشاب وبعض المصنوعات المعدنية . (٥)

^١ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٤ . زيتون : المرجع السالف ، ص ١٨٩ .

^٢ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٤ .

^٣ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٥ .

^٤ ماجد : نظم دولة الممالك ورسومهم في مصر، المرجع السالف ، ص ٧٤ .

^٥ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢١٢ .

فلم يلق سلاطين المماليك صعوبة كبيرة في استيراد البضائع من الخارج لوقوع كثير من الموانئ وطرق القوافل في قبضتهم كما سلف ذكره .

فكانت منتجات الشرق ترد إلى مصر من الصين والهند واليمن عن طريق البحر الأحمر، فتمر بخليج عدن حتى عيذاب .

ومن عيذاب تفرغ المراكب ما عليها من البضائع، ومنها تحمل على ظهور الإبل في الصحراء إلى مدينة قوص (١) ومن هناك إلى القاهرة في النيل (٢).

لذلك حرص السلاطين على تأمين طرق التجارة بين البحر الأحمر ونهر النيل من اعتداءات قبائل البدو الذين اعتادوا حياة السلب والنهب (٣) حتى أن قوافل الحجاج نفسها لم تسلم منهم . (٤)

ثم اخذ السلاطين وخاصة السلطان قلاوون على تشجيع تجارة الشرق على جلب بضائعهم إلى موانئ مصر المطللة على البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه حرصوا على إغراء التجار الأوربيين في التردد إلى مينائي الإسكندرية ودمياط لشراء حاصلات الشرق. (٥)

الشرق. (٥)

^١قوص : مدينة قديمة وتعرف بقوص العالية ، بنيت زمن شداد بن عديم وهو السادس من ملوك مصر بعد الطوفان، وقيل إنما سميت باسم قوص بن شيفاق بن اشن بن مصر وهي باب مكة واليمن والنوبة وسواكن، ابن دقماق، إبراهيم بن أيدير العلائي ،

(الانتصار بواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها) تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، منشورات : دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، د.ط، ج ١، ص ٢٨ .

^٢سرور : المرجع السالف، ص ٣٣٤ .

^٣شبارو : المرجع السالف، ص ١٥٦ .

^٤زيتون : المرجع السالف، ص ١٩١ .

^٥شبارو : المرجع السالف، ص ١٥٦ .

وهذا ما أكده أحد المؤرخين في وصفه لحسن معاملة السلاطين للتجار الأوربيين حيث قال: «قدمت رسل البنادقة من الفرنج بهدية، وسألوا الرفق بهم والمنع من حملهم، وألا يؤخذ منهم إلا ما جرت به عادتهم، وإن يمكنوا من بيع بضائعهم على من يختارونه، فرسم لناظر الخاص - أي السلطان الصالح عماد الدين - ألا يتعرض لبضائعهم ولا يأخذ منها شيئاً إلا بقيمته، ولا يلزمهم بشراء مالا يختارون شراءه، وإن يؤخذ منهم على كل مائة دينار ديناران، ليكثر الفرنج في بلادهم جلب البضائع». (١)

حيث أرسل السلطان إلى نوابه بالثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار وملاطفتهم والتودد إليهم وترغيبهم، ومراعاة العدالة فيما يجبونه منهم من أموال بحيث لا يأخذون منهم سوى الحقوق السلطانية. (٢)

ومن خلال ذلك يتضح مدى اهتمام السلاطين في تشجيع التجار الأجانب وتقديم لهم التسهيلات في تجارتهم، لجذب أكبر عدد من هؤلاء التجار إلى أرض مصر وبلاد الشام حتى تظل التجارة رائجة ومزدهرة، وذلك لما تدره من أموال إلى خزائن السلاطين وأمرائهم.

إلا أن بعض المؤرخين يذهب بقوله إلى عكس ما سلف من حسن معاملة السلاطين للتجار الأجانب، لكن الذي كان يحدث في غالب الأحيان هو عدم الاستجابة لنداء التجار أو استرضائهم مدة قصيرة ثم العودة إلى التضييق عليهم، مما

^١ الخالدي، إبراهيم بن عبد الرحمن بن القيسراني القرشي (النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا السلطان الملك الصالح) (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون ٧٤٣-٧٤٦ هـ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥ م) دراسة وتحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الإنشاء، طرابلس، لبنان، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م، ط ١، ص ٢٤.

^٢ زيتون: المرجع السالف، ص ١٩١.

دفع التجار الأوربيين إلى التفكير أكثر من مرة في قطع العلاقات التجارية مع دولة الممالك . (١)

إلا أن هذا التفكير لم يستطع أن يتطور إلى التنفيذ، لأن أوروبا كانت لا تستطيع حينئذ الاستغناء عن حاصلات الشرق، التي لم يبق طريق لاستيرادها إلا طريق دولة الممالك، والدليل على ذلك أنه عندما سقطت عكا في يد السلطان خليل سنة (٦٩٠ هـ / ١٢٩١ م) لجأ بعض الباباوات وغيرهم من المتحمسين في غرب أوروبا إلى إشهار سلاح المقاومة الاقتصادية في وجه الممالك، فأصدروا عدة مراسيم لمنع التجار الأوربيين من المتاجرة مع بلاد السلطان المملوكي حتى يؤدي ذلك إلى إفلاسه وإضعافه. (٢)

ومع ذلك لم تفلح الجهود البابوية في حمل التجار الأوربيين على مقاطعة مصر اقتصاديا، ذلك أن القوى التجارية في غرب أوروبا أدركت مدى الخسائر التي عادت عليها نتيجة حرمانها من التجارة مع مصر، وتحايلت بمختلف الطرق لاستئناف نشاطها التجاري مع الإسكندرية ودمياط . (٣)

هذا فضلا على أن عدد من الدول الأوربية قد عظمت ثروتها بسبب التجارة وخاصة الدولتين اللتين اشتهرتا بالملاحة وهما (جنوة) و (البندقية) ولاسيما الأخيرة. (٤)

^١ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢١٢ .

^٢ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢١٣ .

^٣ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٧ .

^٤ زقلمة ، أنور : (الممالك في مصر) ، طبع : مطبعة المجلد الجديد ، القاهرة ، مصر ، د.ط ، ص ٩٤ .

في حين تزعمت جزيرة قبرص سياسة الحصار الاقتصادي على مصر، وشن ملوكها حرباً على التجار الأوربيين الذين ظلوا يتاجرون مع دولة المماليك الأولى^(١). لكن الملاحظ أن هذه السياسة لم تلق قبولاً من الكثير من الدول الأوربية نفسها حيث استمرت ترسل تجارها وسفرائها إلى مصر للحفاظ على العلاقات التجارية والودية فيما بينهم .

وهكذا ازداد عدد التجار الأوربيين وكونوا جاليات لهم في المدن التجارية على شاطئ البحر المتوسط، فذاعت شهرة الإسكندرية بالحي التجاري الأكثر ازدهاراً بالسكان، وفيه تنتشر مؤسسات الأجانب التجارية ومراكز قنصلياتهم . وكانت بيروت المرفأ الرئيسي لبلاد الشام، وفيها تعددت المراكز التجارية الأوربية وقنصلياتهم ، وكذلك في طرابلس وصيدا .^(٢)

والملاحظ أن سلاطين المماليك قد حرصوا على الترحيب بالتجار الأوربيين الذين يفدون إلى بلاد الشام ومصر، وذلك لشراء بضائع ومنتجات الشرق الأقصى من جهة ، وبضائع ومنتجات بلاد الشام ومصر من جهة أخرى .

ولا أدل على اتساع أفق سلاطين المماليك ورغبتهم الأكيدة في الاستفادة من موقع بلاد الشام ومصر التجاري، من أنهم فرقوا بين الدين والتجارة، حيث قدموا كافة التسهيلات للتجار الأوربيين الغربيين، في الوقت الذي كانوا فيه يحاربون القوى الصليبية التي احتلت بعض المدن والمواقع في بلاد الشام وغيرها، وأقامت إمارات صليبية استعمارية في أواخر القرن الحادي عشر ومستهل القرن الثاني عشر الميلاديين.^(٣)

^١ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٧ .

^٢ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٦ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٢ .

ولم تك الشام أقل أهمية من مصر بالنسبة للتجارة الأوروبية في عصر المماليك
فقد تدفقت متاجر الشرق الأقصى إلى المدن الشامية عن طريق الخليج العربي وآسية
الصغرى ومصر .

كما شكلت المدن الداخلية الشامية، مثل دمشق وحلب محطات تجارية بالغة الأهمية
ما بين الشرق عامة والساحل الشرقي للبحر المتوسط، وفضلا عن ذلك فإن منتجات الشام
كانت ذات أهمية فائقة بالنسبة إلى التجار الأوروبيين، وبخاصة القطن والسكر والزجاج
وغيرها من السلع والبضائع .

وبذلك تحولت الموانئ الشامية إلى أسواق هامة لا بالنسبة إلى متاجر الشرق الأقصى
فحسب، وإنما بالنسبة إلى المنتجات الشامية والمصرية أيضا . (١)

أما التجارة الداخلية فنشطت هي الأخرى نشاطا كبيرا بالقاهرة في عصر المماليك
واشتهرت القاهرة بأسواقها العامرة ذات الحوانيت المكتظة بالبضائع على اختلاف أنواعها،
وهذا ما ذكره لنا المقرئزي، حيث وصف لنا أسواق مصر والقاهرة في تلك الفترة، حيث
قال : « وقد كانت بمدينة مصر والقاهرة وظواهرها من الأسواق شيء كثيرة » . (٢)

ومن هذه الأسواق «سوق القصبة من أعظم أسواق مصر : إن القصبة تحتوي على
اثني عشر ألف حانوت..... عامرة الحوانيت غاصة بأنواع المأكول والمشرب والأمتعة
تبهج رؤيتها، ويعجب الناظر هيئتها ويعجز العاد من إحصاء ما فيها من الأنواع » . (٣)
وسوق الشماعين اختص ببيع الشمع، وسوق النحاسين ببيع النحاس، وسوق
الدجاجين ببيع الدجاج والطيور، وسوق الفرايين بتجارة الفراء (٤)

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

^٢ المقرئزي : المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ .

^٣ المقرئزي : المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ .

^٤ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢١٣ .

وبحوانيت البزازين الذين يبيعون الكتان وأنواع الطرح، وأصناف ثياب القطن.^(١)
وكان سوق باب الفتوح، من أشهر تلك الأسواق أيضاً، كذلك اشتهر سوق
حارة برجوان الذي كان من أكبر أسواق القاهرة بتوفير اللحم بأنواعه.^(٢)
ومن خلال ذلك يتضح مدى رواج التجارة زمن المماليك وتعدد أسواقها، فكان
كل سوق مختص بصنف معين من البضاعة، فسوق الشماعين بالشمع والفرائين
بالفرو والدجاجين بالدجاج وهكذا، ومن محاسن هذا التخصيص هو ضبط الأسعار
ومنع الغش، فالمشتري يستطيع أن ينتقل من تاجر إلى تاجر بسهولة ويعرف أسعار
البضاعة وأجودها دون أن يستطيع أحد التجار رفع سعر بضاعته عن غيره من التجار.
أما مساوئ هذا التخصيص في الأسواق، هو أن المشتري لا يستطيع شراء كل
احتياجاته المتنوعة بسهولة، فقد يحتاج المشتري أن يمضي نهاره في التجول بين الأسواق
لتلبية احتياجاته.

وقد وجه السلاطين عنايتهم نحو مراقبة حركة البيع والشراء في الأسواق، حيث
كان المحتسب^(٣) يطوف مع أعوانه نهاراً وليلاً على الحوانيت ليعاقب كل من يحاول
الغش والتلاعب في الموازين والمكاييل.^(٤)

^١ حسن : تاريخ المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٣٢٠ .

^٢ قاسم ، عبده قاسم : (عصر سلاطين المماليك) دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط ١
، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م ، ص ٦٠ .

^٣ المحتسب : هو الناظر في شؤون الحسبة في الدولة الإسلامية ، موظف يعينه الخليفة أو الوزير أو
القاضي ، للنظر في شؤون الرعية ، يأمرهم بما يوافق الشرع ، وينهاهم عما يخالفه في أعمالهم الدينية
والدنيوية مما ليس من اختصاص القضاة والولاة والجبابة ، أبو زيد ، سهام مصطفى : (الحسبة في
مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د. ط ،
١٩٨٦ م ، ص ١٠٥ .

^٤ عاشور : المرجع السالف ، ص ٢١٤ .

١ - أهم البضائع التي اشتهرت بها الدولة المملوكية.

لعل أهم البضائع التي نقلها التجار الأوروبيون من مصر والشام هي :

١ - المنسوجات والأقمشة بأنواعها المختلفة : فقد كانت المنسوجات

المصرية أكثر متانة من المنسوجات الأوروبية وذات شهرة عالمية واسعة . (١)

٢ - الشب (٢) : من المعروف أن الصناعات النسيجية في الغرب الأوربي،

في العصور الوسطى كانت تتطلب استخدام أحجار الشب من أجل الصباغة
وتثبيت الألوان وكانت مصر غنية بهذه المادة .

٣ - النطرون : وهو معدن نقله التجار الأوروبيون من مصر . (٣)

٤ - البلسم : حيث كانت مصر غنية به ونقله التجار إلى أوروبا .

٥ - الزمرد والزجاج وقصب السكر المصنع .

٦ - إضافة إلى التوابل الهندية بأنواعها، والحرير الصيني والخزف ومواد

الصباغة والأحجار الكريمة القادمة إلى الموانئ الشامية والمصرية . (٤)

أما البضائع والسلع التي جلبها التجار الأوروبيون إلى مصر والشام من بلاده
في العصر المملوكي :

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٤ .

^٢ الشب : حجر معروف يحتاج إليه في أشياء كثيرة أهمها صبغ الأحمر وللروم فيه من الرغبة بمقدار ما يجدون من الفائدة، وهو عندهم مما لا بد منه، ومعادنه بصحراء صعيد مصر، ابن مماتي : قوانين الدواوين ، المصدر السالف ، ص ٣٢٨ .

^٣ النطرون : يوجد في معدنين بالديار المصرية، وهو صنفان أحمر وأخضر، ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٢٨ .

^٤ زيتون : المرجع السالف، ص ١٩٥، ١٩٤ .

١- الخشب : وكانت هذه المادة لها أهمية كبيرة في مصر لصناعة السفن.^(١)

٢- المعادن : نقل التجار الأوروبيين إلى مصر والشام المعادن مثل الحديد لصناعة الأسلحة، وكذلك النحاس والقصدير والرصاص .

٣- الرقيق : وذلك لأن نظام الدولة المملوكية وقوتها اعتمد على تدفق الرقيق على مصر والشام، حيث تكون الجيش المملوكي في غالبيته الساحقة من (الممالك المتباعدة) .^(٢)

٤- المنسوجات : جلب التجار الأوروبيون إلى مصر والشام بعض أنواع المنسوجات الكتانية الأوربية، مثل الجوخ البندقي، أي المصنوع في مدينة البندقية ، والفراء بأنواعه المختلفة .

٥- المواد الغذائية : جلب التجار الأوروبيون أيضاً إلى مصر والشام بعض السلع والمواد الغذائية مثل الجبن والعسل والخمور وزيت الزيتون .^(٣)

٢- فنادق التجار الفرنجة في مصر والشام في عصر المماليك:

عمل المماليك على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، فعمدوا إلى إنشاء مؤسسات وضعوها تحت تصرف التجار الشرقيين المسلمين والغربيين، عرفت بالوكالات والخانات والقيساريات .^(٤)

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٥ .

^٢ العمري : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، المصدر السالف ، ص ٦٠ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٥ .

^٤ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

وقد ذكر لنا المقريري عن هذه الوكالات بوصفه لو كالة قوصون، حيث قال عنها:»
هذه الوكالة بمعنى الفنادق والخانات فيترها التجار ببضائع بلاد الشام من الزيت والشيرج
والصابون....والفستق والجوز واللوز.....، كانت تعرف بدار تحويل البوعاني ، فأخرها
وما جاورها قوصون، وجعلها فندقا كبيراً إلى الغاية وبدائره عدة مخازن، وشرط ألا يؤجر
كل مخزن إلا بخمسة دراهم من غير زيادة على

ذلك» . (١)

وربما قد قصد قوصون من ذلك تشجيع التجار على القدوم إلى البلاد المصرية
والتجارة على أرض مصر .

وكان لأمرء الممالك قصور تحولت إلى وكالات تجارية مقابل إيجارات مرتفعة،
وهي عبارة عن أماكن واسعة في وسطها بهو، وعلى سطحها غرف لمنامة التجار وفيها
تم الصفقات التجارية .

أما الخانات فكانت عبارة عن مجموعة من المستودعات التجارية لحفظ البضائع وفيها
بيت التاجر ويزرب دوابه، وخارج الخان يوجد ساقية للسبيل، وحنوت يشتري منه
التاجر ما يحتاجه لنفسه ولدوابه . (٢)

أما التجار الأوربيين فكان لهم فنادق وضعتها السلطة المملوكية تحت تصرفهم،
وهي عبارة عن أبنية محاطة بسور متين تتألف من أدوار تشرف على ساحة داخلية
تستخدم لتعبئة السلع والتاجر وتفريغها . (٣)

وكانت مستودعات التجار الفرنجة وحوانيتهم في الطابق الأرضي، في حين
استخدمت غرف الأدوار العليا لسكن التجار وإقامتهم فيها، واشتمل الفندق على

^١ المقريري : الخطط ، المصدر السالف ، ص ٥٧٦

^٢ شبارو : المرجع السالف ، ص ١٥٩ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٥ .

حمامات وأفران خاصة بالتجار المقيمين في الفندق، وكان يحيط بالفندق حدائق جميلة.^(١)

ورببت أمور هذه الفنادق بحيث تكون لكل منها إدارة مستقلة على رأسها مدير يدير الفندق، فعند وصول تاجر أجنبي إلى الثغر تفتش أمتعته بدقة وعناية، ويطلب منه دفع نسبة معينة (٢% عادة) من قيمة ما معه من ذهب وعملة نقدية، بعد ذلك يقصد التاجر فندق جاليته حيث يضع بضائعه، ويستطيع التاجر أن يعيش وفق الأسلوب الذي اعتاده في وطنه، ذلك أن الفندق كان يحتوي جميع ما يحتاجه التاجر الأجنبي من مأوى وكنيسة وحمام ومخبز وفق الطريقة المتبعة في البلاد الذي يمثله الفندق.^(٢)

أما أشهر فنادق التجار الفرنجية في مصر والشام في عصر المماليك فهي :

١- فنادق البنادقة : فقد كان لتجار جمهورية البندقية فندقين في مدينة

الإسكندرية وفندق في كل من دمشق وبيروت وطرابلس وحلب واللاذقية .

٢- فنادق البيازنة : فقد كان لتجار جمهورية بيزا فندق في الإسكندرية،

وفندق في بيروت، وفندق آخر في مدينة القاهرة .

٣- فنادق الجنوية : حيث كان لتجار جمهورية جنوة فندق في

الإسكندرية، وفندق في بيروت، وفندق في دمشق .^(٣)

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٩٦

^٢ عاشور المرجع السالف ، ص ٢١١ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ص ١٩٧ .

الفصل الثاني

موارد الدولة المملوكية

لقد خصص الممالك ديوانا خاصا يشرف على الأمور المالية من واردات ونفقات وعرف هذا الديوان باسم ديوان النظر، وهو بمثابة وزارة المالية في عصرنا الحاضر .

أولا - ديوان النظر .

يعد ديوان النظر ^(١) من أرفع الدواوين وأجلها في الدولة المملوكية، وذلك لأن اعتماد الدولة وقوتها الاقتصادية تقوم عليه ، فهو الذي ينظم واردات الدولة ونفقاتها وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية . ^(٢)

فقد اختص ديوان النظر بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيراداتها ومصروفها وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين، وكان جانب من هذه المرتبات أو الأرزاق يصرف نقدا، على حين يصرف الجانب الآخر عينا من غلات ولحوم وتوابل وسكر وشمع . ^(٣)

ولهذا الديوان فوق ذلك الإشراف على حسابات الدولة، وعلى أرزاق الموظفين الدائمين والمؤقتين ، وهم يعملون بالسنة أو بالشهر أو باليوم، وكانت أرزاق أرباب الأقاليم تدفع مشاهرة، وتدفع عينا وغلة معا . ^(٤)

وكان لكل موظف راتب معين يختلف عن الآخر حسب طبيعة العمل الذي يقوم به ومكانة هذا العمل، وهذا ما أكدته المقريري حيث قال: «وتمنح هذه الرواتب لكل موظف تبعا لمكانته وأهمية العمل الذي يضطلع بأعبائه» . ^(٥)

^١ النظر : وموضوعه التحدث في أمور خاصة بإباحة ضروراتها وعمل مصالحها واستخراج متحصل جهاتها وصرفه على الوجه المعتبر وما يجري مجرى ذلك، القلقشندى: صبح الأعشى المصدر السالف ، ج ١١ ، ص ٤٧٦ .

^٢ المقريري : الخطط ، المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٥ .

^٣ عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ١٥١ .

^٤ حسن : تاريخ المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٢٥٥ .

^٥ المقريري : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٢، ص ٢٢٤ .

وقد تفرع عن ديوان النظر منذ القرن الرابع عشر الميلادي، ديوان خاص بالسلطين، ذلك أن السلطان الناصر محمد أنشأ سنة (٧٢٧هـ / ١٣٢٧م) ديواناً أطلق عليه (ديوان الخاص) للإشراف على شؤون السلطان المالية ومراقبة الخزنة السلطانية . (١)

ثانياً -مقر ديوان النظر وموظفيه .

كان مقر ديوان النظر في قلعة الجبل، وأطلق عليه اسم بيت المال أو (ديوان نظر الدولة) ويشرف عليه (ناظر المال) (٢)، ويسمى أيضاً ناظر النظار والصاحب الشريف وناظر الدواوين . (٣)

والملاحظ أن وظيفة (ناظر المال) من الوظائف المهمة الكبيرة في الدولة المملوكية ولصاحبها مكانة مرموقة، وكلمته مسموعة لدى السلطان وحاشيته، وهذا ما أكدده المقرئ في خطه حيث قال:«وكان أبدا يصعد ناظر بيت المال ومعه شهود بيت المال وصير في بيت المال وكاتب المال، إلى قلعة الجبل، ويجلس في بيت المال فيكون له هناك أمر ونهي، وحال جليلة، لكثرة الحمول (٤) الواردة وخروج الأموال المصروفة في الرواتب لأهل الدولة». (٥)

^١عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص١٥١، حسن: المرجع السالف ، ص٢٠٨.

^٢المقرئ : الخطط ، المصدر السالف ، ج٣، ص٧٢٥.

^٣حسن : المرجع السالف ، ص٢٥٥.

^٤الحمول : الأموال التي تحمل إلى بيت المال ، الخوارزمي، أبي عبد الله محمد بن أحمد يوسف (مفاتيح العلوم) تح:نهي النجار،دار الفكر اللبناني، بيروت ،لبنان،د.ط ص١١٢.

^٥المقرئ : المصدر السالف، ج٣، ص٧٢٧.

وكان يلي ناظر بيت المال في الأهمية موظفان ماليان كبيران، يسمى أحدهما (مستوفي الصحبة) والآخر (مستوفي الدولة) وإن لم يكن من السهل تمييز عملهما الذي يتلخص في ضبط كليات المال في كافة المملكة في الشام ومصر، وكان يعاونهما عدد من (المستوفين) منهم الكبار، مثل : (مستوفي أصل) و(مستوفي مباشرة) لكل منهما أعمال مالية تخصه.^(١)

وقد ذكر لنا ابن مماتي عن أهم أعمال المستوفي حيث قال: «المستوفي: هذا كاتب يكون صاحب مجلس في الديوان، يطالب المستخدمين بما يجب عليهم رفعه من الحساب في أوقاته وينبه متولي الديوان على ما يجب استخراجه من المال في أحيانه، ويقوم الجرايد^(٢) ويقابل بكل ما يرد عليه من حساب ويستوفيه، ويخرج ما يجب تخريجه فيه، ويخرج الأحوال، ويعمل المطالبات ولا يؤخذ بشيء عمل من مجلس خدمته ما لم يكن خطه عليه، إما بالمقابلة، وإما بالتاريخ».^(٣)

وكان هناك كاتب يعد جريدة بها أسماء من لهم راتب على بيت المال، ويذكر الجهات التي ترد منها الإيرادات إلى بيت المال.^(٤)

والجدير ذكره أن السلطان محمد أنشأ في سنة (٧٢٧ هـ / ١٣٢٧ م) ديواناً خاصاً بشؤون السلطان المالية عرف باسم (ديوان الخاص) وتولى الإشراف عليه موظف كبير مسؤول أطلق عليه اسم (ناظر الخاص)، على أن السلطان الناصر محمد لم يكن أول من استحدث منصب (نظارة الخاص) فقد عرف بمصر في عهد الفاطميين ومن ثم في عهد

^١ ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، المرجع السالف ، ص ٦٧.

^٢ الجرايد : مفرداتها جريدة، والجريدة المسجلة هي المختومة، الخوارزمي : المصدر السالف، ص ١٠٩.

^٣ ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٠١.

^٤ ابن شيث، عبد الرحيم بن علي القرشي : (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) نشره وحققه : الخوري قسطنطين الباشا ، دار الحداثة ، لبنان ، بيروت، ط ١، ١٩١٣، ص ٢٧.

الأيوبيين، ولكن هذا المنصب لم يبلغ القدر الذي بلغه والمكانة الرفيعة والقدر الجليل إلا في عهد الدولة المملوكية وعلى وجهه الخصوص خلال فترة حكم السلطان الناصر، حيث أصبح ناظر الخاص في مرتبة (ناظر الدولة).^(١)

وكان من اختصاصه أيضا تعيين موظفي هذا الديوان والبت في مهام الأمور بعد استشارة السلطان وتلقي أوامره. ^(٢)

وهذا يدل على أهمية متولي هذا المنصب والمتلة التي وصل إليها في الدولة المملوكية، وخاصة في عهد منشأ هذا المنصب (السلطان الناصر محمد) حيث أصبحت هذه الوظيفة في مرتبة ناظر الدولة .

وكان يساعد ناظر الخاص في إدارة شؤون هذا الديوان، موظفون مماثلون لموظفي ديوان بيت المال من حيث تسميتهم وعددهم، وأهم الموظفين هو (مستوفي الخاص) ويشرف على كل ما يرد إلى الديوان أو يصدر منه ويفصل فيه بما يراه، ويتولى ناظر الخاص الإشراف على الخزينة السلطانية التي كان مقرها قلعة الجبل، ويشرف على الخزانة موظف كبير يسمى (ناظر الخزانة) وكان يختار من القضاة وغيرهم من موظفي الدولة المشهود لهم بالعدالة والأمانة وحسن السمعة، ويؤتمن على ما في القصر من الأموال والجواهر والخلع والتحف ونحوها. ^(٣)

ومن خلال ذلك يتضح مدى أهمية وظيفة ناظر الخاص ومساعديه ، فهم يشرفون على الخزانة السلطانية التي يرد إليها من الأموال الشيء الكثير، لذلك كان يراعى اختيار هؤلاء الموظفين بأن يكونوا من أرباب الأقاليم كالقضاة ونحوهم ، بالإضافة إلى حسن

^١حسن : المرجع السالف، ص٢٥٨.

^٢القلقشندى : المصدر السالف، ج٤، ص٣٠.

^٣حسن : المرجع السالف ، ص٢٥٩.

سيرتهم وأمانتهم وعدالتهم، خوفاً من أن يقوموا بتبذير أموال السلطان أو اختلاسها، لذلك حرص السلاطين على اختيار هؤلاء كل الحرص لتعينهم في هذه الوظيفة .

وقد كان ديوان الخاص يتولى الإنفاق على شراء اللحوم والملابس لموظفي القصر السلطاني وكبار رجال الدولة ونواب السلطنة في الشام، بالإضافة إلى الأمراء والقضاة والمماليك السلطانية وغيرهم، وهذا ما أكدته أحد المؤرخين حيث تحدث عن ديوان الخاص حيث قال: «وأما ما يلزم ديوان الخاص الشريف عمل يراق التجاريد الشريفة ومهمّ عيد الأضحى وتفرقة الضحايا للخاص والعام ومهم كساوى الأدر الشريفة من الأقمشة المذهبة المنوعة وكساوى المماليك السلطانية وتفرقة الملبوس لأركان الدولة والسادة القضاة والموالي الأمراء».^(١)

هؤلاء هم الموظفون الذين كان يعهد إليهم أمر مالية الدولة المملوكية والأشراف على الأموال من واردات ونفقات الدولة، لذلك وكما مرّ ذكره، كان السلاطين شديدي الحرص على حسن اختيارهم ممن شهد لهم بالأمانة والعدل والسمعة الحسنة وذلك للحفاظ على أموال الدولة من التبذير والضياع وغيره، لأن العماد الأساسي لبقاء كل دولة هو مدى قوتها المالية والاقتصادية للحفاظ على وجودها .

ثالثاً - موارد ديوان النظر

إن العماد والأساس الاقتصادي التي تقوم عليها الدول وتقوى بها هي الموارد المالية، فبالقدر التي تزداد موارد الدولة تزداد قوتها ومناعتها واستمرارها لذلك ازدادت عناية الدول بها، وعملت على تنويعها والإكثار منها، وضبط هذه الموارد للاستفادة منها قدر الإمكان .

^١ الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين: (زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك) اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، طبع في مدينة باريس، المطبعة الجمهورية، ١٨٩٣م، ص ١٠٨.

وفي عصر دولة المماليك البحرية التي قامت في مصر وبلاد الشام (٦٤٨-٧٤٨هـ/ ١٢٥٠-١٣٨٢م) تحمل ديوان النظر وفروعه عبئ جباية هذه الموارد وتحصيلها، والاحتفاظ بها لمواجهة نفقات الدولة الكثيرة، وخاصة في مواجهة الصليبيين من جهة والمغول من جهة أخرى بالإضافة إلى مصاريف الدولة الداخلية الكبيرة، وقد اتفق المؤرخون على تقسيم تلك الموارد إلى نوعين ومنهم المقرئ حيث قال: «اعلم أن مال مصر في زمننا مقسم إلى قسمين: أحدهما يقال له ((خراجي)) والآخر يقال له (هلالي) فالمال الخراجي: ما يؤخذ مسانها من الأراضي التي تزرع حبوبا ونخلا وعنبا وفاكهة، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشك وغيره .

(المال الهلالي) عدة أبواب، كلها أحدثها ولاية السوء شيئا بعد شيء .» (١)

وعلى هذا يمكن تقسيم الموارد إلى قسمين :

١ _ موارد شرعية (دورية) .

٢ موارد غير شرعية (غير دورية) .

ومن المرجح أن السبب الذي جعل المؤرخين يقومون بهذا التقسيم هو (الشرع) حيث اعتبروا أن الضرائب التي نص الشرع بها (كالزكاة والجزية) هي ضرائب شرعية، أما الضرائب التي فرضها الحكام والولاة بغرض جمع المال من الرعية اعتبروا ضرائب غير شرعية لأنه لم يرد ذكرها في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو مصادر التشريع . وعلى هذا فالموارد الشرعية تعد دورية لأنها تجب في مواعيد محددة من كل عام . أما الموارد الغير شرعية فهي غير دورية لعدم وجود وقت محدد لجبايتها أو فرضها.

^١ المقرئ : الخطط، المصدر السالف، ج١، ص ٢٨٧.

١- الموارد الشرعية.

والموارد الشرعية للدولة المملوكية هي نفس موارد الدول الإسلامية السابقة. (١)
والموارد الشرعية أنواع منها (الخراج، الزكاة، الجوالي، الموارث الحشرية،
مايتحصل من المعادن، الثغور) .

أ- الخراج

وهو مورد لبيت المال عرف منذ أيام الإسلام الأولى، وهو ما يستخرج من الأرض
من مال وعين (٢) والخراج لم يكن يحصل إلا مرة واحدة في السنة وكان يسدد على
أقساط. (٣)

وكان ثمة أمور تراعى عند تحديد مقدار الخراج وهي: (٤)

١- خصوبة الأراضي وجودتها.

٢- نوع المحصول وقيمه.

٣- تكاليف الزراعة فبعض المحصولات تحتاج إلى تكلفة أكثر من غيرها .

فقد كان الخراج في مصر الأيوبية يؤخذ على أصناف المزروعات في الأرض
وكانت تختلف قيمة المتحصل باختلاف نوع الأرض، وباختلاف ما يزرع فيها فالقمح

^١ ماجد: المرجع السالف ، ص ٦٨ .

^٢ المقرئزي: المصدر السالف ص ٢٧٨، النويري المصدر السالف ص ٢٤٥، ماجد: المرجع السالف

ص ٦٨ ، الخوارزمي : المصدر السالف ص ١١٠ .

^٣ لاشين : المصدر السالف، ص ١٥٠ .

^٤ لاشين : المرجع السالف، ص ١٤٩ .

كان يزرع في أجود أنواع الأرض (الباقي)^(١) وكان يؤخذ على كل فدان ثلاثة أراذب^(٢) وهذا المقدار يدفعه المزارع لصاحب الإقطاع التابع له.^(٣)

أما في عصر دولة المماليك البحرية فقد اختلفت باختلاف البلاد ، فالوجه القبلي^(٤) كان أكثر خراجه عينا مما يؤخذ من غلة الأرض كالقمح والشعير والحمص والفول والعدس.^(٥)

وقد تراوحت كميته من إربين إلى ثلاثة أراذب للفدان ثم كان يحصل من كل أراذب درهم أو درهمان ، أو ثلاثة بحسب قطائع البلاد والضرائب المقررة عليها.^(٦) أما الوجه البحري^(٧) فكان أغلب خراج أرضه نقداً ، وكان الخراج يزيد وينقص تبعاً لزيادة الغلة أو نقصانها.^(٨)

وكان هناك خراج العين الذي يؤخذ من المحاصيل عند إدراكها ، وخراج نقد يؤخذ من المستأجرين عند موسم الحصاد.^(٩)

^١ الباقي : وهي أعلى الأراضي قيمة وأوفاهها سعرا وأغلاها قطيعة تصلح لزراعة القمح ، المقريري : المصدر السالف ص ٢٧٠

^٢ الأراذب : مكيال ضخم في مصر ، يضم أربعة وعشرين صاعه (أربعة أمداد) أو ست وبيات ، والوية اثنان أو أربعة وعشرون مدة والمد رطلان أو رطل وثلث ، ومد يده بهما وبه سمي مد ، الرئيس : المرجع السالف ، ص ٣١٥ .

^٣ حسن ، علي إبراهيم : المرجع السالف ، ص ٣١٢ .

^٤ الوجه القبلي : ويضم (الأطفحية ، الفيومية ، البهنساوية ، الأشمونيين ، الأسيوطية ، الأخممية ، القوصية) الجيعان : المصدر السالف ، ص ٣ .

^٥ حسن : مرجع سالف ، ص ٣١٦ .

^٦ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٣ ص ٤٤٩ .

^٧ الوجه البحري : ويضم (الشرقية ، الدقهلية ، ضواحي دمياط ، الغربية ، المنوفية ، أيار ، جزيرة بني النصر ، البحيرة ، نستراو ، ضواحي ثغر الإسكندرية ، الجيزة) الجيعان : المصدر السالف ، ص ٣ .

^٨ حسن : المرجع السالف ، ص ٣١٤

^٩ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، المصدر السالف ، ص ٣٥ .

ومقدار الإيجار للفدان كان يختلف من وقت لآخر، وفي معظم الأحوال كان الإيجار يدفع كله نقداً . (١)

ولما كانت الأرض بمصر والشام مقطعة ومقسمة بين الأفراد، فقد تراكم كثيراً من الخراج على هؤلاء الأفراد، وعجزوا عن سداد متطلباتها المالية، وإيفاء حق الدولة، لذلك كانوا يتظلمون لدى السلاطين، ولكي يخرج السلاطين من هذا المأزق لجأوا إلى (روك) البلاد ومسحها من جديد، ورد تلك الإقطاعات على أربابها وإخراجها بأسرها من دواوين الأمراء . (٢)

أي أن الخراج كان من أهم الأسباب التي أدت إلى روك البلاد، فكلما تحسنت حالة الأرض كان السلاطين يعيدون مسحها في محاولة منهم لزيادة الخراج، أما إذا ضعفت الأرض، أعاد السلطان روكها ليقفل من الخراج .

وقد كان الخراج من أهم الموارد المالية التي تدر على الدولة أموالاً كثيرة، لتغطية مصاريفها الكبيرة لذلك كانت تلجأ إليه الدولة دائماً، وتتشدد في جبايته أحياناً كثيرة وقد ذكر ابن حوقل (٣) كيف كان يجبي الخراج منذ القدم حيث قال: «ولمصر عادة وسنة لم تزل منذ عهد فراعنتها في استخراج خراجها وجباية أموالها، وذلك أنه لا يستتم استيفاء الخراج من أهلها إلا عند تمام الماء وافتراشه على سائر أرضها، ويقع إتمامه في شهر توت (٤) وببابه (٥) يتكامل ري الأرض».

^١ لاشين: المرجع السالف، ص ١٤١ .

^٢ طوسون : المرجع السالف، ص ٢٣٨ .

^٣ ابن حوقل ، أبو القاسم محمد بن علي البغدادي : (صورة الأرض) الطبعة الثانية ١٩٧٩ ، ج ٢ ص ١٠٣ .

^٤ توت : من الأشهر القبطية ويقابله : شهر أيلول . المقرئزي : الخطط ج ١ ص ٧٣٠ .

^٥ بابه : شهر قبطي في خامسه يكون أول تشرين الثاني : الخطط ، المصدر السالف ، ص ٧٣١ .

فقد كان النيل من أهم العوامل المؤثرة في كمية الخراج لذلك كان الارتباط بين نهر النيل والخراج وثيقاً، حيث كانت السنة الخراجية تبدأ عند وفاء النيل، وكان الخراج يستحق إذا بلغ النيل في مقياس الروضة (١) ستة عشر ذراعاً .

وبسبب الكوارث الطبيعية التي مرت بمصر زمن المماليك، فإن العبرة كانت تختلف تبعاً لذلك . ومثال ذلك ما أورده النابلسي (٢) حيث قال: « بلغ ارتفاع (٣) الخراج في مصر سنة إحدى وأربعين وستمائة، من العين عشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة وأربعون ديناراً . ومن الغلات مائة ألف وأربعون ألفاً وسبعمائة وإحدى وثلاثون إردبا وقيراط . » (٤)

وقد بلغ الخراج في عهد السلطان بيبرس البندقداري (٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م) اثني عشر ألف ألف دينار. أما زمن السلطان المنصور لا جين (٦٩٦ هـ / ١٢٩٧ م) حيث بلغ ارتفاع الدولة ما يقارب من عشرين ألف ألف دينار (٥) .

^١ مقياس الروضة : يرجع بناؤه إلى المتوكل ، بناه في جزيرة الروضة عام (٢٤٧ هـ / ٨٦١ م) وظل معمول به طوال العصر المملوكي ، والمقياس : عبارة عن عمود من الرخام أبيض مثنى في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرون ذراعاً مفصل على أربعة وعشرين قسماً متساوية تعرف بالأصابع ماعدا الاثني عشر الأولى فإنها مفصلة على ثمان وعشرين إصبعا كل ذراع ، ابن إياس : المصدر السالف، ص ٨٦ .

^٢ النابلسي، أبي عثمان الصفدي الشافعي : (تاريخ الفيوم وبلاده)، دار الجيل، بيروت، لبنان ، ١٩٧٤ م ، ص ٢٣ .

^٣ الارتفاع : هو إيراد الدولة المالي في السنة ، الأسدي ، محمد بن محمد بن خليل : (التسيير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختبار) تح: عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٦٨ ، ص ٧٦ .

^٤ القيراط : ربع خمس مثقال والدينار عشرون قيراط ، الخوارزمي : المصدر السالف ص ١١٤ .

^٥ الأسدي : المصدر السالف، ص ٧٦ .

وكانت طريقة جبي الخراج تتم على فترات أو أقساط، وهي طريقة لم يحدثها المماليك بل كانت قائمة في العهود السالفة لقيام دولتهم ، وقد ذكر لنا ابن حوقل كيفية هذه الطريقة وأقساطها على مدار السنة ، حيث قال:«وبكهيك (١) يزرع فيه من أوله إلى آخره الزروع، وبطوبة (٢) يطالب الناس بافتتاح الخراج وبسداد الثمن. وبأمشير(٣) يؤخذ الناس فيه بإتمام ربع الخراج في السجلات». وبرمهاث (٤) يطالب الناس فيه بالربع الثاني والثمن من الخراج ، وبرمودة (٥) يطالب الناس بإغلاق نصف الخراج عن سجلا تهم، وفي بشنش (٦) يطالب الناس بما يضاف إلى المساحة من أبواب وجوه المال، وفي بؤنة (٧) يُستخرج فيه بتمام نصف الخراج الخراج مما بقي، وبأبيب (٨) يستتم فيه ثلاثة أرباع الخراج، وفي مسرى (٩) يغلق فيه الخراج (١٠).

^١ بكهيك : من أشهر القبط ، في سابعه أول كانون أول ،المقريزي : الخطط ، المصدر السالف، ج٣ ص٧٣٢ ، ابن إياس : نزهة الأعم ، المصدر السالف ، ص٢٤٦ .

^٢ طوبة : من أشهر القبط، في سادسه أول كانون الثاني، المقريزي : المصدر السالف ص٧٣٣، ابن إياس : المصدر السالف ، ص٢٤٧ .

^٣ أمشير : في سادسه يكون أول شباط، المقريزي : المصدر السالف، ج٣، ص٧٣٤، ابن إياس : المصدر السالف، ص٢٤٧.

^٤ برمهاث : وهو فصل الربيع ، آذار ،المقريزي: المصدر السالف، ج٣ ص٧٣٥ .

^٥ برمودة : من أشهر القبط ،سادسه أول نيسان، المقريزي:المصدر السالف، ج٣ ص٧٣٦، ابن إياس : المصدر السالف ، ص٢٤٨ .

^٦ بشنش : في سادسه أول أيار، المقريزي: المصدر السالف، ج٣، ص ٧٣٦، ابن إياس : المصدر السالف ، ص ٢٤٩ .

^٧ بؤنة : أول فصل الصيف ، وهو حزيران، المقريزي: المصدر السالف، ج٣ ص ٧٣٧، ابن إياس : المصدر السالف، ص٢٤٩ .

^٨ أبيب : سادسه أول تموز، المقريزي: المصدر السالف، ج٣ ص٧٣٨، ابن إياس: المصدر السالف ، ص٢٤٩ .

ومن خلال مذكره ابن حوقل، يتضح أن الخراج كان يحصل ويحصى على شكل فترات وأقساط، حيث كان تراعى مواسم الزرع والري والحصاد خلال السنة الهلالية، ولم يحصى الخراج في وقت واحد عن السنة بكاملها، لما في ذلك من إرهاق للفلاحين ولمن يتوجب عليهم أداء الخراج عما بأيديهم، إلا اللهم في أوقات الشدائد والحن، لجأ بعض السلاطين، إلى القسوة والشدّة في تحصيل الخراج، فقد عُدَّ الخراج من أهم موارد الدولة التي تدر مالا كثيرا .

وكان يحصى الخراج في بعض ضواحي القاهرة، من حاصل بيع الخمر، التي يبيعها النصارى في عيد الشهيد (٣)

وقد قُسم الخراج في مصر إلى قسمين :

- ١- خراج الزراعة : وهو مقدار معين من المال أو الغلة التي تفرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها .
- ٢- خراج الراتب : وهو مقدار لا يكون إلا بالنقد وهو خراج السواقي والبساتين والنخيل ، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتجت الأرض أو لم تنتج (٤).

^١مسرى : ثامنه أول أب، المقرئزي، المصدر السالف، ج ٣ ص ٧٣٩، ابن إياس : المصدر السالف ، ص ٢٥٠ .

^٢ابن حوقل : المصدر السالف ، ج ١، ص ١٢٩ .

^٣عيد الشهيد : يوافق اليوم الثامن من شهر بشنس ، حيث يزعم النصارى أن النيل لا يزيد في كل سنة حتى يلقى النصارى فيه تابوت خشب فيه أصبع من أصابع أسلافهم الموتى ، ويكون ذلك اليوم عيداً ترحل إليه النصارى ، ويركبون الخيل ويلعبون ، وتخرج عامة أهل القاهرة ، إلى شط النيل ، ولا يبقى مغني أو مغنية ولا صاحب لهو ولا فاسق إلا خرج لهذا العيد ، حيث ترتكب المعاصي والفجور . ابن إياس : نزهة الأُمم ، المصدر السالف ، ص ١١٣ . المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٣، ص ١٨٣ .

^٤النويري : نهاية الأرب ، المصدر السالف ، ج ٨ ص ٢٥٣ .

أما في بلاد الشام، فإن الخراج يختلف عن مصر، وذلك لاعتماد بلاد الشام على نزول الغيث، وهطول المطر، حيث يزرع الفلاحون الأرض ويتظنون وقوع المطر . (١)
إلا أن هناك بعض الأراضي في الشام تسقى بالمياه الجوفية أو من مياه الأنهار والعيون «وتكون مقاسمة أرضه - أي الأرض المروية - أوفر من مقاسمة ما يسقى بالأمطار، وقيمة الأملاك بها أرفع وأعلى من تلك - أي الأرض البعلية» (٢) .
ومن خلال ذلك يتضح أن خراج الشام غير ثابت، حيث يختلف من عام إلى عام ويعود ذلك إلى كمية الأمطار ومواعيد هطولها، فإن جاء الغيث وهطل المطر في مواعيده، كثر الزرع وعم الخير، وإن جفت السماء وقلَّ المطر نضبت الأرض وجف الزرع .

ب : الزكاة .

الزكاة أو الصدقة ، وهي أول ضريبة في الإسلام ، فرضها الله تعالى على المسلمين القادرين والأغنياء لإخراج شيء من أموالهم لمساعدة الفقراء . (٣)
وذلك تنفيذاً لقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » صدق الله العظيم (٤) .
وجاء الرسول صلى الله عليه وسلم فحدد الأموال التي تخضع للزكاة، وبين مقدارها (٥) قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم « وآتوا حقه يوم حصاده » (٦) .

^١ النويري : المصدر السالف ، ص ٢٥٥ .

^٢ النويري : المصدر السالف ، ص ٢٥٧ .

^٣ يونس وعاشور : المرجع السالف ، ص ٩٤٢ .

^٤ سورة التوبة : أية (١٠٣) .

^٥ لاشين : المرجع السالف .

^٦ سورة الأنعام : أية (١٤١) .

والزكاة : معناها الطهارة ، وكأن الخارج من المال يطهر صاحبه من تبعة الحق الذي جعل الله فيه للمساكين والفقراء (١) .

وتجب الزكاة عن المال سواءً من الذهب أو الفضة أو الورق أو الإبل أو البقر أو الغنم أو الحب أو الثمر (٢) وتعد الزكاة ركن هام من أركان الإسلام، حيث فرضت في السنة الثانية للهجرة (٣) .

وأصبحت الزكاة واجباً قانونياً، في مال الله الذي يلزم بأدائها من يضعون أيديهم عليه ويجوزونه خلفاء عنه، وكانت الزكاة في المال الظاهر والباطن، وفيما تخرج الأرض من زروع وثمار، وفيما ينمو على ظهر الأرض نعم وسائمة (٤) .

وفيما يتداوله الناس من عروض التجارة (٥) وهي تجب على كل مسلم تام (٦) .
وقد كان جمع الزكاة عن طريق ولي الأمر هو الأصل (٧) لقوله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » (٨) .

^١ حسن : تاريخ الإسلام ، المرجع السالف، ص ٣٣٤ .

^٢ الضحيان، عبد الرحمن : (الإدارة في الإسلام) دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط ١ ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م، ط ٢ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م، ص ٢٠٥ .

^٣ محمد ، قطب إبراهيم : (النظم المالية في الإسلام)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ط ٣، ١٩٨٦، ص ٤٥ .

^٤ سائمة : الإبل والبقر والغنم، لاشين، المرجع السالف، ص ٥٧ .

^٥ الحصري : السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، المرجع السالف ص ٤٨٦ .

^٦ ابن مباتي : المصدر السالف، ص ٣٠٨ .

^٧ لاشين : المرجع السالف ، ص ١١٣ .

^٨ سورة : التوبة ، آية (١٠٣) .

فكان على من وجبت عليه الزكاة مخيراً بين أن يدفعها للإمام أو نائبه وبين أن يفرقها بنفسه (١) .

وقد كانت هذه الضريبة في أيام الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعي من أتباعه (٢).

وفي العصر الأيوبي، فقد جباها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م) (٣) وفرقت على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والغارمين (٤) .

أما في عصر المماليك البحرية فقد قامت الدولة بجباية الزكاة لأهميتها البالغة، وعينت لها ناظر وأسمتها (زكاة الدولة) ولأن الزكاة تعتبر في أصل شرعتها (أنما عمل من أعمال السيادة للدولة والنظر فيها جباية وصرفا لمن له الولاية العامة) وعلى هذا فإن الزكاة تعد من الأموال العامة للدولة غير أن فرضها هو الله سبحانه وتعالى (٥).

إلا أن أرباب الزكاوات في عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم ولم يبق بالدولة ما يؤخذ على صورة الزكاة إلا شيئين هما : (٦) .

١ - ما يؤخذ من التجار وغيرهم على ما يدخلون به إلى البلد من ذهب وفضة، حيث كان يؤخذ منهم على كل مائتي درهم خمسة دراهم .

^١ القلقشندي : صبح الأعشى ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٢٩ .

^٢ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٦ .

^٣ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ص ٢٩١ .

^٤ الغارمين : وهم الذين استغرق الدين ثرواتهم ، محمد : النظم المالية في الإسلام المرجع السالف ص ٢٣ .

^٥ لاشين : المرجع السالف ، ص ١١٢ .

^٦ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٢٩ .

وإذا كان في البلد متجر لأحد من تجار الكارم (١) من بهار ونحوه وحال عليه الحول بالبلد ، أخذوا عليه الزكاة أيضاً .

٢- ما يؤخذ من العِداد من مواشي أهل برقة من الغنم والإبل عند وصولهم إلى البحيرة للحصول على المرعى .

ومن خلال ذلك يتضح أن زكاة العِداد كانت ذات مردود ضئيل في الدولة المملوكية، لأن مصدرها الوحيد ما يجي من رعاة برقة الوافدين إلى مصر، وتعرض هؤلاء للسلب والنهب من قبل العربان ، مما أدى إلى تراجع هذه الزكاة وانخفاض مردودها المالي .

وقد استخدم السلاطين عمالاً لجمع الزكاة، وكان يحصل العمال على رواتبهم من حصيلة الزكاة كما نص عليها القرآن الكريم، وكان على رأسهم ناظر يسمى (ناظر الزكاة) ومع أن هذه الضريبة كما سلف ذكرها في أيام الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعي من أتباعه، فإنها أصبحت في زمن المماليك مثل الجوالي في أهميتها، تجميعها الدولة، حتى سميت (زكاة الدولة) (٢).

والملاحظ أن الزكاة كانت أحد وأهم الموارد للدول الإسلامية ككل ، فقد شكلت مورداً هاماً لها، فالمعروف أن الزكاة فرضها الله سبحانه وتعالى على الأغنياء والميسورين لتوزع على الفقراء والمحتاجين والعاملين عليها لقوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم « إنما

١ الكارم : أو الكارمية : فئة من التجار كانت بيدهم تجارة البهار من الفلفل والقرنفل ونحوهما مما يجلب من الهند عن طريق تغور اليمن ، وكان معظمهم في الأصل من بلاد الكارم الإسلامية التي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد بالسودان الغربي فنسبوا إلى أصلهم الجغرافي بعد تحريفهم إلى الكارم ، القلقشندی: المصدر السالف ، ج٣ ، ص ٥٢٩ .

٢ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٦ .

الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم «صدق الله العظيم (١)».

والجدير ذكره أن بعض جباة الزكاة قد تعسفوا في جبايتها أيام الدولة المملوكية، حيث جبوها من الفقراء والمتسولين، وهذا ما أكده أحد المؤرخين حيث قال: «أنه أخذ من رجل فقير يبيع الملح في قفة على رأسه زكاة عما في القفة، وأنه يبيع جمل بخمسة دنانير ذهب فأخذ زكاتها خمسة دراهم» (٢).

إلا أن هذه الصفة لم تكن عامة لدى جميع السلاطين، حيث وزعت الزكاة في مصاريفها الشرعية للفقراء والمساكين .

ج- الجوالي :

الجوالي (٣) : وهي ضريبة الجزية المفروضة على أهل الذمة من مسيحيين و يهود وقد أطلق عليها اسم الجوالي في عصر المماليك . (٤)

وقد عرّف القلقشندي الجالية بأنها « كل ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة » (٥) .

وقيل أن الأصل في لفظ الجوالي هو أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أجلى أهل الذمة عن جزيرة العرب ثم لصق هذا الاسم لكل من وجبت عليه الجزية و إن لم يجلوا عن أوطانهم (٦) .

^١ سورة التوبة : الآيات ٥٨ - ٦٠ .

^٢ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٢٩٢ .

^٣ الجوالي : جمع جالية وهم الذين جلوا عن أوطانهم و يسمى في بعض البلدان مال الجماجم و هي جمع جمجمة و هي الرأس ، الخوارزمي : المصدر السالف، ص ١١٠

^٤ يونس و عاشور : المرجع السالف، ص ٨٥٢ .

^٥ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٣، ص ٥٣٠ .

^٦ يونس و عاشور : المرجع السالف ص ٨٥٢ .

و يعود الأصل في فرضها لقوله تعالى :بسم الله الرحمن الرحيم « قاتلوا الذين لا يؤمنون و لا باليوم الآخر ﴿٥﴾ و لا يحرمون ما حرم الله ورسوله و لا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون » صدق الله العظيم (١). ومن قوله تعالى، يفهم أن الجزية فرضت على أهل الكتاب وهم اليهود والمسيحيين وكتابهم التوراة والإنجيل، والجزية تجب على الرجال الأحرار العقلاء، ولا تجب على صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا عبد، لأنهم أتباع وذرا ري . (٢)

وقد فرضت الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يتكافأ الفريقين، لأن الذميين و المسلمين رعايا لدولة واحدة، و يتمتعون بحقوق واحدة و ينتفعون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة، لذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين و حمايتهم في الأقاليم الإسلامية التي يقيمون فيها(٣).

وقد ذكر المقرئ أن الجزية تستخرج سلفا و تعجيلا في غرة السنة و كان يحصل منها مال كثير في ما مضى، إلا أنها قلت زمن المماليك ، حتى أصبحت تتراوح بين خمسة وعشرين درهما وعشرة دراهم على الفرد . (٤) وذلك لكثرة إظهار المسيحيين للإسلام بسبب الحوادث التي مرت بهم . (٥)

و من مات من أهل الذمة أثناء السنة اخذ من تركته بقدر ما مضى منها (٦).

^١سوره التوبة : الآية (٢٩) .

^٢النويري : نهاية الأرب ، المصدر السالف، ج٨، ص٢٣٦، ابن مماتي : المصدر السالف، ص٣١٧.

^٣حسن إبراهيم : المرجع السالف ، ص٣٨٣.

^٤عاشور : مصرفي عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص٢١٥.

^٥المقرئ : الخطط ج٣، المصدر السالف ، ص٢٨٨ .

^٦النويري : المصدر السالف ، ج٨، ص٢٣٩ .

أما مقدار الجزية لم يكن ثابتاً أو محدداً ، فقد اختلف باختلاف الزمان و المكان و هي تفرض تبعا لمقدرة كل فرد ما لم تحدد معاهدات الصلح بين العرب و المسلمين أهل الذمة هذا المقدار (١) .

والجزية تجب على الرجال الأحرار العقلاء، ولا تجب على صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا عبد، لأنهم أتباع وذرا ري . (٢)

وقد ذكر النويري مقدار الجزية التي قررت حيث قال: «واختلف الفقهاء في قدر الجزية، فذهب أبو حنيفة إلى تصنيفهم ثلاثة أصناف: أغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهما، وأوساط يؤخذ منهم أربعة و عشرون درهما، وضرب يؤخذ منهم اثنا عشر درهما» (٣).

و قد بلغت جملة ارتفاع الجوالي في عهد بني أيوب عام (٥٨٧هـ/١١٩١م) نحو مائة و ثلاثين دينار أما في عهد دولة المماليك البحرية فقد تغير الوضع و انخفضت إيرادات الدولة الجبابة من الجزية، وقد برر ذلك القلقشندى بقوله: « لكثرة إظهار المسيحيين للإسلام» . (٤)

وقد نقصت هذه الجزية في عصر المماليك حتى أصبحت تتراوح بين خمسة وعشرين درهما وعشرة دراهم على الفرد، وكان لهذه الضريبة ناظر في مصر والقاهرة يوليه السلطان، أما خارج القاهرة فإن الوضع جرى بأن تكون جزية أهل الذمة في كل بلد لمقطع تلك البلد من أمير أو غيره، وتجري مجرى مال ذلك الإقطاع. (٥)

^١ محمد ، قطب : المرجع السالف، ص ١٠١ .

^٢ النويري : المصدر السالف ج ٨، ص ٢٣٦ .

^٣ النويري : نهاية الأرب، المصدر السالف ، ج ٨ ، ص ٢٣٧ .

^٤ القلقشندى : المصدر السالف، ج ٣ ، ص ٤٩٥ .

^٥ عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٢١٥ .

وربما هذا الإجراء قد أوقع أهل الذمة تحت وطأة المقطعين والأمراء الذين لا همّ لهم سوى جمع المال من هؤلاء الذميين بشقّ الوسائل دون مراعاة لأحوال بعضهم من عدم قدرتهم على دفع المبلغ المقدر عليه، مما حدا ببعضهم إلى اعتناق الإسلام قهراً من دفع هذه الضريبة، مما أدى إلى تراجع مدخول هذه الضريبة في العصر المملوكي .

إلا أن أحد المؤرخين يقول في تراجع مقدار الجزية عائد إلى الروك الناصري الذي عمل اتساع في مجال المسيحيين و أعطاهم حرية التنقل بين القرى و الأماكن مما ساعدهم في التهرب و التحايل على دفع الجزية لمقطع البلدة التابع لها» فاتسع مجال المسيحيين وصاروا يتنقلون في القرى ولا يدفعون من جزيتهم إلا ما يريدون، فقل متحصل هذه الجهة بعد كثرته» (١) .

لذلك كانت صلات أهل الذمة بالسلطة و المجتمع تتأرجح بين السلب والإيجاب، فمنذ عام (٢٣٦هـ / ٨٥٠ م) أخرج المسيحيين من الدواوين و عزلوا من الولايات، و قد ألزموا في عام (٢٤٠هـ / ٨٥٤ م) بلبس الغيار حتى يميزوا عن المسلمين، و تعليم أولادهم اللغتين السريانية و العبرانية، و كان هذا الإجراء لاعتناق بعضهم الإسلام (٢) .

والملاحظ أن أهل الذمة اتخذوا من إظهار الإسلام والانتقال من قرية إلى أخرى عندما يحين موعد جباية الجزية، وسيلة للتهرب من دفعها، على الرغم من قيام الدولة بإجراءات للحد من هذه الظاهرة، من خلال التأكيد على ضرورة حصول الذمي على براءة تثبت دفعه للجزية المقررة عليه . (٣)

^١ المقريري : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

^٢ ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ت ٥٩٧هـ : (المنتظم) دار الكتب العلمية، مصر، القاهرة ، د.ط، ص ١٣٨ .

^٣ ناصر : الحياة الاقتصادية في العصر المملوكي ، المرجع السالف ، ص ٣٠٩ .

د - المواريث الحشرية :

ولم تكن المواريث الحشرية في العصر الفاطمي لها أهمية كمورد من موارد ديوان النظر ويعود ذلك إلى المذهب الشيعي الذي يورث ذوي الأرحام بما فيهم البنت حيث يحق لها أن ترث جميع التركة، وهذا ما أكدته المقرئزي حيث قال : « وأن البنت إذا انفردت استحققت المال بأجمعه ».^(١)

ورغم ذلك نظم الفاطميون للمواريث الحشرية ديواناً خاصاً عرف باسم (ديوان المواريث الحشرية) حيث كان يورث لذوي الأرحام بما فيهم البنت على أساس المذهب الشيعي .

وقد استمر الوضع على ما هو عليه في الدولة المملوكية و عرف الديوان بنفس الاسم أو باسم (ديوان الحشر) و كان ما يتحصل منه ينتقل إلى موارد الدولة العامة ^(٢). والملاحظ أن هذا المورد شكلّ مورداً هاماً لخزينة الدولة المملوكية، ذلك أن الدولة المملوكية كانت تطبق المذاهب السنية لا الشيعية، حيث قام السلطان ظاهر بيبرس سنة (٦٦٠هـ/١٢٦٢م) بتحريم أي مذهب عدا المذاهب السنية الأربعة.^(٣)

و قد كان يعد يومياً في القاهرة و مصر جريدة بأسماء الذين توفوا من المسلمين وغيرهم تنتهي حتى ساعة العصر، حتى إذا لم يظهر لهم وريث آل ماله إلى الدولة عن طريق هذا الديوان . ^(٤)

وهذا ما ذكره ابن مماتي في كتابه حيث قال:« إذا مات من يورث بودئ من ماله بتحضيره ودفنه ثم تقضى ديونه، ثم تنفذ وصاياه، ثم تقسم تركته بين ورثته، وإن لم يكن

^١ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

^٢ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٦ .

^٣ عاشور : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ، المرجع السالف ، ص ٣١٩ .

^٤ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٦ .

له وارث ورثه بيت المال، وإن خلف من لم يستحق كل الميراث، أخذ سهمه، وكان الباقي لبيت المال». (١)

ومن هنا يتضح مدى حرص الدولة المملوكية على معرفة من توفي وتسجيل أسمائهم، ليتسنى لها الحصول على أموالهم في حال عدم وجود الورثة الشرعيين لهم، ودليل على أهمية الموارث الحشرية لدى الدولة المملوكية هو وضع ديوان الحشر تحت إشراف وزير وعدة موظفين على رأسهم : ناظر الموارث، يعاونه : كاتب لكتابة أسماء المتوفين وما يتعلق بهم، وشهود، وشاد، ومشاف، لتسجيل الإرث.

وكان لهذا الديوان فروع خارج القاهرة، يشرف عليها مباشرون يحملون ما يتحصل منها من مال . (٢)

وقد انقسمت الموارث الحشرية في دولة المماليك إلى قسمين (٣) .

١- قسم يجري بحاضرة الديار المصرية و كان عليه ناظر من قبل السلطان و معه مباشرون من شاد و كاتب و مشاف و شهود، و كان يشرف عليه الوزير، و متحصلها يحمل إلى بيت المال، وقد جرت عادة هذا الديوان أن كاتبه في كل يوم يكتب تعريفاً بمن يموت بمصر والقاهرة من حشري أو أهلي وتفصيله من رجال ونساء وصغار ويهود ومسيحيين .

٢- قسم خارج حاضرة الديار المصرية و كان له مباشرون يحصلونه و يحملون هذا الحاصل إلى الديوان السلطاني .

^١ ابن مماتي : قوانين الدواوين ، المصدر السالف ، ص ٣٢٩ .

^٢ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٧ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٣٣ .

ومن خلال هذا التقسيم نجد مدى اهتمام الدولة المملوكية بديوان المواريث الحشرية، حتى لا يتهرب الورثة من دفع ما يترتب عليهم من أموال إلى الديوان الحشري، هذا إذ لم يضع الديوان يده على كافة أموال الورثة .

وقد شكل هذا الديوان موردا هاما لخزينة الدولة المملوكية، وذلك أنه بالرغم من وجود الورثة الشرعيين للشخص الذي يموت، كان يوضع أمامهم العراقيل حتى يدعوا أموالهم المورثة ولا يطالبوا به، وهذا ما ذكره المقرئزي حيث قال: « وأخذ الأموال المورثة ولو كان الوارث ولدا أو غيره، فإذا طالبه الولد بميراث أبيه، أو الوارث، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة فتعجز الورثة من الطلب فتترك المطالبة » (١) .

والدليل على كثرة الأموال المتحصل من هذا الديوان هو وقوع الغلاء وكثرة الأمراض والأوبئة والموت في بعض الفترات في الدولة المملوكية، ففي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة (٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م) وقع الغلاء بالديار المصرية في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون، ثم وقع الغلاء أيام الأشرف شعبان وعزت الأقوات وقل وجودها، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس. (٢)

أضف إلى ذلك تسرب الرشوة إلى ديوان المواريث الحشرية، بعد أن وجد سلاطين الماليك فيه مصدراً للربح الوفير (٣) .

^١ المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، ت سنة ٨٤٥ هـ: (إغاثة الأمة بكشف الغمة) قدمه وعلق عليه : ياسر سيد الصالحين، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ص ٣٢.

^٢ المقرئزي : المصدر السالف، ص ٣٣، ٣٤ .

^٣ أحمد : البذل و البرطلة، المرجع السالف، ص ٩٤ .

هـ- متحصلات المعادن :

شكل استخراج المعادن من باطن الأرض مورداً آخر للدولة المملوكية و حققوا من وراء استخراجها مكاسب كبيرة، وتعد المعادن من الموارد الهامة لأي دولة على مرّ العصور، وشكلت جانبا مهما في اقتصاد الدول وثروتها، وقد حظيت الدولة المملوكية على عدد من المعادن في أراضيها شكلت لها مورداً هاماً في اقتصادها . نذكر من هذه المعادن أهمها وهي على النحو الآتي :

١ - الذهب : أكثر المعادن الثمينة شيوعاً بين الناس غنيهم ومتوسطهم وفقيرهم، وقد وجدت مناجم الذهب في مصر بالصحراء الحارة التي تقع إلى شرقي النيل في الصعيد بين أسوان وعيذاب، وكانت أكبر مدينة لمناجم الذهب هي العلاقي التي تقع على مسيرة خمس عشرة مرحلة من أسوان . (١)

وقد استخدم الذهب في صناعة الحلي وأدوات الزينة، وهذا دليل على حالة الترف والغنى لدى الطبقات الحاكمة في الدولة المملوكية، الذين عنوا باقتناء الأواني المذهبة، حيث كانت التحف النحاسية تطعم بالذهب والفضة . (٢)

كما كانت الدنانير المتداولة تصنع من الذهب في دور الضرب، وقد ذكر لنا ابن مماتي كيفية العمل في هذه الدور حيث قال: «والعمل فيها واحد، وهو أن يسبك ما يحمل إليها من الذهب المختلف حتى يصير ماءً واحداً جارياً، ويقلب قضباناً وتقطع أطرافها بمباشرة النايب في الحكم ما يحرر عليه الوزن، ويصير سبيكة واحدة» (٣).

^١ عبد المنعم، صبحي : (تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الإسلامي حتى عهد الأيوبيين، ٣١هـ / ٦٤٨هـ) مطبعة : العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، ص ٢٠٣.

^٢ سرور : دولة بني قلاوون ، المرجع السالف، ص ٣٠٢.

^٣ ابن مماتي : قوانين الدواوين، المصدر السالف، ص ٣٣١، القلقشندي:المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٣٣.

وكان من مظاهر الترف عند المماليك أن اتخذوا من الذهب الثريات والنوافذ لبيوت السلاطين، وليس أدل على ذلك من قاعة البيسرية التي بناها السلطان الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون في قصره سنة (٧٦١ هـ / ١٣٦٠م) فقد ذكرها المقرئزي أنه بها تسع وأربعون ثريا، و بها شبايك من الذهب الخالص وكان بتلك القاعة قبة صوغت بثمان وثلاثين ألف مثقال (١) من الذهب . (٢)

أما مصدر الذهب الذي كان يأتي إلى الدولة المملوكية فمعظمه قادم من بلاد التكرور (مالي حالياً) التي كانت تربطها بمصر علاقات وطيدة في ذلك الحين على المستوى الاقتصادي والديني والثقافي (٣).

فقد شكل هذا المورد مصدرا هاما لخزينة الدولة المملوكية، وكان محط اهتمام السلاطين وأمرائهم، لما فيه من مظاهر الغنى والترف فكان جلّ اهتمامهم جمع الذهب وتكديسه واستخدامه في قصورهم وأدواتهم، وحتى في ملابسهم .

٢ - الزمرد :

اشتهر الصعيد بوفرة مناجم الزمرد، الذي كان يصدر إلى أوروبا والحبشة، حيث كانت توجد مناجمه جنوبي أسوان على ثمانية أيام من قوص (١) في برية منقطعة عن

^١ المثقال : ربع وعشرون خروبة والخروبة (ثلاث قمحات) العمري : مسالك الأبصار، المصدر السالف، ص ٤١٨.

^٢ سرور : المرجع السالف ، ص ٣٠٥، ٣٠٦ .

^٣ القلقشندي : صبح الأعشى، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٣٣، صبحي : المرجع السالف، ص ٨٠.

العمارة (٢). حيث كان يوجد في صدر مغارة طويلة في حجر أبيض منه يستخرج الزمرد والحجر الأبيض ثلاثة أنواع :

١- طلق كافوري .

٢- طلق فضي .

٣- حجر حرمود .

فكانت تضرب هذه الحجارة حتى يخرج الزمرد وهو كالعروق فيه . (٣)

أما طرق استخراج هذا المعدن فقد ذكره العمري حيث قال : « إذا استخرج الزمرد يلقى في الزيت الحار ثم يحط في قطن ، و يصير ذلك القطن في خرق خام تمهيدا لاستعماله » (٤) .

ونظرا لقيمة الزمرد الكبيرة وأهميته، فقد اهتمت به دولة المماليك البحرية، وأنشأت له ديواناً خاصاً يشرف على عملية استخراجه وتحصيله، وتولى لذلك عدة مباشرين مقابل راتب معين يدفع لهم، وكانت جملة المتحصل من الزمرد تحمل إلى الخزائن السلطانية، فيباع منه جزء ويبقى جزءاً آخر لمتطلبات هذه الخزائن (٥) .

ويقوم المباشرون بتفتيش العمال تفتيشاً دقيقاً، وقد ذكر العمري هذا العمل حيث قال: « والفعلة تفتش عند خروجهم منه في كل يوم » (٦) .

^١قوص : مدينة عظيمة لها خيرات كثيرة ، بساكنها مورقة و أسواقها مونة ولها المساجد و المدارس و هي قصبة صعيد مصر، العمري : مسالك الأبصار، المصدر السالف، ج٣، ص ٤١٦ تقع هذه المدينة على الشاطئ الشرقي لنهر النيل، العناقرة، محمد محمود خلف: (الحياة الاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك ٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م) دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٥، ص ٤٦.

^٢عبد المنعم : المرجع السالف ، ص ٢٠٤ .

^٣عبد المنعم : المرجع السالف ، ص ٢٠٥ .

^٤العمري : المصدر السالف ، ص ٤١٧ .

^٥القلقشندي : المصدر السالف ، ج٣، ص ٥٢٨ .

^٦العمري : المصدر السالف ص ٤١٧ .

وقد تراوح ثمن القنطار بين خمسة دنانير و خمسة دنانير و نصف، وقد خصصت الدولة ثلث ثمنه لدفع رواتب الأمراء و بعض نفقات الجيش (١) .

ولم يزل يستخرج الزمرد إلى أن أوقف الوزير صاحب علم الدين عبد الله بن زنبور العمل بمناجمه لقلة ما يستخرج منها وذلك في أيام السلطان الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (٢) .

إلا أن عملية استخراج الزمرد عادت مرة ثانية بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون و ظلت حتى عام (٧٦٠هـ / ١٣٥٩م) ثم أبطلت في عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (٣) .

وقد كان الزمرد محط أنظار السلاطين و مطعمهم، و ذلك لقيمته العالية و لشدة طلب الأوربيين عليه، حيث كان يباع معظمه للأجانب (٤) .

و من الملاحظ أن الزمرد كان من أهم المعادن التي شكلت موردا هاما لسلاطين المماليك البحرية و لدولتهم و الدليل على ذلك ارتفاع ثمنه و ازدياد الطلب عليه من الغرب، فضلا عن استخدام هذا المعدن في تزيين عروش السلاطين وترصيع تيجانهم، كما استخدم في مختلف أنواع الحلبي (٥) .

^١ حسن : تاريخ المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٣١٣، ٣١٢ .

^٢ سرور : دولة بني قلاوون ، المرجع السالف ، ص ٣٠٧ .

^٣ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٢٣٣ .

^٤ ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٦ .

^٥ سرور : المرجع السالف ، ص ٣٠٨ .

٣- الشَّب :

و هو من المعادن التي اعتمد عليها الممالك في مواردهم الهامة، و هو حجر معروف يحتاج إليه في أشياء كثيرة أهمها صبغ الأحمر (١) .
و قد كان يوجد هذا المعدن في الصعيد (٢) . و كان الديوان ينفق حوالي ثلاثين درهماً للقنطار الواحد (٣) .

و كانت معادنه تحمل من الصعيد في مراكب عبر النيل إلى الإسكندرية و يباع منه إلى تجار الروم مقدار اثني عشر ألف قنطار، بسعر أربعة دنانير لكل قنطار، و يباع نحو ثمانين قنطاراً للصباعين بسعر ستة دنانير (٤) .

وقد حرصت الدولة المملوكية على احتكار هذا المعدن حيث لا يسمح لأحد من التجار بان يبيع أو يشتري من هذا المعدن إلا عن طريق الديوان و هذا ما ذكره المقرئ حيث قال: «و لا يقدر احد على ابتياعه من العربان و لا غيرهم، فان عثر على احد انه اشترى منه شيئاً أو باعه سوى الديوان، نكل به و استهلك ما وجد معه منه» (٥) .

و من خلال ذلك يتضح أهمية هذا المعدن للاقتصادية للدولة المملوكية و مدى حرصها على احتكاره لأنه يدر إرباح طائلة للديوان و السلاطين و هذا ما جعلهم شديدي الحرص على استخراج و منع الأفراد من الاتجار به إلا عن طريقها .

^١ ابن مماتي : قوانين الدواوين، المصدر السالف، ص ٣٢٨ .

^٢ المقرئ : الخطط ، المصدر السالف ج ١، ص ٢٩٤ .

^٣ ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٢٨ .

^٤ المقرئ : المصدر السالف، ج ١، ص ٢٩٤ .

^٥ المقرئ : المصدر السالف ج ١، ص ٢٩٥ .

٤- النطرون :

يوجد النطرون في البر الغربي من ارض مصر بناحية الطرانة (١) . وهو صنفان (أحمر و أخضر)، و الأخير ذو قيمة مادية اكبر و الطلب عليه أكثر وقد ذكر ذلك ابن مماتي حيث قال: «و أكثر ما تدعو الحاجة إليه الأخضر» (٢). و يتواجد الأخضر بكثرة في هذه المنطقة أما المعدن الثاني (الأحمر) يتواجد في الفاقوسية قرب الخطارة و يعرف بالخطاري (٣)، لكنه اقل جودة من الأخضر . وقد ارتفع ثمن النطرون عما كان عليه في عهد الأيوبيين و أصبح القنطار منه يباع بمبلغ ثلاثمائة درهم ،وذلك بسبب احتكار السلطان له، فصار النطرون بجملته خالصا للسلطان جاريا في الديوان المفرد تحت نظر أستاذ دار، و منع بيعه في الوجه البحري بينما سمح بذلك في الوجه القبلي (٤) . و قد كان الرسم فيه بالديوان أن يحمل منه في كل سنة عشرة آلاف قنطار (٥) . وقد ظل النطرون طوال فترة المماليك البحرية موردا هاما لها، تذهب حصيلته إلى خزانة الدولة العامة، وقد خصص ثلث ثمنه لنفقة الجيش . (٦)

^١ الطرانة : من القرى القديمة ، تقع على الشاطئ الغربي لفرع النيل الغربي (فرع رشيد) بها معاصر للسكر و بساتين . الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: (معجم البلدان)، دار صادر، بيروت، لبنان ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، ج٢، ص ٢٧.

^٢ ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٣٤ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف، ج٣، ص ٥٢٨ .

^٤ القلقشندي : المصدر السالف، ج٣، ص ٥٢٨ .

^٥ المقرئزي : المصدر السالف، ج١، ص ٢٩٥ .

^٦ حسن : تاريخ المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ٣١٣ .

و - دور الضرب :

و هي دور سكة (١) العملة. و قد كان بالقاهرة دار ضرب و بالإسكندرية دار ضرب و بقوص دار ضرب (٢)، أما في بلاد الشام فقد ضربت في أربعة أماكن و هي (حلب و حمّاه ، دمشق و طرابلس).

و كان يوجد في مصر في عهد المماليك البحرية ديوان الضرب الذي كان يشرف على عدد كبير من الموظفين يسمون (معلمي دار الضرب) يرأسهم ناظر دار الضرب (٣).

و قد اخبرنا ابن مماتي عن طريقة العمل داخل هذه الدور حيث قال :«يسبك ما يحمل إلى دور الضرب من الذهب المختلف حتى يصير ماءً واحداً جارياً، و يقلب قضباناً، و تقطع من أطرافها بمباشرة النائب، و يصير سبيكة واحدة» (٤) .

و قد شكلت هذه الدور مورداً مالياً هاماً خلال العصور الإسلامية و ذلك لأن العملة التي كانت تضرب عدت كسلعة تباع و تشتري حيث كانت الدولة تعهد إلى بعض الناس أمر سك النقود مقابل دفع مبلغ للدولة، فعلى المتعهد الحصول على الذهب و الفضة أو غيره بأي طريقة و سكه نقوداً صحيحة و يبيعها للناس بسعر العملة الرسمية و يكسب الفرق، فهذا المبلغ الذي كانت تتقاضاه الدولة من صاحب الاحتكار هو الذي يسمى غلة دار الضرب (٥) .

^١ السكة : هي حديده منقوشة تضرب عليها الدراهم و الدنانير و الجمع (سكك) الأسدي : التيسير و الاعتبار ، المصدر السالف ، ص ١٩٥ .

^٢ المقريري : المصدر السالف ج ١، ص ٢٩٦ .

^٣ ماجد : المرجع السالف، ص ٨٣ .

^٤ ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٣١ .

^٥ لاشين : المرجع السالف ، ص ١٥٦ .

أما المعادن التي كانت تدخل في صناعة السكة هي (الذهب و الفضة و النحاس الأحمر) (١) .

و كانت دار الضرب يحصل منها للسلطان أموال كثيرة (٢) .
و الجدير ذكره أن دور الضرب في الدولة الفاطمية كان لا يتولاها إلا قاضي القضاة تعظيماً لشأنها و مكانتها، أما زمن المماليك البحرية فأوكل نظرها إلى ناظر الخاص الذي استحدثه الملك الناصر محمد بن قلاوون بعد تعطيله الوزارة (٣) .

و من خلال ذلك يتبين انخراط شأن دور الضرب و أهميتها عن العصر الفاطمي وهذا ما أكدّه المقرئزي حيث قال: «ثم رذلت في زماننا حتى صار يليها - أي دور الضرب - مَسَالِمَة فسقة اليهود المصريين على الفسق مع ادعائهم الإسلام» (٤) .
و قد كان سك العملة في عهد المماليك يقوم على أساس النظام السابق قبلهم ، محوره الدينار الذهبي و الدرهم الفضي و ظهرت الفلوس و هي عملة نحاسية أو برونزية أو من النحاس المخلوط (٥) .

أما عن قيمة الرسم المحصل من ضرب المعادن فقد استمر المماليك كما كان معمولاً به في العصر الأيوبي، وهذا ما ذكره ابن مماتي حيث قال: «و أجرة كل ألف دينار تضرب بدار القاهرة ثلاثون ديناراً، يخرج من ذلك أجرة الضرايين ثلاثة دنائير، وكانت الأجرة إلى آخر سنة (ست وثمانين وخمسمائة للهجرة) أربعة وثلاثين ديناراً وربع دينار، ورسم المشاركة ربع وسدس وثمان وحبّة، وكان ديناراً وثلثي دينار، أما الفضة يؤخذ فيها ثلثماية

^١ القلقشندي : المصدر السالف، ج٣، ص ٥٣٢، ٥٣٣ .

^٢ المقرئزي : المصدر السالف، ج١، ص ٢٩٧ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف، ج٣، ص ٥٣٤ .

^٤ المقرئزي : المصدر السالف، ج١، ص ٢٩٦ .

^٥ ماجد : المصدر السالف، ص ٨٢، ٨٣ .

درهم تضاف إلى سبع مائة درهم من النحاس، وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم، يخرج من ذلك برسم المشاركة درهما وربع»^(١).
و قد كتب على احد وجهي الدينار: « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره الكافرون » و على الوجه الآخر اسم السلطان الذي ضربت في عهده وتاريخ سنة الضرب ^(٢) .
و من خلال ذلك يتبين لنا أهمية دور الضرب كمورد هام من موارد الدولة المملوكية حيث تحصل السلاطين منها على أموال كثيرة ، لذلك عمل على زيادة عدد دور الضرب في كل من مصر و بلاد الشام .

ز - الثغور :

لقد كان لموقع مصر و بلاد الشام أهمية كبيرة للتجارة بين الشرق و الغرب، و قد استفادت الدولة المملوكية استفادة كبيرة من جراء مرور التجارة عبر ثغورها و أراضيها، و ذلك من خلال ما كانت تقوم به هذه القوافل التجارية و الأساطيل البحرية من دفع رسوم ^(١) و ضرائب مقابل المرور أو الإقامة أو المتاجرة، و هذا ما جعل التجارة تأتي على رأس موارد الدولة المملوكية لما درته من أموال إلى خزائن السلاطين .
فقد كانت مصر و بلاد الشام بحكم موقعهما الجغرافي تشرف على بحرين هامين هما القلزم^(١) و بحر الروم (المتوسط) و من ثم فقد كان لها موانئ (ثغور) على هذين البحرين، ومن هذه الموانئ :

^١ ابن مماتي : قوانين الدواوين، المصدر السالف، ص ٣٣٢، ٣٣٣.

^٢ القلقشندي : المصدر السالف ج ٣، ص ٥٣٤ .

^١ الرسوم : هي مبالغ نقدية تحصلها الحكومة من بعض الأفراد جبرا مقابل مزايا تمنحها لهم أو خدمات من نوع خاص تؤديها لهم ، محمد : النظم المالية في الإسلام ، المرجع السالف ص ٣٦ .

١- عيذاب : شهد العصر الإسلامي بمصر نشأة ميناء عيذاب على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر ، ولقد استحدث شهرتها من أهمية الدور الذي قامت به كقاعدة بحرية تجارية لتجارة الشرق الأقصى عبر مصر إلى أوروبا . (٢)

حيث كانت المراكب من جميع البلاد الشرقية تأتي إلى عيذاب، وقد تحدث ابن جبير حيث قال: «إنها من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تخط فيها وتقلع عنها زائدا على مراكب الحجاج الصادرة والواردة» (٣).

وقد كان ميناء عيذاب يقصده غالبية البحارة، وذلك بسبب خليجه الواسع ومياهه الوفيرة ولبعد العوائق البحرية في قيعانه، مما يتيح للمراكب الرسو فيه بكل أمان، وهذا ما ذكره القلقشندي في كتابه حيث قال: «وإن كانت باحته متسعة لغزارة الماء وأمن اللحاق بالشعب الذي ينبت في مقر هذا البحر» (٤).

وكذلك ذكر لنا المقرئزي عن أهمية ميناء عيذاب في مضمار التجارة واستقباله للتجار القادمين من الشرق وإفريقيا حيث قال: «وكذلك تجار الهند واليمن والحبشة يردون في البحر إلى عيذاب» (٥).

ومن خلال ذلك يتضح مدى أهمية عيذاب كميناء على طرق التجارة ، يضاف إلى ذلك موقعه على البحر الأحمر جعله طريقا مهما باتجاه الأماكن المقدسة في شبه الجزيرة

^١ القلزم : عرف هذا البحر من ناحية الديار المصرية بالقلزم، لأنه كان لساحله الغربي في شرق ارض مصر مدينة تسمى القلزم، فسمي البحر باسم تلك المدينة، المقرئزي : المصدر السالف، ج١، ص ٥٠ .

^٢ عبد المنعم : المرجع السالف ، ص ٢٥٠، العناقرة : المرجع السالف، ص ٤٤.

^٣ سرور : المرجع السالف ، ص ٣٣٥.

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ج ٣ ، ص ٥٣٦ .

^٥ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٥٦٧.

العربية، فقد ظل حجاج مصر والمغرب أكثر من مائتي سنة لا يتوجهون إلى مكة إلا من صحراء عيذاب . (١)

وهذا ما ذكره المقرئزي في خططه حيث قال : « اعلم أن حجاج مصر والمغرب أقاموا زيادة على مائتي سنة لا يتوجهون إلى مكة - شرفها الله تعالى - إلا من صحراء عيذاب، يركبون النيل من ساحل مدينة مصر الفسطاط إلى قوص ثم يركبون الإبل من قوص ويعبرون هذه الصحراء إلى عيذاب، ثم يركبون البحر إلى جدة ساحل مكة » . (٢)

ولقد ازدهرت عيذاب في العصر الأيوبي، حيث ساد الأمن والاستقرار في عيذاب بحيث كانت أحمال البهار كالقربة والفلفل ونحو ذلك توجد ملقاة بها دون أن يتعرض لها أحد حتى يأتي صاحبها ويأخذها . (٣)

وبما أن الدولة المملوكية هي وريثة الدولة الأيوبية، فمن المرجح استمرار ازدهار عيذاب كميناء هام على البحر الأحمر، فقد تحصل منه الشيء الكثير لقاء رسو المراكب والسفن فيه أو من خلال المتاجرة في هذا الميناء .

٢ - السويس : تقع قرب مدينة القلزم، إلا أن هذا الميناء كان مهملاً و نادراً ما تتجه إليه السفن(٤) .

٣ - دمياط : وهي مدينة تقع على فرع النيل الشرقي عند مصبه في بحر الروم (المتوسط) و هي ذات أسواق و حمامات (٥) . وقد ذكر المقرئزي موقعها حيث قال: « أعلم أن دمياط كورة من كور أرض مصر بينها وبين تنيس اثنا عشر فرسخاً » (٦) .

^١ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٥٠.

^٢ المقرئزي : المصدر السالف، ج ١، ص ٥٦٧، ٥٦٦.

^٣ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٥٠.

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ج ٣، ص ٤٦٦ .

^٥ القلقشندي : المصدر السالف ج ٤، ص ١١٨ .

^٦ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٥٩٧ .

و قد عدت دمياط ميناء هام على البحر المتوسط (١) فهي ثالث الثغور التي تقع على ساحل مصر الشرقي وهي تنيس والفرما ودمياط .

وكانت دمياط مخرج التجارة المصرية إلى البحر المتوسط وتتصل بالقوافل البرية إلى موانئ البحر الأحمر، وكانت في العصر الفاطمي مركزا هاما لصناعة النسيج، كما كانت تبني فيها السفن التجارية والحربية . (٢)

وقد شكلت دمياط مع الإسكندرية بوابة التجارة بين مصر وأوروبا، حيث تأتي إليها السفن الأوروبية محملة بالفراء والأخشاب والجوخ وغيرها من المنتجات الأوروبية، وتعود محملة بالتوابل والبخور والعطور والخزف والأقمشة وغيرها من منتجات الشرق . (٣)

٤ - الإسكندرية : عدت الإسكندرية من أهم الثغور وأعظمها شأنًا، وقد وصفها أحد المؤرخين حيث قال : « وهي مدينة رائعة المنظر حسنة الترصيف، مبنية بالحجر و الكلس » (٤) .

وقد وصفها آخر حيث قال: « والإسكندرية أعظمها قدرا، وأفخمها أمرا وأكثرها ارتفاعا » (٥) .

فكانت الإسكندرية مربعة الشكل ولها أربعة أبواب موزعة على الجهات الأربع وفيها طريق رئيسي يصل الباب الشرقي بالباب الغربي، ويتفرج الباب الشمالي على الميناء وبالقرب منه يمتد الحي الأكثر ازدهارا بالسكان، حيث الحي التجاري، وفيه كانت تنتشر

^١ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٥١.

^٢ عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٢٠٨.

^٣ قاسم: المرجع السالف، ص ٥٠ .

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ج ٤، ص ١٢٠ .

^٥ ابن مماتي : المصدر السالف، ص ٣٢٥ .

مؤسسات الأجانب التجارية ومراكز قنصلياتهم، وكانت أسواق الإسكندرية تعد من أكبر وأشهر أسواق البهارات في العالم.^(١)

و كان بالإسكندرية العديد من الفنادق و الأسواق حيث قصدها التجار المغاربة والفرنج و كذلك تجار بلاد الروم و الشام.^(٢)

حيث كانت التجارة الحاصلة بين مصر وأوروبا تتم عن طريق الإسكندرية ، فقد عدت البوابة الرئيسية لهذه التجارة، حيث كانت تأتي إليها السفن الأوربية محملة بالفراء والأخشاب والجوخ وغيرها من المنتجات الأوربية، وتعود محملة بالتوابل والبخور والعطور والخزف والأقمشة وغيرها من منتجات الشرق .^(٣)

والملاحظ أن ثغر الإسكندرية شكل موردا هاما في الدولة المملوكية، وذلك بسبب موقعها الهام على البحر المتوسط واستقبالها للتجارة العالمية آنذاك، حيث شكلت الإسكندرية البوابة الرئيسية للتجار القادمين من الغرب والشرق على حد سواء^(٤).

وقد ذكر لنا المقرئزي ما تحصل من التجار لسنة (٥٨٧هـ/١١٩١م) حيث قال:

« والحاصل من خمس الإسكندرية في سنة سبع وثمانين وخمس مائة، ثمانية وعشرون

ألف دينار وست مائة وثلاثة عشر دينارا».^(٥)

^١ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٥٠ .

^٢ العمري : المصدر السالف ، ص ١٢٦ .

^٣ عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٢٠٨ .

^٤ عوف، احمد محمد : (أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم) العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، د.ط ، ص ٧٩ .

^٥ المقرئزي : المصدر السالف، ج ١، ص ٢٩٤ .

١- **الفسطاط** : كانت الفسطاط من أهم المراكز التجارية في مصر، وقد وصفها المقرئزي في خطته حيث قال: «الفسطاط هي قصبة مصر والجبل المقطم شرقها وهو متصل بجبل الزمرد».^(١)

وترجع أهميتها التجارية إلى أنها تقع على النيل في مكان متوسط بين الوجهين القبلي والبحري على مقربة من النقطة التي ينقسم فيها النيل إلى فرعيه الرئيسين .^(٢)

كما أنها تتصل بكافة البلاد من أسوان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط وكانت ترتبط بالبلاد بواسطة القوافل حيث تخرج منها طرق برية مباشرة إلى بلاد الحجاز والشام، وبلاد المغرب، وبذلك وصلت إليها المتاجر من أوروبا وآسيا وأفريقية ومنها كانت ترد المؤن والإعانات إلى مكة المكرمة.^(٣)

٢- **القاهرة** : أخذت القاهرة تنافس الفسطاط وتزدهر تجارياً ، نظراً لوقوعها عند التقاء الطرق التجارية ، فالطريق الذي استعمل لنقل السلع بين أفريقية وآسيا، وفي حج المسلمين الأفريقيين إلى مكة، كان يمر في وسطها فضلاً عن أن الطريق الذي كانت تحمل عليه السلع الثمينة من السودان والحبشة كان ينتهي فيها.^(٤)

لهذا نجد أن القاهرة قد غدت ثقل السياسة العالمية في عصر سلاطين المماليك ومحور العلاقات بين العالمين الإسلامي وغير الإسلامي، وأصبحت مصر بعد سقوط بغداد مركز الحضارة والقوة العسكرية الإسلامية طوال العصر المملوكي.^(٥)

^١ المقرئزي: الخطط ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٨.

^٢ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٤٨.

^٣ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٤٨.

^٤ عبد المنعم : المرجع السالف، ص ٢٤٩.

^٥ عوف : المرجع السالف ، ص ٧٩، ٧٨.

فالسلع التي كانت ترد إلى الإسكندرية ودمياط كانت ترسل بدورها إلى بولاق ميناء القاهرة على النيل، وأسواقها كانت مزدهرة وعامرة، تجمع أنواع السلع المحلية والأجنبية الشرقية والغربية ، فكان سوق للأقمشة الإيطالية والدول الأوربية الأخرى ، وأخرى للسلع الفارسية .^(١)

والملاحظ أنه كان للقاهرة مركزا تجاريا هاما قصده التجار من البلاد الأوربية والبلدان الآسيوية، وصارت مستودعا للسلع التجارية العالمية، التي كان يتزود منها التجار العرب والمسلمون .^(٢)

لذلك لعبت القاهرة دوراً هاماً على الصعيد التجاري، وشكلت عوائد التجارة مدخولاً هاماً للخزينة السلطانية لقاء ما كان يفرض على التجار من ضرائب ورسوم وغيرها مقابل المرور أو المتاجرة في هذه المدينة العريقة .

وفي نهاية الحديث عن الثغور الهامة في الدولة المملوكية، ومدى أهميتها على الصعيد الاقتصادي، وما حققته الدولة المملوكية من عوائد التجارة من أرباح طائلة نجد أحد المؤرخين يذهب بقوله « بأن الممالك قاموا بإعفاء الأجانب من الضرائب لتشجيع التجارة الدولية» .^(٣)

إلا أن هذا الأمر غير صحيح أو لم يكن بشكل دائم ، ذلك أن أرباح التجارة وخاصة الضرائب والرسوم التي تفرض على التجار، والتي شكلت المورد الأساسي للأموال في الدولة المملوكية كما سلف ذكره، و التي عاشت حالة من الرخاء والغنى والترف من خلال سيطرتها على طرق التجارة العالمية آنذاك وخاصة تجارة البحر المتوسط حيث لعبت دور الوسيط في تجارة الشرق والغرب آنذاك .

^١عبد المنعم : المرجع السالف ، ص ٢٤٩ .

^٢ضومط : المرجع السالف، ص ١٨ .

^٣عوف : المرجع السالف، ص ٧٩ .

ي - الفياء و الغنفة :

و الففاء : هو مال وصل للمسلمفن من غير قتال؁ فهو ما أفاء الله على رسوله وعلى المسلمين؁ مما فوجد فف بلاد المشركن بعد فتحها . (١) و هو من الموارد الشرعية لقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله و للرسول و لذف القربى و اللفامى و المساكن و ابن السفل » (٢) .

وقد اختلف الناس فف الجهة الفف فصرف إليها الففاء؁ فقال قوم أن الففاء للجمع المسلمين الفقفر والغنى؁ وأن الإمام فعطف منه للمقاتلة والحكام والولة؁ وفنفق منه النواحف الفف هم المسلمين كبناء القناطر وإصلاح المساجد وغير ذلك؁ وعلى هذا فإن المورد موكل إلى الإمام لفصرفه فف مصالح المسلمين وإدارة مرافق الدولة . (٣)

وقد استمر الوضع على ما هو فف الدول الإسلامية الفف أعقبت الدولة الإسلامية الأولى؁ وصولا إلى الدولة المملوكفة؁ فف شكل هذا المورد دخلا هاما لخرفة الدولة؁ بالرغم من أن كثراف من المؤرخفن المعاصرفن لتلك الفترة؁ لم ففطرقوا إلى هذا المورد الهام؁ فف ذكروا الموارد الشرعية من زكاة وجوالف وموارفث حشرفة دون الحديث عن الففاء والغنائم؁ ومن المعروف أن الدولة المملوكفة نشأت نشأة عسكرفة؁ فف فصدت للمغول الذفن ففتاحوا البلاد الإسلامية فف معركة عفن جالوت (٦٥٨هـ / ١٢٦٠ م) وانفصروا

^١البفلفموس؁ أبف محمد عبد الله بن محمد : (الاقتضاب فف شرح أدب الكتاب ٤٤٤هـ / ٥٢١هـ (ففقفق : مصطفى السقا ود. حامد عبد الففد؁ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة؁ ١٩٩٦؁ ج ١ و ج ٢؁ ص ١٥٦ .

^٢سورة الحشر : الآفة : ٥٩ .

^٣الاشفن : الفففظم المحاسف للأموال العامة؁ المرجع السالف؁ ص ١٧٧؁ حسن : المرجع السالف ص ٣٨٥ .

عليهم، ومن المسلم به أن يغنموا الشيء الكثير من هؤلاء التتار، أضف إلى ذلك محاربتهم للصليبيين في مصر والشام، وتطهير البلاد العربية من وجودهم .

فخلال فترة حكم السلطان بيبرس، حيث لم تنقض سنة من السنوات العشر الواقعة بين سنة (٦٥٩ / ٦٦٩ هـ / ١٢٦١ / ١٢٧١ م) دون أن يوجه حملة صغيرة أو كبيرة ضد الصليبيين في الشام، وفي كل مرة كان بيبرس يحرز نصرا على الصليبيين ويستولي منهم على بعض المعقل والمدن.^(١)

وهذا ما أكدته المؤرخ ابن كثير في حوادث سنة (٦٦٤ هـ / ١٢٦٥ م) في حديثه عن حروب السلطان الملك الظاهر بيبرس مع الفرنجة حيث قال: « فاستولى المسلمون على حصون كثيرة تقارب عشرين حصنا، وأسروا قريبا من ألف أسير مابين امرأة وصبي، وغنموا شيئا كثيرا ودقت البشائر في البلدان، وفرح المسلمون بنصر الله وتأيده »^(٢).

أما الغنيمة : فهي كل ما أصابه المسلمون من عساكر أهل الشرك بالقتال^(٣) .
و من المعروف أن الدولة المملوكية تعود في أصل نشأتها إلى الطابع العسكري حيث ظهرت من خلال تصديها للمغول من جهة و الصليبيين من جهة أخرى، و من الطبيعي أن يحصل المماليك على الغنائم في حروبهم مع هؤلاء .

و هذه الغنائم تشمل على أربعة أقسام هي : الأسرى و السبي و الأرضون و الأموال فالأسرى هم الرجال المقاتلون الذين يقعون في الأسر، و السبي: هم النساء و الأطفال

^١ زيتون : تاريخ المماليك ، المرجع السالف ، ص ٣٤ .

^٢ ابن كثير ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي ، ت ٧٠١ هـ / ٧٧٤ : (البداية والنهاية) تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٧ - ١٩٩٧ ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ج ١٧ ، ص ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

^٣ حسن : المرجع السالف ، ص ٣٨٥ .

الذين يقعون في أيدي المسلمين و يجوز قبول الفدية عنهم، أما الأموال المنقولة فهي ما يمكن نقله كالماشية و المال (١) .

وهو من الموارد الشرعية لبيت مال المسلمين لقوله تعالى: « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم أمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان » (٢).

فخمس الغنيمة لله ورسوله ولذي القربى واليتامى، وأربعة أخماس الباقية للمقاتلين الذين استحوذوا على تلك الغنائم . (٣)

ويمكن القول أن هذا المورد كان مصدر يمن وبركة لتخفيف عبء الضائقة المالية الشديدة في أيام الإسلام الأولى ، وأصبح من الموارد الهامة في الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . (١)

وقد استمر الوضع في الدول الإسلامية التي تعاقبت على مر العصور بعد الدولة الإسلامية الأولى وصولاً إلى دولة المماليك .

ومن خلال ذلك يتضح أن هذا المورد المالي الشرعي قد شكل موردا هاما للدولة المملوكية في تلك الفترة ، وكان من عوائد هذا المردود تجهز الجيوش من أسلحة وعتاد، وينفق جزء منه في بناء الجسور والقناطر والمساجد وغيرها .

وهذا ما يدل على أن الفياء و الغنيمة شكلت موردا هاما أيضا للخزينة السلطانية وللدولة المملوكية و ذلك نتيجة الحروب المستمرة خلال فترة حكمها .

^١حسن : المرجع السالف ، ص ٣٨٥.

^٢سورة الأنفال : آية (٤١) .

^٣قطب : النظم المالية في الإسلام ، المرجع السالف ، ص ٧١.

^٤قطب : المرجع السالف ، ص ٧١.

٣- الموارد الغير شرعية :

أ-المكوس : المكس الجباية ، والمكس دراھم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية (١) والمكوس : هي عبارة عن الرسوم التي فرضت على كل عمليات البيع والشراء، حيث كانت تحصل على السلع الصادرة والواردة مهما كان نوعها (٢) .

فالمكس مقدار من المال يؤخذ من البائع، وارتبط المكس بما يأخذه العاشر (٣) من التجار .

وقد كانت ضريبة المكس تفرض أيضاً على تجار أهل الذمة، وتجي مرة واحدة في السنة، وكان جباة هذه الضريبة يتخذون أماكنهم في طرق التجارة البرية والبحرية، ويمنح التجار إيصالاً يثبت أداءهم ضريبة المكس (١) .

وقد تميزت ضريبة (المكس) في تاريخ الممالك، وكانت تسمى أيضاً (الهالي) لأنها كانت تستأدى على حكم الشهور الهلالية (٢) .

وهذه الضريبة امتدت زمن الممالك إلى أمور لم تكن موجودة قبلهم، فقد شملت كل شيء إلا الهواء الذي أخلى سبيله وحده وبقي حراً (٣) دونما ضريبة يدفعه الناس مقابل استنشاقه، ومما دلّ على شمول هذه الضريبة لكل شيء، وفي كل أنحاء البلاد حيث

^١ لاشين : المرجع السالف، ص ١٥٨ .

^٢ محمد: المرجع السالف، ص ٢٤٥ .

^٣ العاشر : موظف كان يجلس في المراصد ، وهي مداخل الدولة حيث يمر عليه التجار قادمين من بلاد الإسلام وغيرها، لاشين : المرجع السالف ، ص ١٥٨ .

^١ الفقهي ، عصام الدين عبد الرزاق : (معالم التاريخ الإسلامي) مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط ، ص ٢٤٥ .

^٢ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف، ج ١، ص ٢٧٩ .

^٣ ماجد : المرجع السالف، ص ٧٣ .

فرضت على (البيوت، والخوانيت، والطواحين، والأفران، والبساتين والمراعي والمصائد، والحجاج والمسافرين وغيرهم)^(١) .

وقد اتسمت هذه المكوس الغير شرعية بالاضطراب لأنها لا تخضع لقاعدة محددة بل كانت تخضع للأوضاع الاقتصادية والسياسية للسلطنة وجشع بعض السلاطين ورغبتهم في تقدير كمياتها وكيفية جمعها.^(٢)

والواقع أن هذه الضريبة جائرة وغير شرعية، لأنها لم يذكرها القرآن، أو السنة النبوية الشريفة، فهي كما قال المقرئزي: «أحدثها ولاية السوء شيئاً بعد شيء»^(٣).

أما كيفية تحصيلها فكانت من خلال عدد من الموظفين وهم (الماكس والعاشر ومعهم المستوفون والكتاب والجنود، كما يجيها عرفاء الأسواق - أشبه بالمفتشين - من الأسواق، أو يتكفل بتحصيلها (الضمان) أو حتى (الضامات) .^(٤)

وفيما يلي نذكر على سبيل المثال لا الحصر لبعض المكوس التي كانت تحصل في العصر المملوكي :

- مكس ساحل الغلة : اسم أطلق على أحد الأماكن المختصة بتجميع أنواع الغلال، وقد عرفها ابن تغري ، حيث قال : « وهي ضريبة كان يدفعها مشتري وبائع الغلة، وكانت هذه الجهة مقطعة لأربعمائة جندي من أجناد الحلقة سوى الأمراء، حيث بلغ متحصلها في عهد السلطان محمد بن قلاوون أربعة آلاف ألف وستمائة ألف درهم ».^(٥)

^١ ماجد : المرجع السالف، ص ٧٣ .

^٢ النهار : الحياة الفكرية، المرجع السالف ، ص ٦٣ .

^٣ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١، ص ٢٧٨ .

^٤ ماجد : نظم دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٧٣ .

^٥ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٧ .

وكان إقطاع الجندي منها عشرة آلاف درهم إلى ثلاثة آلاف درهم، وللأمراء من أربعين ألفاً إلى عشرة آلاف درهم، فاقتنى المباشرون منها أموالاً عظيمة . (١)

ومن خلال ما ذكره ابن تغري، يتضح مدى أهمية هذا المكس لدى الدولة المملوكية لما يتحصل منها من أموال كثير تعود إلى الخزينة السلطانية وأمراء المماليك وأجنادهم ، لهذا كانت هذه الضريبة من أهم الضرائب وأجلها في الدولة المملوكية

(فإنها كانت أعظم الجهات الديوانية وأجل معاملات مصر) (٢).

فوقع الجور والظلم على الناس من جراء تحصيل هذه الضريبة التي أثقلت كاهلهم جميعاً دون استثناء ، وهذا ما أكدّه ابن تغري في كتابه حيث قال: « وكان الناس منها في أنواع الشدائد لكثرة المغارم والعسف والظلم » (٣) .

أما القائمون على هذه الضريبة، ومقدارها فقد ذكرها لنا أحد المؤرخين حيث قال: « فإن أمرها كان يدور على نواتية المراكب (٤) والكيالين والمشدين والكتاب وكان المقرر على كل أردب درهمن ويلحقه نصف درهم آخر سوى ما كان ينهب » (٥).
- مكس نصف السمسرة : وهي عبارة عن أن البائع يدفع عن كل شيء يبيعه يدفع مبلغ معين (دلالة) . (٦)

فكان دلالة كل مائة درهم درهمن، يؤخذ منها درهم للسلطان، فصار الدلال يحسب حسابه ويخلص درهمه قبل درهم السلطان . (٧)

^١ ابن تغري : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٧ .

^٢ ابن تغري : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٧ .

^٣ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩، ص ٣٧ .

^٤ المراكب : وهي الزوارق والسفن التي تحمل الغلات السلطانية، دهمن : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، المرجع السالف، ص ١٣٧ .

^٥ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٧ .

^٦ سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي، مرجع سالف ، ص ٣١٣ .

وكان يتحصل من جراء ذلك الشيء الكثير من الأموال، والتي يعود غالبيتها إلى خزينة السلطان والقائمين على هذه الضريبة (الدلال) .

– مكس رسوم الولايات والمقدمين والنواب والشرطية : وهي ألما تجى من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش، وكان فيها من الظلم والعسف وهتك الحرم وهجم البيوت وإظهار الفواحش مالا يوصف . (١)

ويبدو أن مردودها كان جيداً، ولذلك كان يتنافس المقطعون عليها . (٢)

– مكس مقرر السجون : جرت العادة في العصر المملوكي أن يدفع السجين مبلغ مائة درهم عدا عن الغرامة التي كانت تفرض على الجرم الذي ارتكبه.(٣)
وكان عليه عدة مقطعين،ولها ضامن يجبي ذلك من سائر السجون(٤) فحتى السجناء وهم داخل سجنهم لم يكن لهم مفر من دفع الضرائب لقاء سجنهم هذا .

– مكس مقرر الخواص والبغال :كان الولاة والمقدمين ملزمين بدفع مبلغ معين يحمل إلى بيت المال خلال السنة، عن ثمن كل حيصة (٥) ثلاثمائة درهم، وعن البغل خمسمائة درهم، وكان على هذه الجهة أيضا عدة مقطعين سوى ما كان يحمل إلى الخزانة، فكان فيها من الظلم بلاء عظيم . (٦)

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج٩، ص٣٨.

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج٩، ص٣٨.

^٢ ضومط : المرجع السالف، ص١٠٤.

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج٩، ص٣٨، ضومط : المرجع السالف، ص١٠٣.

^٢ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج٩، ص٣٨.

^٣ الحياصة : الحزام الذي يوضع في وسط جسم الدابة أو على فخذيها تحت ذيلها لتثبيت السرج للركوب، دهمان : المرجع السالف، باب الحاء، ص٦٥ .

^٤ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج٩، ص٣٨. ضومط : المرجع السالف، ص١٠٣

- **مكس طرح الفراريج :** وكان لها ضمان في سائر الأقاليم، كانت تطرح على الناس بالنواحي الفراريج، وكان فيها من الظلم والعسف وأخذ الأموال من الأراامل والفقراء والأيتام ما لا يمكن شرحه، ولكل إقليم ضامن مقرر . (١)

ولا يقدر أحد أن يشتري فروجاً إلا من الضامن، فمن الواضح أن الممالك عرفوا نظام الاحتكار منذ نشوء دولتهم وشجعوه لنهمهم وحبهم للمال، لذلك فقد أجاز الممالك لبعض التجار احتكار تجارة الدجاج . (٢)

- **مكس الأقصاب والمعاصر :** كان يجي من مزارعي الأقصاب وأرباب المعاصر ورجال المعصرة ، فيحصل من ذلك الشيء الكثير . (١)

- **مكس الأفراح والأغاني :** لقد فرضت لدولة المملوكية رسوم وضرائب على الأفراح التي كان يقيمها لناس في مختلف المناسبات ، وكانت تجي من سائر البلاد . (٢) كما اعتبرت المغنيات موظفات، وكان عليهن الحصول على ترخيص لممارسة عملهن، حيث توجب على المغنية دفع مبلغ معين من المال على كل حفلة تؤديها، لذلك كانت جماعة من جهة الضامن تفتش بيوت المغنيات، فمن كانت خارج بيتها وإن في زيارة تلزم بدفع المقرر عليها . (٣) ويشير المقريري في خططه عن مكس الأغاني بأنه بلاء عظيم فهو عبارة عن أخذ مال من النساء البغايا، حيث قال: «فلو خرجت أجل امرأة في مصر تريد البغاء حتى نزلت اسمها عند الضامنة، وقامت بما يلزمها ، لما قدر أكبر أهل مصر على منعها من عمل الفاحشة» (٤).

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩، ص ٣٨.

^٢ ضومط : المرجع السالف، ص ١٠٤ .

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٨.

^٢ ضومط : المرجع السالف، ص ١٠٥ .

^٣ المقريري : الخطط ، المصدر السالف، ج ١، ص ٣٠٦.

^٤ ابن تغري بردي : المصدر السالف، ج ٩، ص ٣٩، طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، المرجع السالف، ص ٢٥٦ .

- **مكس حماية المراكب :** وهي عبارة مما يؤخذ من كل مركب بتقرير معين يقال له مقرر الحماية ^(١) والملاحظ أن هذا المكس شكل موردا هاما للدولة المملوكية ، وذلك بسبب النشاط التجاري الكبير الذي شهدته مصر المملوكية في تلك الفترة ، إلا أن الظلم في هذا المكس أيضا كان موجودا ، ذلك أن الضريبة فرضت على الأغنياء والفقراء على حد سواء وهذا ما ذكره ابن تغري في كتابه حيث قال : « كان يجبي ذلك من مسافري المراكب سواء أكانوا أغنياء أم فقراء » ^(٢)

- **مكس مقرر المشاعلية :** كان مقرر على المشاعلية من تنظيف أسربة البيوت والحمامات والمسامط وغيرها مبلغ معين من المال لقاء عملهم هذا ، فكان إذا امتلأت سراب بيت أو مدرسة من الأوساخ ، لا يمكن شيله حتى يحضر الضامن ويقرر أجرته بما يختار ، ومتى لم يوافقه صاحب البيت تركه ومضى حتى يحتاج إليه ويبدل له ما يطلب ^(٣)

- **ضمان المزور :** المزور هو الخمر المستخرج من الذرة أو الشعير ، ولكن هذه الضريبة لم تقتصر على المزور إنما فرضت على بيع جميع أنواع الخمر ^(٤) . وعرفت مصر في عصر المماليك أنواعا عديدة من الخمر منها التمر بغاوي ، ومنها الأقسما ^(٥) .

والواضح من أسماء بعض الخمر ارتباطها بالمماليك ، مثل التمر بغاوي نسبة للأمير تمرغا .

ولم يكن غريبا في الدولة المملوكية أن نجد الخمر وغيرها من المعاصي والفواحش التي كانت من الأمور المصرح بها أحيانا وذلك في سبيل جمع المال وتكديسه .

^١ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩ ، ص ٣٩ .

^٢ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩ ، ص ٣٩ .

^٣ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩ ، ص ٤٠ .

^٤ ضومط : المرجع السالف ، ص ١٠٥ .

^٥ عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ٢٥٤ .

وقد ذكر لنا أحد المؤرخين كيف كان يتم تداول الخمر علنا حيث قال :« وحملت أواني الخمر على رؤوس الأشهاد وفي الأسواق من غير منكر ».(^١)

كذلك شاع شرب الخمر بين عامة المصريين من غير المماليك، وظل يؤخذ هذا المكس حتى سنة (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) فأبطله الظاهر بيبرس ومنع الخانات والخواطىء بجميع أقطار مملكته في مصر والشام، وكان يتحصل منها كل يوم ألف دينار. (^٢)

هذه بعض المكوس التي فرضت على الناس زمن الدولة المملوكية، والتي عانى منها عامة الشعب وأثقلت كاهلهم، وأفقرت حالهم وزادتهم ظلما وبؤسا، خاصة وأن الضمان لهذه المكوس استغلوا مناصبهم وكانوا يحصلوا من الناس أموالا لهم غير تلك التي تفرض عليهم، ولذلك اتبعوا أساليب البطش والقوة والإهانة في تحصيل تلك الأموال ولم يميزوا بين غني وفقير ولم يرحموا كبيرا ولا صغيرا، إلا أن الحق يقال بأن بعض السلاطين لم يرضوا بهذا الواقع المزري للناس ، فقد أبطلوا معظم هذه المكوس خلال فترات حكمهم، نذكر منهم على سبيل المثال الظاهر بيبرس، والملك الناصر محمد بن قلاوون الذي أبطل هذه المظالم والمكوس، وهي دليل على حسن اعتقاده وغزير عقله وجودة تدبيره وتصرفه حيث أبطل هذه الجهات القبيحة التي كانت من أقبح الأمور وأشنعها وعوضها من جهات لا يظلم فيها الرجل الواحد(^٣).

^١ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٢٨٢.

^٢ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٢٨٤.

^٣ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩ ، ص ٤١.

ب-المصادر .

إن المصادرة كانت سمة عامة من سمات السياسة الداخلية في عصر المماليك ولم تكن انطلاقة من دوافع دينية، وإنما كانت تعبيراً عن طبيعة علاقة أولئك الحكام العسكريين برعاياهم من المسلمين وأهل الذمة على السواء .^(١)

فلا بد للدولة من أن تفرض على رعيها ضرائب مختلفة لتكون وسيلتها إلى الإنفاق على شؤونها، ولكن بشرط العدالة والمساواة .^(٢)

لكن الملاحظ أن شرط العدالة والمساواة لم يتحقق في الدولة المملوكية، فلم يكن هم معظم السلاطين سوى جمع الأموال بشتى الطرق ومن مختلف الناس أغنياء وفقراء ، ودليل ذلك هو كثرة الضرائب والمكوس التي فرضت على رعيهم. فقد شملت كل شيء إلا الهواء الذي أخلى سبيله وحده وبقي حراً^(٣).

فالسلاطين لم يتركوا ناحية يستطيعون فيها فرض ضريبة إلا سلكوها، وكثيراً ما فرضوها ظالمة فيها الشطط الكثير، وفرضوها دون أن تدعوا إليها مصلحة عامة بل كثيراً ما فرضوها لمصلحة خاصة، ولكي يسد بها السلطان أفواه الثائرين عليه من الجنود .

وكثيراً ما انتهز السلاطين الحروب التي قاموا بها لفرض الضرائب الباهظة على الناس، من أجل تغطية نفقاتها، ومنهم من تطلع في هذه المناسبات أو غيرها إلى مال الأوقاف .^(٤)

^١قاسم : عصر سلاطين المماليك ، المرجع السالف ، ص ٧٤.

^٢سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، المرجع السالف ، ص ٣١١.

^٣ماجد : المرجع السالف ، ص ٧٣.

^٤سليم : المرجع السالف ، ص ٣١١.

ومن الأمثلة على المصادر في الدولة المملوكية، ما جرى في فترة حكم السلطان بيبرس حيث قبض على الأمير عز الدين أييك الدمياطي و الأمير شمس الدين أقوش البرنلي سنة (٦٦١هـ / ١٢٦٣م) واعتقلهما وصادر ممتلكاتهما .^(١)

وفي سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) قبض السلطان السعيد بركة بن الظاهر بيبرس على صاحب زين الدين أحمد حفيد صاحب بهاء الدين الذي كان وزير الظاهر بيبرس (وأخذ خطه بمائة ألف دينار، وأرسله إلى مصر) .

وفي سنة (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م) عندما صرف المنصور قلاوون برهان الدين خضر السنجاري عن الوزارة وقبض عليه وعلى ولده عيسى وأخذت خيولهما وخيول أتباعهما وألزموا بدفع مائتي ألف وستة وثلاثين ألفاً .^(٢)

وقد ذكر لنا ابن إياس عن ثروة الأمير سيف الدين سلار نائب السلطنة في عهد السلطان بيبرس، والذي أمر السلطان بقتله عقب رجوعه إلى سلطنته الثالثة، فقال: «كان سلار في سعة من المال ... مما لا يحصى لكثرتة . ولما مات سلار ... احتاط السلطان على موجوده، فظهر له من الأموال والتحف ما لم يسمع بمثله في خزائن الملك .»^(٣).

^١ الحجي، حياة ناصر: السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك، فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١هـ / ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) الناشر : لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٩٧، ص ٢٧.

^٢ الحجي : المرجع السالف ، ص ٢٧.

^٣ حسن : تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر بوجه خاص، المرجع السالف ، ص ٣٢١.

وفي سنة (٦٨٩هـ/١٢٩٠م) قرر الأشرف الخليل القبض على الأمير حسام الدين طرنتاي، الذي كان كثير التداول والإهانة للأشرف خليل، وحجز على كل ممتلكاته .^(١)

وفي سلطنة الملك الناصر محمد بن قلاوون الثالثة سنة (٧١٠هـ/١٣١١م) «عندما وقعت الحوطة على أموال الأمير سلار، وجد عنده: عقود ذهب مصري أربع قناطير، فضيات طاسات وأطباق وطشوت ست قناطر، سروج ذهب مائة سرج حملت إلى الخزينة السلطانية»^(١).

أما في سلطنة المنصور أبي بكر بن محمد بن قلاوون، في سنة (٧٤٢هـ/١٣٤١م) قبض على الأمير بشتك ووقعت الحوطة على موجوده ودوره، وحملت حواصل بشتك وهي من الذهب العين مائتا ألف دينار مصرية، ومن اللؤلؤ والجواهر والحوائص الذهب والكلفتاه الزركش شيء كثير جداً^(٢).

ويبدو أن الأمراء أصحاب النفوذ الواسع كانوا لا يترددون في ممارسة عمليات المصادرة ضد الرعية، مرتكبون في تنفيذ ذلك أصناف مختلفة من الظلم والغبن، ولذا يلاحظ أنه عندما قتل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي سنة (٦٩٣هـ/١٢٩٤م) سرّ كثيراً من الناس لموته، فإنه أكثر من المصادرات ونوع الظلم والعسف أنواعاً^(١).

والملاحظ أن المصادرات كانت تطال أصحاب النفوذ في الدولة المملوكية من الأمراء والوزراء وغيرهم ، بالإضافة إلى التجار والأغنياء وحتى الإداريين في الأقاليم،

^١ الحجّي : المرجع السالف ، ص ٢٧.

^١ ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، المصدر السالف ، ج ٩، ص ١٩.

^٢ ابن تغري بردي : المصدر السالف ، ج ٩، ص ٨.

^١ الحجّي : المرجع السالف ، ص ٢٧.

فكل موظف على اختلاف مركزه كان عرضةً للمصادرة والسجن والتنكيل به، حتى الرعية لم تسلم من أنواع المصادرات حيث شكل هذا المورد دخلاً ممتازاً للخزينة السلطانية وخاصة أن المصادرة كانت سمة عامة لدى الدولة المملوكية .

الفصل الثالث

نفقات الدولة المملوكية

١- نفقات الجيش.

إن ديوان النظر هو المرجع الأول، والمسؤول عن مرتبات وأرزاق جميع الموظفين على اختلاف طبقاتهم بما فيهم الجيش.

وقد خضع نظام الإنفاق على الجند عند الممالك إلى الكثير من التعديل والتغيير والتطوير، فالإقطاع الحربي كان أول من أوجده السلاجقة كما نعلم، ومن أنواع الإقطاع ما يعتبر إقطاعاً شخصياً يمنح مقابل تأدية خدمة حربية أو شبه حربية، إذ اعتبر الإقطاع مصدر دخل سنوي للأمير أو الجندي بما يعادل رتبة العسكرية، وديوان الجيش هو المسؤول عن الإقطاعات . (١)

فقد ارتبطت نشأة ديوان الجيش بتسجيل أسماء الجنود وذلك لمواجهة الزيادة التي طرأت على عدد الجنود وضرورة إحصائهم وترتيب أمورهم وتوفير أعطياتهم، ومن أجل ذلك كان لابد من تخصيص ديوان خاص لهم وهو ديوان الجيش.

وديوان الجيش نشأ عربياً وتطور مع النظم الإسلامية ويعود في نشأته إلى الدولة الإسلامية الأولى، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب . (٢)

وقد ذكر لنا الماوردي عن ديوان الجيش حيث قال: «إن هذا الديوان يختص بالجيش في إثبات وعطاء» . (٣).

^١ علي، أحمد علي إسماعيل: (تاريخ بلاد الشام العصر المملوكي) مركز الشام للخدمات الطباعة، مكتبة الأسد، ط ١ ١٩٩٨، ج ٦، ص ١١٠.

^٢ البزاوي، فتحية: (تاريخ النظم والحضارة الإسلامية)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٨١، ص ٨٨.

^٣ الماوردي: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب: (الأحكام السلطانية) تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ج ١، ص ١٢٤.

ومن المعروف أن ديوان الجيش في عصر الأيوبيين والمماليك كان الأداة الأساسية التي تقوم بتوزيع الإقطاعات وتتولى الصرف العام على الأسلحة والمؤن والجيش والتعبئة والحصون والقلاع حسب النظام السائد. ^(١)

وقد ذكر لنا المقرئزي شرحاً مفصلاً عن ديوان الجيش وكيفية العمل به حيث قال: «وفيه مستوفي أصيل، ولا يكون إلا مسلماً وله وثبة على غيره لجلوسه بين يدي الخليفة..... وترد عليه أمور الأجناد، ولهذا الديوان خازنان برسم رفع الشواهد ويكون بين يدي هذا المستوفي نقيب الأمراء ينهون إليه متجددات الأجناد من الحياة والموت والمرض والصحة، ومن هذا الديوان تعمل أوراق أرباب الجريات ... أما القسم الثاني من هذا الديوان فهو ديوان الراتب ويشتمل على أسماء مرتزق وجار وجاريه» ^(٢).

ومن خلال ما ذكره المقرئزي يلاحظ أن ديوان الجيش في العصر المملوكي كان المسؤول الأول عن رواتب الجند وإقطاعاتهم ، وكان يقسم إلى قسمين ديوانين الأول ديوان الجيش المصري والثاني ديوان الجيش الشامي وكان ديوان الجيش يشرف على شؤون الإقطاعات في أرجاء الدولة واستيفاء الخراج عنها ويسجل الحاصل على مدخولها، وديوان الجيش كان من أضبط الدواوين وأقدمها وأكثرها نفقاً يعين لحفظ

^١ مؤلف مجهول: (خزانة السلاح) مع دراسة عن خزائن السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك ، حققه وكتب له الدراسة والمقدمة والحواشي والفهارس د. نبيل محمد عبد العزيز، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ١٩٧٨، ص ٩.

^٢ المقرئزي: الخطط، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٤٦، القلقشندي: المصدر السالف ج ٣، ص ٤٩.

الأرزاق الخاصة بأسماء الجنود والأمراء وكان مركزه قلعة الجبل^(١) ويتولى ديوان الجيش موظف يعرف بناظر^(٢) الجيش، وهو ما يقابل الآن وزير الدفاع .

فالمماليك كانوا حريصين إذا على ضبط الجيش وحفظ أموال الجند وبذلك يكون الجيش سبب الاستقرار والقوة.

ويساعد الناظر أربعة من كبار الموظفين، أولهم صاحب ديوان الجيش، ويولي الناظر في الرتبة وينوب عنه إذا غاب، والثاني مستوفي الجيش، ومهمته تحديد مرتبات الجنود وتدوينها في كشوف خاصة

ويقوم بهذا العمل شخصان، أحدهما لإقطاعات البلاد المصرية، والثاني لإقطاعات البلاد الشامية، والثالث مستوفي إقطاعات العرب، أما الرابع فهو مستوفي الرزق.

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين كان يعمل عدداً من الكتاب ويساعد ناظر الجيش. إضافة لما ورد كان هناك موظف كبير يسمى نقيب الجيش، ومن مهامه حراسة السلطان عند سفره أو خروجه في الموكب، والإشراف على الجيش أثناء عرضهم، والحكم في الأمور البسيطة ويختار أمراء العشرات. ^(٣)

وليس الإقطاع هو كل ما يحصل عليه الأمير أو الجندي من أرزاق، بل يتقاضى كذلك أنواعاً مختلفة من النفقات والرواتب في أوقات معينة منها الجامكية، وهي الراتب الشهري الذي يصرف للمماليك السلطانية، والنفقة وتمنح في أوقات غير منتظمة

^١علي : المرجع السالف، ص ١١١.

^٢الناظر: وهو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها ويرفع إليه حسابها ينظر فيه ويتأمله فيمضي

ما يمضي ويرد ما يرد، القلقشندي: المصدر السالف، ج ٥ ص ٤٣٧.

^٣علي : المرجع السالف، ص ١١١.

وعلى الأخص قبيل تسيير الحملات الحربية، فتعطى للجندي أو الأمير لينفق منها على تجهيز نفسه ومماليكه.^(١)

وقد أولى السلاطين عنايتهم بأمر العسكر، فبالغوا في مرتباتهم وإقطاعات الأمراء فيهم، حتى كان يبلغ مرتب بعض الأمراء إلى عشرين ألف دينار: الثلث للأمير خاصة والثلثان لجنده.

وكان لأعيانهم غير ذلك، كاللحم بتوابعه والخبز وعليق الخيول والدواب، ولأكابرهم السكر والشمع والزيت^(٢) والكسوة والخلوى، وإذا نشأ لأحدهم ولد أطلق له دنانير واللحم والخبز وعليق الدواب، حتى يتأهل للإقطاع في جملة الحلقة ثم ينقل إلى إمرة عشرة أو طبلخانة أو غيرها.^(٣)

فقد كان رجالات الجيش في أعلى الرتب وحتى أدناها يتقاضون نفقاتهم عن طريق إقطاعات الأراضي أو كمرتبات نقدية، أو من مصادر أخرى، وكانت قيم الإقطاعات تحسب بالدينار الجيشي، الذي لم يكن عملة جارية في السوق، بل وسيلة حسابية لقياس الإقطاع، وكانت قيمة الدينار الجيشي الواحد أيام روك الناصر محمد بن قلاوون (٧١٢ - ٧١٥ هـ / ١٣١٢ - ١٣١٥ م) تتراوح ما بين ١٠

و ٧ دراهم^(٤).

^١العريبي: المرجع السالف، ص ٢٠١.

^٢المقريزي: الخطط، ج ٣، ص ٧٢٥، عاشور: مصر في دولة المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ١٢٣.

^٣مبارك: الخطط التوفيقية، المرجع السالف، ص ١٢٤.

^٤العمرى: مسالك الأبصار، المصدر السالف، ص ٦١، ٦٢.

وقد قدرت مخصصات الأمراء في مستغلات الإقطاعات بحسب رتبهم في الجيش
وفي خدمة السلطان بما يأتي: (١)

أمير مائة	من	٨٠٠٠٠	دينار	إلى	٢٠٠٠٠٠	دينار
أمير طبلخانة	من	٢٣٠٠٠	دينار	إلى	٣٠٠٠٠	دينار
أمير عشرة	من	٧٠٠٠	دينار	إلى	٩٠٠٠	دينار
مقدم الحلقة	من	٢٥٠	دينار	إلى	١٥٠٠	دينار

أما في الشام فقد بلغ إقطاع الأمير ثلثي إقطاع زميله في مصر، ولم يكن يصل إلى
مرتبة أمراء مصر في الإقطاع والرواتب في أمراء الشام سوى نائب السلطنة
بدمشق. (٢)

^١ المقرئزي: الخطط، ج٣، ص ٧٠، حسن: تاريخ المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ٣٣٧، فهميم
: الفن الحربي، المرجع السالف، ص ٦٣.

^٢ العمري: المصدر السالف ص ٦٢، حسن: المرجع السالف، ص ٣٣٧.

هذا بالنسبة إلى نفقات الجند، أما بالنسبة إلى نفقات السلاح فلم ييخل السلاطين على شراء أفضل أنواع الأسلحة وأجودها، ولا أدل من ذلك على ما ذكره القلقشندي من أنواع الأسلحة الموجودة في خزانة السلاح حيث قال: «فيها من أنواع السلاح المختلفة ما لا نظير لهن من الزرديات (١) المنشأة بالديباج المحكمة الصنعة المحلاة بالفضة والجواشن (٢) المذهبة والخوذ المحلاة بالذهب والفضة والسيوف العربيات والرماح القنا والقنطاريات المدهونة والمذهبة وكان يصرف فيها في كل سنة سبعون ألف دينار إلى ثمانين ألف دينار» (٣).

من خلال ذلك يتضح العناية بالأسلحة ومستلزماتها والأموال المنفقة عليها، فغالبية الأسلحة مصنوعة من الذهب والفضة، أو مطلية بها، ويدل هذا على مدى بذخ السلاطين وإسرافهم على الأسلحة المستخدمة لديهم في سبيل تأمين المال اللازم لهذه الأسلحة . وإذا كان سلاطين المماليك قد أخذوا عن السلاجقة شدة العناية بتجميل ممالكهم إلا أنهم بالغوا في ذلك إلى حد لا يتفق مع تعاليم الدين الإسلامي، الأمر الذي جعل علماء الدين في ذلك العصر يستقبحون هذه المبالغة في التجميل فيذكر السبكي: «أن من قبائحهم ما يذهبونه من الذهب في الأطرزة العريضة وغيرها من أنواع الزركش التي حرمها الله عز وجل» (٤).

هذا إلى جانب ما خصص من ضرائب مستقرة لخزائن السلاح ومستخدميه، فقد خصص لها ضرائب مستقرة في أجرة الصنائع وغيرها، ومن تلك الضرائب ما عرف باسم

^١ مفردا زردية: درع من الزرد يلبس تحت الثياب الظاهرة وفوقه خوذة، دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، المرجع السالف، ص ٨٦.

^٢ الجواشن: درع من نوع خاص، دهمان: المرجع السالف، ص ٥٧.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٤٧.

^٤ بهجت، مني محمد بدر محمد: (أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية. بمصر) مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ص ٢١١.

((الأحكار)) وهي عبارة عن أجرة مقررة على مساحات بمصر والقاهرة، منها ماصاردوراً للسكن ومنها ما أنشئ بساتين وكانت تلك الأجر من جملة الأموال السلطانية . (١) وقد جعل بعض السلاطين زردكاشا للخرنة وجعل له مرتباً قدره (خمسمائة) درهماً في الشهر.

كما خصص لها بواباً ساهراً يتعاطى فتحها وغلقها عند الحاجة إلى ذلك، وجعل له مرتباً شهرياً قدره (ثلاثمائة) درهم . (٢)

أما موارد الصرف على زردخانات الأمراء وأجنادهم بالسلاح، فالمعروف أن الأمراء أصحاب الإقطاعات كانوا مكلفين بالإنفاق على أطلائهم الحربية، وتسليحها وإلحاق الأسلحة بها ليستوون في ذلك مع السلطان، هذا بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من نفقات الجهاد، وما كان ينعم به السلاطين على أمرائهم من مال وسلاح بغرض التقوية، فضلاً عن هدايا السلاح التي كانوا يحصلون عليها من السلطان في بعض المناسبات الطيبة، وما كان يحصل كل واحد منهم من السلاح الذي غنموه من أعدائهم . (٣)

وكان يدخل ضمن اختصاصات ديوان الجيش، توزيع الإقطاعات التي كانت تمنح إلى الأمراء الذين أعفوا من الخدمة العسكرية ((الطراخنة)) (٤) إما لكبر سنهم ومرضهم أو إلى الذين صرفوا من الخدمة لضرورات سياسية، وإلى أولاد الناس وبعض رجال العلم . (٥)

^١ مجهول: المرجع السالف، ص ٩.

^٢ مجهول: المرجع السالف، ص ٩.

^٣ مجهول: المرجع السالف، ص ١٠.

^٤ الطراخنة: مفرد طرخان: الأمير المتقاعد دون أن يكون مغضوباً عليه، ولذا كان له أن يقيم حيث يشاء، عاشور، سعيد عبد الفتاح: (العصر المماليكي في مصر والشام) دار النهضة العربية، القاهرة،

ج ١، ١٩٩٦، ج ١ ص ١٦٣.

^٥ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٦، ص ١٨٥.

والملاحظ أن السلاطين المماليك كما سلف ذكره، أنهم أولو العناية بجندهم وتسليحهم وبالغوا فيه وصرفوا الشيء الكثير على تجهيزهم خاصة أثناء المعارك، وقد ذكر لنا أحد المؤرخين في فترة حكم السلطان الملك الناصر محمد الثانية لسنة (تسع وتسعين وستمائة) حيث قال: « فتح السلطان بيوت الأموال ونفق في الجيش نفقة ما سمع مثلها قط، فجعل الحلقة ثلاث طبقات: الأولى ثمانون ديناراً، والثانية خمسة وسبعون ديناراً والثالثة خمسة وستون ديناراً، وأجناد الشام كل نفر خمسة عشر أرب قمح وفول وشعير، وأجناد الأمراء خمسون ديناراً، فاستخدم للأمراء واستعدوا وتجهزوا فعند الخروج نفق السلطان نفقة ثانية على جندي اثنا عشر ديناراً»^(١).

فضلاً عن أن السلاطين كانوا يرسلون الحبوب والقمح والشعير والفواكه والأغنام للجيش أينما كان، بطريقة أمنة حتى أن الدولة كانت ترسل للجيش في ميادين القتال الفواكه والحلويات وسائر ما يليق بهم من تموين^(٢).

٢ - نفقات موظفي الدولة المملوكية:

كانت وظائف الدولة المملوكية تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو التالي أرباب الأقلام والعلماء والسيوف^(٣) ليجمع القسم الأول الوظائف الديوانية والقسم الثاني الوظائف الدينية أما الثالث فقد شمل الوظائف الحربية، ومع أنه قبل هذا العصر لم يكن

^١ ابن دقمان، إبراهيم بن محمد بن أيدير العلاني (الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، ٧٥٠ / ٨٠٩ هـ) تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: د أحمد السيد دراج، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، د. ط، ص ٣٣١.

^٢ الجزار، هاني فخري عطية : (النظام العسكري في دولة المماليك - ٦٢٨ - ٩٢٣ هـ) (١٢٥٠ - ١٥١٧ م) إشراف د: رياض مصطفى شاهين : قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي) في التاريخ الإسلامي لكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) ص ٧٢.

^٣ المقرئزي: الخطط، ج ٣، ص ٣٦٩.

يوجد حد فاصل بين الوظائف الديوانية والدينية، لأن معظم الموظفين كانوا أرباب الأقاليم والعلماء، إلا أنه في العصر المملوكي لوحظ التمييز بينها، وربما يعود ذلك إلى طابع الدولة المملوكية العسكري وزيادة الطابع الإسلامي، وخاصة مصر التي كانت تحوي العديد من الأقباط^(١) وقد كان عماد الدواوين طبقة الكتاب^(٢) كما أن حذق الكتابة كان يوصل صاحبها إلى أكبر وظائف الدولة حتى منصب الوزارة. ومن الملاحظ أن معظم الكتاب لم يكونوا من الأتراك والمماليك بل كانوا من العرب لأنهم أعلم بشؤون إدارة بلادهم ولأن المماليك كانوا مشغولين بشؤون الحرب والرياسة.

وقد كان لكل موظف في الدولة المملوكية نفقات خاصة حسب المنصب الذي يشغله فإذا تتبعنا موظفي الدولة من رأس الهرم حتى قاعدته نجد أن رأس الهرم يأتي السلطان ثم الوزير ومن ثم نزار الدواوين ووصولاً إلى أصغر موظف في الدولة.

أ- السلطان:

كان السلطان يعتبر رأس رجال السيف، وإقطاعه يعبر عنه بالخاص السلطاني، ويختار من الأراضي الأكثر جودة وخصوبة، ومن المكوس أربجها، وكانت أرض مصر أربعة وعشرين قيراط.

يختص السلطان منها بأربعة قراريط، ويختص الأجناد بعشرة قراريط ويختص الأمراء بعشرة قراريط^(٣). ويبدو أن مردود إقطاع السلطان لم يعد يرق له اعتباراً من عهد السلطان لاجين (٦٩٧هـ/ ١٢٩٨ م).

^١ ماجد : المرجع السالف، ص ٤٩.

^٢ ابن خلدون : المقدمة، المصدر السالف، ص ١٩٢.

^٣ المقرئزي: الخطط، المصدر السالف، ج ١، ص ٢٥٤.

وبما أن متحصل أراضيّه ومكوسه لم تعد تفي بأغراضه ونفقاته، فقد عدل السلطان لاجين نصيب السلطان من الإقطاع على أثر الروك المعروف باسمه سنة (٦٩٧هـ / ١٢٩٨م) فجعل حصة السلطان وحده أربعة قراريط وحصة مماليكه تسعة قراريط، أي أصبحت حصة السلطان وحده ثلاثة عشر قيراطاً لأن أكثر مماليكه كانت تحصل على الجامكيات (الراتب).^(١)

وقد حصل السلطان على دخل آخر من إقطاعات كان يشتريها من ماله الخاص، إما من صاحب إقطاع آخر أو من بيت المال، وهذه كانت مصادر دخل غير مشروعة إذ أحياناً لم يكن يفرق بين المال السلطاني ومال بيت المال، فهذه الإقطاعات التي كان يشتريها من ماله الخاص لم تكن تنتقل إلى السلطان الجديد بزوال سلطان سلفه، إنما كانت تبقى بيد مشتريها مادام حياً.^(٢)

كذلك كان للسلطان عقارات في جميع أجزاء مملكته في مصر والشام حيث نسمع عن (عمائر السلطنة) و (الأملاك السلطانية) و (الأملاك الديوانية) وكان السلطان يحتكر أيضاً استغلال المناجم، مثل مناجم: (الذهب، الزمرد، والنطرون)^(٣). واحتكر السلاطين بعض الأصناف، مثل الخطب لأهميته في الوقود والتوابل التي كانوا يبيعونها للفرنج.

وقد ذكر لنا العمري عن نفقات السلاطين حيث قال: «ولهذا السلطان صدقات جارية ورواتب دارة، منها ما هو أرض من بلاد، ومنها ما هو مرتب على جهات من

^١ ضومط :الدولة المملوكية، المرجع السالف، ص ١٠٧.

^٢ ضومط : الدولة المملوكية، المرجع السالف، ص ١٠٧.

^٣ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك ورسولهم في مصر، المرجع السالف، ص ٧٩.

مبلغ، وغله، وخبز، ولحم، وزيت، وكسوة وفي الغالب يتوارثه الأبناء عن الآباء والأخ عن الأخ». (١)

ومن الواضح أن السلاطين المماليك قد حصلوا على حصة الأسد من أراضي الدولة المملوكية لتغطية نفقاتهم ونفقات البلاط السلطاني وما يحتاجه من مأكّل ومشرب ولباس وغيرها من الكماليات التي دلت على الترف والغنى والرخاء .

ب- نائب السلطان.

يعد نائب السلطان أول الموظفين الكبار الذين ساعدوا السلطان في شؤون الحكم والإدارة وهي وظيفة ابتدعها الأيوبيون وأحيّاها الظاهر بيبرس مع ما أحيا من الوظائف الأيوبية. (٢)

وقد استحدثت هذه الوظيفة صلاح الدين الأيوبي ، لأن انشغاله بأمر الجهاد جعله كثير التغيب عن مصر فكان من الضروري أن يترك شخصاً يعتمد عليه في حكم مصر وإدارة شؤونها أثناء غيابه بالشام، لذلك استحدث صلاح الدين وظيفة نائب السلطنة. (٣)

ومن الواضح أن صاحب هذه الوظيفة كان الرجل الثاني بعد السلطان في دولة المماليك حيث كان الساعد الأيمن له، بل كان السلطان في حال غيابه، وهذا ما ذكره القلقشندي حيث قال :«وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني» (٤)

فقد كان يشترك مع السلطان في فتح لقب الإمارة وتوزيع الإقطاعات وتعيين الموظفين، بالإضافة إلى توقيع المراسيم والمنشورات وتنفيذ القوانين، والركوب على

^١ العمرى : المصدر السالف، ص ١١١ .

^٢ حسن، تاريخ المماليك البحرية والمرجع السالف ، ص ٢١٤ .

^٣ عاشور، سعيد عبد الفتاح : (نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك) دار المعارف للطباعة والنشر، مكتبة الأسد، دمشق، د.ط، ص ٢٩ .

^٤ القلقشندي المصدر السالف، ج ٤، ص ١٧ .

رأس فرق الجيش في المواكب الرسمية كيف به الأمراء عند دخوله أو خروجه من قصر السلطان . (١)

وكانت نيابة السلطنة على نوعين في عصر المماليك ، فهناك النائب الكافل أو نائب الحضرة وهو الذي ينوب عن السلطان أثناء وجوده وإقامته في مصر، ونائب الغيبة و هو أقل درجة وينوب عن السلطان أثناء غيبته فقط ، في حرب أو حج أو غير ذلك. (٢)

والواضح أن نائب السلطنة الكافل كان على درجة واسعة من النفوذ، فهو يحكم في كل ما يحكم به السلطان، ويكتب جميع كبار موظفي الدولة فيما يكاتبون فيه السلطان، ويراجعونه فيما يراجعون السلطان، بل أنه يستخدم الجند من غير مشاورة السلطان، ويعين أرباب الوظائف، كالوزارة وكتابة السر وغيرها. (٣)

أما نواب السلطنة في نيابات الشام، وهي دمشق وحلب وطرابلس وحماه وصفد والكرك، فناب كل منهم في وحدته الإدارية عن السلطان واعتبر ممثلاً له في إدارتها، وكان على نواب الشام أن يرجعوا إلى السلطان أو نائبه في المسائل التي لا يستطيعون البت فيها . (٤)

^١حسن : المرجع السالف، ص ٢١٤، عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام المرجع السالف، ص ٣٦١ .

^٢عاشور : المرجع السالف، ص ٣٦٢، سبانو، أحمد غسان (نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي ٦٤٨ ، ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ، ١٥١٧ م) أطروحة أعدت نيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب والإسلام . إشراف أ د:جباغ قابلو ، ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص ٣٨ .

^٣عاشور : نظم الحكم والإدارة، المرجع السالف . ص ٣١ .

^٤عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام، المرجع السالف، ص ٣٦٣ .

فقد كان لهم حق التصرف في كل ما يخص نيابتهم، بالإضافة إلى النظر في المظالم والشكاوي وكانوا يصدرون القرارات باسم السلطان وأحياناً أخرى باسمه هو . (١)
ومن خلال ذلك يتضح أن نواب السلطنة في بلاد الشام صلاحياتهم محدودة، وليس لهم حق التصرف في الشؤون الهامة دون الرجوع للسلطان أو نائبه، فصلاحيات نائب السلطنة في مصر أكبر من صلاحياتهم فهو كما عبر عنه القلقشندي «السلطان الثاني» . (٢)

أما رواتب النواب فلم تكن ثابتة، فقد ذكر المقرئ أن راتب سودون نائب دمشق كان (٥٠٠٠٠) دينار، وراتب الأمير جلبان نائب دمشق (٢٠٠٠٠) دينار، وراتب يشبك الموساوي نائب طرابلس كان (١٠٠٠٠) دينار. (٣)

ج- الأتابك :

الأتابك (٤) هو القائد العام لجيوش الدولة، وقد أطلق السلطان ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي (٤٦٥ — ٤٨٥ هـ / ١٠٧٢ — ١٠٩٢ م) لفظ أتابك على وزيره نظام الملك، حين فوض إليه تدبير أمور المملكة سنة (٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م) ولقبه بعدة ألقاب من بينها هذا اللقب. (٥)

^١ الأنصاري : المرجع السالف، ص ١٧٩.

^٢ القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤ ، ص ١٧.

^٣ سبانو : المرجع السالف، ص ١٣٨.

^٤ أتابك : لفظ تركي مركب من كلمة (أطا) بمعنى أب وكلمة (بك) بمعنى السيد أو الأمير، فيكون الأتابك هو السيد الأب أو الأمير الأب أي أب الأمراء، القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤ ص ١٨ ، حسن : المرجع السالف ص ٢٢٣ .

^٥ القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤، ص ١٨ ، حسن : المرجع السالف، ص ٢٢٣.

وكان لقب أتابك يطلق عند السلاجقة على المؤدب أو المربي أو الوصي، ثم أصبح من ألقاب التشريف التي تخلع على كبار الأمراء، حتى غدا في عصر المماليك لا يطلق إلا على قائد العسكر. (١)

وكثيرا ما اغتصب الأتابك عروش أبناء أسيادهم، وخاصة القصر — الصغار — فإنه كان يصبح ألوبة في يد أتابك الجيش، يتحكم فيه كيفما شاء، كما فعل الأمير زين الدين كتبغا المنصوري عندما استبد بالسلطان الناصر (٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م) في سلطنته الأولى ، الذي استحوذ على السلطة وأعلن نفسه سلطانا سنة (٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م). (٢)

د - الولاة:

كان الولاة يختارون دائما من بين الأمراء، ليقوموا بوظيفة المحافظ اليوم في الأقسام الإدارية، وكان أكبر هؤلاء شأنًا ومكانة هو والي القاهرة، الذي عهد إليه بالإشراف على العاصمة وتدبير شؤونها، وحماية أهلها من عبث المفسدين ومثيري الفتن. (٣)

وكذلك كان من اختصاص الولاة مراقبة أبواب المدن والدفاع عنها، ولم يكن بإمكان الوالي النوم خارج المدينة إلا بمرسوم خاص، خوفاً من حريق أو حدوث خطر مفاجئ على المدينة. (٤)

^١عاشور : العصر المماليكي ، المرجع السالف، ص ٢٦٢ .

^٢حسن : المرجع السالف، ص ٢٢٤ ، عاشور : العصر المماليكي ، المرجع السالف،

ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

^٣عاشور: العصر المملوكي، المرجع السالف، ص ٣١، عاشور نظم الحكم والإدارة، المرجع السالف، ص ٢٦٣.

^٤زيتون: المرجع السالف، ص ١٣١ ، ١٣٢.

وكان من مهام الوالي أنه إذا تفشى شرب الخمر أسرع إلى مناطق عصر الخمر في القاهرة لمعاقبة أصحابها ومصادرة خمرهم، وإذا نشأ تعاظم الحشيش كافح الوالي مزارع المخدرات وأحرق منتجاتها. (١)

وكانت تدق للوالي طبلخاناه وكان يكتب له مرسوم بالولاية. (٢)

وهذا يدل على مدى أهمية متولي هذه الوظيفة ومكانته بين موظفي الدولة المملوكية.

و- الوزير:

وهو الموظف الأول في ديوان النظر، فهو المتحدث للملك في أمر مملكته. (٣)

والمسؤول عن تصريف شؤون الدولة المالية، إذ كان ينوب عن السلطان في العديد من النواحي الإدارية، ومن الملاحظ أن الوزير في عصر المماليك كان دائماً من أرباب الأقالام لا السيف.

وبالإضافة إلى عمله الإشراف على الأمور المالية كان له الحق في تولية وعزل المباشرين القائمين بالجباية. (٤)

وبالرغم من ذلك فقد احتل المرتبة الأولى بين موظفي الدولة المدنيين من أرباب الأقالام، وكانت مشاهرته ٢٥٠ ديناراً جيشيه (٢٥٠٠ درهم). (٥)

^١عاشور: المرجع السالف، ص٣٢، عاشور: المرجع السالف، ص ٢٦٤.

^٢زيتون: المرجع السالف، ص ١٣٢.

^٣القلقشندي: المصدر السالف، ج ٥، ص ٤٣٧.

^٤ابن خلدون: المقدمة، المصدر السالف، ص٢٤٢.

^٥عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ١٤١.

إلا أن نفوذ الوزير قد تضائل عما كان عليه زمن العباسيين أو الفاطميين بمصر وذلك لأن وظيفة نائب السلطنة حلت محل وظيفة الوزير في شؤون الدولة. (١)

و بقي للوزير شيء يسير جداً من النواحي، والتحدث في المكوس وبعض الدواوين، ومصارف المطبخ السلطاني والسواقي وأشياء أخرى، وإليه مرجع ناظر الدولة، وشاد الدواوين، وناظر بيت المال، وناظر الأمراء ومستوفي الدولة وناظر الجهات. (٢)

ويذهب أحد المؤرخين عن تراجع دور الوزارة حيث قال: «ولكن في هذه المدة تقدمت عليها النيابة وتأخرت الوزارة وتقهقرت، فصار المتحدث فيها كناظر المال لا يتعدى الحديث في المال ثم أن السلطان أبطل هذه الوظيفة». (٣)

ومن الجدير ذكره أن راتب الوزير في الدولة المملوكية قد قل عما كان عليه زمن الفاطميين حيث كان راتب الوزير الفاطمي شهرياً خمسة آلاف دينار. (٤)

هـ-نظار الدواوين وكتائبهم .

كان راتب النظار سبعين ديناراً، بينما وصل راتب أقل مباشر في الدواوين إلى خمسة دنانير (٥).

أما باقي المباشرين فكان أكبرهم يحصل على خمسين دينار، بالإضافة إلى الرواتب اليومية.

أما الكتاب، فكانوا يستلمون أرزاقاً شهرية من مالية وعينية، إذ كانت الدولة الإسلامية في العصور الوسطى ترعى موظفيها، فكان أعيان الكتاب يستلمون مبلغاً وقدره

^١ العمري: المصدر السالف، ص ٥٢، المقرئزي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٥.

^٢ المقرئزي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٤.

^٣ السيوطي: حسن المحاضرة، المصدر السالف، ص ١٣٠.

^٤ ماجد: المرجع السالف، ص ٥٣.

^٥ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٢١.

خمسون ديناراً ورواتب جارية من الخبز واللحم والتوابل والزيت والسكر والشمع والعليق للدواب، وحتى الكسوة غير ما يقدم في المناسبات والأعياد (١).
فقد كان عماد الدواوين من طبقة الكتاب (٢) كما أن حذف الكتابة كان يؤهل صاحبها إلى أكبر وظائف الدولة وحتى منصب الوزارة .
ومن الملاحظ أن معظم الكتاب لم يكونوا من الأتراك (المماليك) بل من العرب (المصريين) لأنهم أعلم بشؤون إدارة بلادهم ولأن المماليك كانوا مشغولين بالحرب والرياسة.

ز-الكشاف:

تقرر رواتب الكشاف والولادة سنة (٧١٥هـ / ١٣١٥م) حينما قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بإجراء (الروك) على أن يكون مرتب الكشاف عشرين ألف دينار، كل دينار بثمانية دراهم، كما جعل مرتب الولاية من العشرات خمسة آلاف دينار، كل دينار بسبعة دراهم (٣) أما أجناد الوالي من كانت وظيفته إدارية، وهي جمع الأموال والمغارم المفروضة على الفلاحين وهم من عرفوا بالأجناد (البلاصية). (٤)

و - القضاة:

لقد أولى سلاطين المماليك القضاة والعدالة جانباً كبيراً من اهتمامهم وعنايتهم.

^١ ماجد: المرجع السالف، ص ٥٣.

^٢ ابن خلدون: المصدر السالف، ص ١٩٢.

^٣ بجر، مجدي عبد الرشيد: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك، المرجع السالف، ص ٤٢.

^٤ البلاصية: الذين كانوا يعيشون من أوباش الأجناد وأراذلهم: ابن تغري بردي، المصدر السالف، ج ١٥، ص ١٨٧.

وكان أهم تغيير أدخله السلطان الظاهر بيبرس في النظام القضائي، هو أنه لم يشأ أن يترك قاضي القضاة الشافعية يتحكم وحده في جميع الشؤون القضائية، لما في ذلك من إجحاف ببقية المذاهب ولذلك عين سنة (٦٥٣هـ/١٢٥٦م) أربعة من قضاة القضاة، يمثلون المذاهب الأربعة على أن يحتفظ قاضي قضاة الشافعية بالإشراف على أموال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال.^(١)

كان مرتب القاضي الذي كان ينتمي إلى فئة العلماء والذي كان يتقاضى مرتبه (مشاهرته) من الإدارة السلطانية مباشرة لا يزيد عن خمسين ديناراً جيشيه (٥٠٠ درهم).^(٢)

هذا بالإضافة إلى ما يعود على قضاة النواحي من الأوقاف والأحباس المرصدة للجوامع وعلماء الدين في النواحي.^(٣)

أما قضاة الريف فمن المؤكد أنها كانت أقل بكثير عن خمسين ديناراً، ولا نعرف هل كانت هذه المرتبات والعوائد كافية، لكي يتولى هؤلاء القضاة هذه الوظيفة بالرشوة؟ أم أنهم كانوا يعوضون هذه الرشاوى من عظام الفلاحين وعامة الناس.^(٤)

والملاحظ أن الرشوة قد دخلت هذه الوظيفة الجليلة، التي كان لها مكانة رفيعة، والتي تحتاج إلى نزاهة وعدالة لإنصاف المظلوم ورفع الظلم عن الناس، فقدسية القضاء، كثيراً ما ضاعت في دولة المماليك، بسبب التزاع على الحكم فيما بينهم وتكالبهم على مصالحهم لذلك وجد كثيراً من القضاة الصالحين يعزلون أنفسهم .

ومن ناحية أخرى وجد قضاة آخرون يرتكبون جرائم خلقية ويقبلون الرشوة.^(٥)

^١عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ١٥٢.

^٢العمرى : مسالك الأبصار، المصدر السالف، ص ٥٢، المقرئى : المصدر السالف ، ج ٣، ص٧٢٦.

^٣بحرى : القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك، المرجع السالف، ص ٦٤.

^٤بحرى : المرجع السالف، ص ٦٤.

ي - رواتب علماء الدين :

لقد كان لعلماء الدين شأنًا كبيراً وملموس في عصر المماليك، وخاصة السلاطين وذلك لأنهم أحسوا بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها، فكانوا بحاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم ويستعينون بها على إرضاء الشعب، فلم يجدوا أمامهم سوى فئة العلماء، بحكم ما للدين ورجاله من قوة وأثر في اكتساب الرأي العام في البلاد. (٢)

لذلك كان العلماء يعيشون في رغد من العيش والرفاهية، ويعطيهم السلطان أراضي معفاة من الضرائب وكانوا ينظرون على أوقاف معفاة أيضاً من الضرائب، وكانوا موضع الاحترام من السلطان ومن ممالكه، وكان العلماء هم الصلة الروحية التي تربط السلطان بالشعب، بينما كان الموظفون الصلة المالية بينه وبين الشعب. (٣)

وكان يأتي في مقدمة علماء الدين المسلمين الخطيب الذي (يخطب بالناس ويذكرهم في الجمع والأعياد) إلى جانب الإمام الذي يؤم الناس في الصلوات الخمس، بالإضافة إلى الفقيه الذي يعلم الناس أمور دينهم .

ولم يكن لهؤلاء مرتب عيني، وإنما كما تقدم ذكره كان تخصص لهم قطعة أرض زراعية من الأوقاف الموقوفة على هذه الجوامع المعفاة من الضرائب. (٤)

^١ ماجد : المرجع السالف، ص ١٠٦.

^٢ بهجت : أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي ، المرجع السالف ص ٢٧٢.

^٣ جرجس، فوزي: (دراسات في تاريخ مصر السياسي في العصر المملوكي) مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٥٨ ، ص ١٧.

^٤ بجر : المرجع السالف، ص ٢٨٥.

ف - رواتب المدرسين :

المدرس هو الاسم الذي يطلق على من يقوم بإلقاء الدروس، أما الأستاذ فليس

إلا من ألقاب التشريف.^(١)

وكانت وظيفة التدريس بالمدرسة جليلة القدر، يخلع السلطان على صاحبها

ويكتب له توقيعان في ديوان الإنشاء يختلف باختلاف المادة التي يدرسها المدرس إن

كانت تفسيراً أو حديث.^(٢)

وقد خصص للمدرسين والطلبة مبالغ مالية أجريت عليهم شهرياً ، بالإضافة إلى

المعونات العينية، وكان لذلك الأثر الواضح في استمرار نشاط المدرسة.^(٣)

والملاحظ أن أجور المدرسين ومرتباتهم قد خضعت لعوامل مختلفة، منها مقدار

الخراج الذي يرد من الأوقاف المرصودة على هذه المدارس، ومنها أهمية من يقوم

بالتدريس في هذه المدارس.^(٤)

وقد اختلفت المرتبات ما بين مدرسة وأخرى، ففي مدرسة الظاهر بيبس كان

يعطى لكل مدرس مئة وخمسون درهماً في الشهر ولكل معيد^(٥) أربعون درهماً،

وللفقهاء أعلاهم عشرون درهماً وأدناهم عشرة دراهم، ولكل مقرئ خمسة وعشرون

درهماً، وللبواب عشرون درهماً.^(٦)

^١العريبي ، السيد الباز: (الشرق الأدنى في العصور الوسطى (١) (الأيوبيون) ، دار النهضة للطباعة والنشر، ط١، ص ٢٢٣.

^٢عاشور: (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك) المرجع السالف ، ص ١٦٠.

^٣النهار: الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، المرجع السالف، ص ١٧٧.

^٤العريبي: المرجع السالف، ص ٢٢٥.

^٥المعيد: هو أقل رتبة من المدرس ، وأعظم درجة من عامة الطلبة وهو الذي يقوم بإعادة الدرس الذي ألقاه الشيخ على الطلبة ،العريبي: المرجع السالف، ص ٢٢٤.

^٦النهار : المرجع السالف، ص ١٧٧ .

ورتب في القبة المنصورية لمدرس التفسير منه ثلاث وثلاثون درهماً وثلث درهم في كل شهر، وللمعيد أربعون درهماً ، وللطلبة وعدتهم ثلاثون نفرًا في كل شهر ثلاثمائة درهم، وكذلك لمدرس الحديث ومعيده وطلبته ورتب لخازن الكتب أربعون درهماً. (١)

والملاحظ انه إذا عين شيخ في التدريس بإحدى المدارس، فإنه يأخذ ما هو مقرر له في شروط الوقف من مرتب شهري يصل في المتوسط إلى أربعين ديناراً، عدا مقادير الخبز واللحم التي تصرف له يومياً، أما بالنسبة للطلبة فلم يكن التعليم في ذلك العصر مجانياً فحسب، بل كفل لهم أيضاً المسكن والكساء، فضلاً عما مقرر لهم من مقررات نقدية وعينية، تصرف في كل شهر من شهور الأهلة وفق شروط الواقف. (٢)

ثالثاً- رواتب بعض موظفي القصر السلطاني

كان السلطان يقيم ومعه أسرته وحاشيته ورجال بلاطه في القلعة في القاهرة، وقد فاق بلاط المماليك بلاط كل من الفاطميين والأيوبيين، من حيث الفخامة والعظمة وتطلب القيام بأعمال البلاط السلطاني في عصر المماليك وجود عدد كبير من الأشخاص، الذين يقومون بالأعمال المختلفة، فضلاً عن عدد كبير من الجواري والنساء، كما أن بلاط السلطان يعج بكثير من الموظفين، يتفاوتون في درجاتهم لم يسبق ظهورهم في أي بلاط إسلامي. (٣)

^١ النهار : المرجع السالف، ص ١٧٧.

^٢ عاشور : المرجع السالف، ص ١٦٤.

^٣ زيتون: المرجع السالف، ص ١٢٧.

ولعله أهم موظفي البلاط السلطاني هم :

١- الاستادار: وهذا الاسم يتركب من كلمتين فارستين: أولاهما ومعناه : السيد أو الكبير وثانيهما دار بمعنى ممسك ، وبذلك يكون المقصود من كلمة استادار الذي يتولى قبض المال (١)، وكان الاستدار أحد موظفي القصر السلطاني، ويشرف على شؤون البيوت السلطانية كلها من الحوائج خاناه، والشراب خاناه، والطست خاناه، والفراش خاناه، والحاشية والغلمان، وله مطلق التصرف في استدعاء ما يحتاجه من بيت السلطان من النفقات والكساوي وله الحق في تأديب خدام السلطان. (٢)

٢- الخازندار: وهذا الاسم يتركب من كلمتين: أولاهما عربية وهي خزانة أي ما يخزن فيه وثانيهما فارسية وهي دار، فيكون الخازندار هو ممسك الخزانة، الخازندار هو المشرف على خزائن السلطان من نقد وأمتعة، وهو يقوم بحفظ ما يأمر الاستدار بجلبه إلى البيوت السلطانية من المؤن الكساوي، والصوف منه على قدر حاجة تلك البيوت، فهو بذلك بمثابة مدير مخازن البيوت السلطانية مثل خزائن القماش المذهب والحريز، وكذلك ضبط الوارد والمنصرف.

وكان مكلف بحمل كيس المال المقرر للصدقة وتوزيعه على الفقراء والمحتاجين عند ركوب السلطان في الموكب. (٣)

وقد قال القلقشندي: «موضوعها التحدث في خزائن الأموال السلطانية من نقد وقماش وغير ذلك» (٤).

٣- المهمندار: يتركب هذا الاسم من كلمتين فارستين أولهما: مهمن ومعناها الضيف والثانية دار فيكون المهمندار هو ممسك الضيف ، أي المكلف بخدمة الضيف

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٥ ، ص ٤٢٩ ، زيتون ، المرجع السالف، ص ١٢٧ .

^٢ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٢٧ .

^٣ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

^٤ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٠٢ .

والسهر على راحته (١) والتأكد من تلبية طلباتهم وحاجاتهم، كما يعد المسئول عن تحديد موعد مقابلة السلطان لهم. (٢)

وقد قال القلقشندي عن وظيفة المهندار: «وموضوعها تلقي الرسل الواردين وأمرء العربان وغيرهم من أهل المملكة وغيرها». (٣)

٤- الجاشنكير: وهو المسئول عن الأسمطة السلطانية مع الاستادار، قال القلقشندي:

«موضوعها التحدث في أمر السماط مع الاستادار، يقف على السماط مع استدار الصحبة وأكبرهم يكون من الأمراء المقدمين». (٤)

وهذا الاسم يتركب من كلمتين فارسيتين : أولهما: جاشنا ومعناها الذوق والثانية كير ومعناها المتعاطي، فيكون الجاشنكير (الذي يذوق) ومن هنا كانت وظيفة الجاشنكير تذوق الطعام والشراب قبل تقديمه للسلطان، وذلك خوفاً من أن يتمكن أحد من دس السم له في طعامه أو شرابه. (٥)

٥- استادار الصحبة: قال القلقشندي: «وموضوعها التحدث عن المطبخ السلطاني والإشراف على الطعام والمشى أمامه والوقوف على السماط» (٦).

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٢٨.

^٢ الأنصاري : المرجع السالف ، ص ١٨٢.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٠٣.

^٤ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٠٢.

^٥ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٢٨.

^٦ القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤ ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

وهو يرأس الحوائج خاناه (١) ويشرف على المطبخ السلطاني وموظفيه، ويخاطب السلطان في كل ما يتعلق بالأطعمة الخاصة بالسلطان، كما كان يسير أمام الطعام حتى يوضع على المائدة السلطانية، ويقف بجانب السماط، كما عهد إلى صاحب هذه الوظيفة الإشراف على ما يحتاجه السلطان من الأدوية والعقاقير، والتحدث إلى الأطباء في هذا الشأن . (٢)

وقد بلغ راتب الحوائج خاناه في أيام الملك العادل كتبغا (٦٩٤ — ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م) كل يوم عشرين ألف رطل من اللحم، وراتب البيوت والجريات غير أرباب الرواتب في كل يوم سبعمائة أردب قمح ، وكتب أوراق بكلف الدولة في سنة (٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م) فبلغت في السنة ثلاثين ألف ألف درهم، منها مصروف الحوائج خاناه في كل يوم اثنان وعشرون ألف درهم.(٣)

٥ - شد الشراب خاناه :

وهو المسؤول عن المشروبات والفاكهة الخاصة بالسلطان وأسرته، قال القلقشندي: «وموضوعها التحدث في أمر الشراب خاناه السلطانية وما يحمل إليها من السكر والمشروب والفواكه وغير ذلك». (٤)

وقد كان السكر يستهلك بكميات كبيرة في القصر السلطاني، وينفق على هذه المادة أموالاً كثيرة مما يدل على البذخ والترف الذي كان سائداً في قصور المماليك، فقد ذكر المقرئ في مصروف الشراب خاناه من السكر في أيام سلطنة

^١ الحوائج خاناه : منها يصرف اللحم والراتب للمطبخ السلطاني والدور السلطانية ورواتب الأمراء والمماليك السلطانية وسائر الجند والمتعممين، وكذلك توابل الطعام للمطبخ السلطاني والدور السلطانية، القلقشندي : المصدر السالف، ج٤، ص ٢٨١ .

^٢ حسن : تاريخ المماليك البحرية ، المرجع السالف، ص ٣٢٢ .

^٣ المقرئ : المصدر السالف، ج٣، ص ١٠٨ .

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ، ج٤ ، ص ٣٠٢ .

الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ — ٦٩٤ هـ / ١٢٩٣ — ١٢٩٤) حيث قال: « وبلغ في أيام الناصر محمد بن قلاوون راتب السكر في شهر رمضان خاصة ألف قنطار، ثم تزايد حتى بلغ في شهر رمضان سنة خمس وأربعين وسبعمائة ثلاثة آلاف قنطار ». (١)

كما كانت تحفظ فيها أيضا الأواني النفيسة التي تستخدم في تقديم أنواع الشراب للسلطان وزائريه . (٢)

٦- الزمام دار :

وهو تحريف من الزنان دار، وهي لفظة فارسية، أحدهما: زنان ومعناها النساء وثانيهما دار فيكون المعنى ممسك النساء، ولهذا يشرف الزمام دار على شؤون الحرم السلطاني . (٣)

وعلى هذا فصاحب هذه الوظيفة كان ينتقي بعناية خاصة، بحيث يكون رجلاً كبيراً ذو هبة واحترام وهذا ما عبر عنه أحد المؤرخين عن صاحب هذه الوظيفة بقوله: « وصاحبها من اكبر الخدام ». (٤)

٧- البندقدار :

يتركب هذا الاسم من كلمتين فارسيتين : أولهما بندق ومفردها بندقية، والثانية دار ومعناها ممسك : فيكون البندقدار هو حامل البندقية، وهو الذي يحمل جرارة البندق

^١ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ١٠٨ .

^٢ حسن : المرجع السالف ، ص ٢١٢ .

^٣ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٢٨ .

^٤ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .

خلف السلطان عند خروجه للصيد، وهو الرصاص أو الطين أو الحجر الذي يرمي بقوس تعرف باسم قوس البندق . (١)

٨- أمير أخور :

يتركب هذا الاسم من كلمتين فارسيتين :إحدهما أمير، والثانية (أخور) وهي كلمة فارسية معناها المذود أو المعلق، وبذلك يكون أمير المذود، الذي تأكل فيه الخيل أو أمير المعلق، وكانت وظيفته من الوظائف الهامة في القصر السلطاني، كما كان للفروسية من الاهتمام الأول في حياتهم الخاصة والعامة.(٢)

وهي من الوظائف التي أنشأها الظاهر بيبرس، وقد كان صاحب هذه الوظيفة يقيم في إصطبل السلطان حيث يدير شؤونه وشؤون الخيل، قال القلقشندي:«وهو الذي يكون ساكنا بإصطبل السلطان». (٣)

١٠ - الخوان سلار:

ويتركب هذا الاسم من كلمتين أولهما : معربة وهي خوان وهو ما يؤكل عليه، والثانية سلار وهي فارسية ومعناها المقدم، فيكون هذا الاسم بمعنى مقدم الخوان، وكان عمله إعداد الموائد السلطانية وتنظيمها والخدمة مع رجاله عليها أثناء الطعام، وكان يتولى أمر مد السماط الخاص بالسلطان وتقطيع اللحم وسقي الشراب بعد الانتهاء من الأكل، ورفع الخوان ويساعده موظفان أحدهما يعرف باسم (الساقي) والثاني باسم (المقدار)

^١زيتون : المرجع السالف ، ص ١٢٩ .

^٢زيتون: المرجع السالف، ص ١٢٩ .

^٣القلقشندي: المصدر السالف ، ج ٤، ص ٢٩٨ .

وقد سمي بهذا الاسم لأنه كان يتصدى لخدمة المطبخ وموجداته وحفظها، ولكثرة تعاطيه لمرق الطعام عند رفع الخوان. (١)

١١- إمرة شكار:

وصاحب هذه الوظيفة هو المسؤول عن الجوارح السلطانية من الطيور وغيرها، والصيد السلطانية وأحواش الطيور. (٢)

١٢- الجمدار:

وهو الذي يمشي في المواكب السلطانية عن يمين السلطان حاملاً دبوساً له رأس ضخم مذهب، على أن يتجه نظره إلى السلطان من أول خروج الموكب حتى انفضاضه. (٣)

١٣- الجاندار:

وهو الذي يستأذن على دخول الأمراء للخدمة السلطانية، ويدخل أمامهم إلى السلطان، ويقدم البريد مع الداودار وكاتب السر، وإذا أراد السلطان تعزيز أحد أو قتله، كان ذلك يتم على يد صاحب هذه الوظيفة. (٤)

١٤- البازدار:

ومن اسمه يستدل على صاحب هذه الوظيفة، فهو الذي يحمل طيور الصيد من الجوارح وخاصة الباز للسلطان. (٥)

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٢٩ .

^٢ القلقشندي: المصدر السالف ، ج ٤ ، ص ٣٠٤ .

^٣ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٢٩ .

^٤ القلقشندي: المصدر السالف ، ص ٢٩٨ ، زيتون ، المرجع السالف، ص ٩٢٩ .

^٥ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٢٩ .

١٥ - الشمقدار:

وهو الذي يقوم بحمل نعل السلطان والحفاظ عليه. (١)

١٦ - الحرس السلطاني:

كان يتولاه المماليك الخاصة بالسلطان، وهم المماليك السلطانية وقد كانوا أعظم الجنود شأنًا وأرفعهم قدرًا وأقربهم من السلطان، وكانوا يتناوبون اليوم كله نهاراً أو ليلاً في خدمة القصر السلطاني، ويرأس كل نوبة أمير كبير يطلق عليه (رأس نوبة) وكان لهذا الحرس أهمية خاصة في المواكب الرسمية عند خروج السلطان .

والملاحظ تنوع هذه الوظائف في الدولة المملوكية وكثرتها، وقد قال المقرئزي:

« جميع هذه الوظائف أكسبت السلاطين رونقاً وبهاء وعظمة ». (٢)

وقد تحملت الدولة المملوكية أعباء هؤلاء الموظفين، بحيث أنفقت عليهم الأموال الكثيرة التي تعددت واختلفت، من أموال نقدية وعينية إضافة إلى الإنعامات والهدايا، التي كانت تقدم في المناسبات الخاصة والعامة.

حيث كان لموظفي الدولة المملوكية على اختلاف طبقاتهم رواتب (جامكيات) مشاهرة، كل حسب رتبته وعمله الذي يقوم به .

إضافة إلى رواتب جارية في كل يوم وكل سنة من اللحم والتوابل والخبز والشعير لعليق الخيل والزيت ولبعضهم الشمع والسكر والكسوة في كل سنة،

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٢٩ .

^٢ الأنصاري: المرجع السالف، ص ١٨٣ .

كذلك لجميع ممالك السلطان، وذوي الوظائف من الجند مع تفاوت مقادير ذلك، بحسب مراتبهم وخصوصيتهم عند السلطان وقربهم إليه. (١)

أما الإنعامات فهي تتبع الرواتب، ولها أوقات معينة ومناسبات خاصة، سواء مناسبات سنوية مثل التنصيب أو وفاء النيل أو العيدين، أو أن تكون طارئة مثل النصر في معركة أو الشفاء من مرض، أو السلامة من مؤامرة، أو ولادة ولد للسلطان، أو طهور ابنه، أو زواج ابن أو ابنة، وغير ذلك من المناسبات المفاجئة. (٢)

فهذه الإنعامات كان ينفق عليها أموالاً طائلة، وقد شكلت عبء كبير على كاهل الدولة المملوكية.

رابعاً- الإنعامات والتشريف.

وقد ذكر القلقشندي كثرة النفقات في الإنعامات من قبل السلاطين حيث قال: «ولصاحب مصر في ذلك اليد الطولى حتى بقي بابه سوقاً ينفق فيه كل مجلوب، وينظر الناس إليه من كل قطر حتى كاد ذلك ينهك المملكة ويودي بمتحصلاتها عن آخرها، من كثرة الإحسان». (٣)

وتكون هذه الإنفاقات على خمسة أصناف أولها :

١- تشريف أرباب السيوف .

كان التشريف في العصور السابقة للعصر المملوكي، غالباً عبارة عن ثوب يلبسه الحاكم نفسه ويعطيه كهدية بعد أن يخلعه من فوق جسده، وكان هذا التصرف يعتبر أصلاً بمثابة وعد شخصي بالأمان، أكثر منه رمزاً للتكريم ثم أصبحت خلعة التشريف في

^١ القلقشندي: المصدر السالف ، ج ٤ ، ص ٣٥١ ، ماجد : المرجع السالف ، ص ٥٣، العريني: المرجع السالف، ص ٢٠١، مبارك : الخطط التوفيقية ، المرجع السالف ، ص ١٣٤ .

^٢ سبانو : المرجع السالف، ص ١٣٨ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٤ ص ٣٥٣ .

القرن الرابع عشر بمثابة هدية شائعة، إلى حد أنه أمكن لموظفي الدولة اعتبارها حقاً مكتسباً كمرتباتهم سواء بسواء.^(١)

وكانت التشاريف في العصر المملوكي على طبقات، أعلاها ما هو مختص بالأمرء المقدمين من النواب وغيرهم .^(٢)

ولم تكن تلك التشاريف قاصرة على الأمرء وطوائف الجند، بل كانت متعددة إلى أصحاب الأقاليم والقضاة على طبقاتهم، والعلماء والخطباء على اختلافهم، وكانت التشاريف تصرف من الخزانة السلطانية التي محلها بالقلعة، ولها ناظر من القضاة الأعلام، وكانت العادة أن الخلعة إذا بليت أعيدت للخزانة، وصرف بدلها .

ومن نُظر إلى هذه الخلع والتشاريف، وشاهد ما بها من الزركش والجواهر والذهب رأى أن الخلعة الواحدة تفوق الحد من المصاريف والنفقات .^(٣)

وقد ذكر لنا عدد من المؤرخين في وصف هذه الخلع حيث قالوا : فخلع أكابر ذوي المئين منهم الأطلس^(٤) الأحمر والرومي وتحتة الأطلس الأصفر الرومي، وعلى الفوقاني طرز زركش^(٥) ذهب، وتحتة سنجاب وكلوته^(٦) زركش مذهب وكلايب

^١ ماير (ل . p) : الملابس المملوكية ، ترجمة صالح الشيتي مراجعة وتقديم : د. عبد الرحمن فهمي، محمد الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص ١٠١ .

^٢ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٤ ، ص ٣٥٣ .

^٣ مبارك: المرجع السالف ، ص ١٣٤ .

^٤ الأطلس: نوع من الحرير ، دهمان : المرجع السالف ، ص ١٨ .

^٥ الزركش: زركشة : طرز الثوب من حواشيه بخيوط الذهب ، وزركش الثوب أي زحرفه، وقد تكون لجميع الثوب دهمان : المرجع السالف ، ص ٨٦ .

^٦ كلوته: الثياب الداخلية ولاسيما السروال الداخلي، وهو عامية مأخوذة من الفرنسية والانكليزية دهمان: المرجع السالف، ص ١٣١ .

(١) ذهب، وشاش لانس رفيع موصول به في طرفيه حرير أبيض مرقوم بألقاب السلطان، مع نقوش باهرة من الحرير الملون مع منطقة ذهب.

ودون هذه المرتبة في الخلع، نوع يسمى الطرد وحش، يعمل بدار الطراز بالإسكندرية وبمصر وبدمشق، وهو مجوخ جاخات كتابة بألقاب السلطان وجاخات طرد وحش أو طير . (٢)

أما الوزراء والكتاب، فأجل ما كانت خلعهم كنجي أبيض مطرز برقم حريري ساذج وسنجاب وقندس ويطن القندس بالسنباب، وتملاً الأكمام به وتحت كنجي أخضر، وبقيار (٣) كتان من عمل دمياط، مرقوم، وطرحة، ثم دون هذه الرتبة عدم تبطين القندس بالسنباب، وإخلاء الأكمام منه، ودونها ترك الطرحة، ودون هذا أن يكون الفوقاني من نوع الكنجي لكنه غير أبيض، ودونه أن يكون الفوقاني في محرماً أبيض. (٤)
أما القضاة والعلماء فخلعهم من الصوف بغير طراز، ولهم الطرحة (٥) وأجله أن يكون أبيض وتحت أخضر، أما أهبة الخطباء فإنها السواد للشعار العباسي، وهي دلق (٦)

^١ كالليب: مفردا كلاب : وهو المشبك أو الأنزيم ، وأكثر استخدامه في تحلية الكلوتة، المقريري: الخطط ، المصدر السالف ج ٣ ، حاشية ص ٧٣٥.

^٢ العمري: المصدر السالف ص ١٣١ ، ماير: المرجع السالف، ص ١٠٦.

^٣ بقيار: كلمة فارسية معناها السجاد الأسود المصنوع من وبر الجمل ومعناه أيضاً : نوع من العمام الكبار يلبسها الوزراء وأصحاب القلم، دهمان : المرجع السالف، ص ٣٦، ٣٧.

^٤ العمري: المصدر السالف، ص ١٣٢ ، المقريري : الخطط ج ٣ ، ص ٧٣٥ ، ماير : المرجع السالف، ص ١٠٧.

^٥ الطرحة: ألبسة كان يتميز بها قضاة القضاء الشافعية والحنفية ، فتستر العمامة وتنسدل على ظهر القاضي، دهمان : المرجع السالف، ص ١٠٧.

^٦ دلق: إن مؤرخي العصر المملوكي يعنون بالدلق المدور أو المربع خلعه بفتحة للرقبة مدورة أو مربعة ، ماير: المرجع السالف ، حاشية ص ١٠٧.

مدور، وشاش أسود وطرحه سوداء، وينصب على المنبر علما أسودان مكتوبان بأبيض أو مذهب. (١)

وكانت هذه الخلع والتشريف تصرف في مناسبات عديدة منها:

- ١- عند اعتلاء السلطان لعرش السلطنة، فتشمل الخلع حينئذ سائر رجال الدولة (٢) فعند إقامة الأشرف كجك بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٤٢ هـ / ١٣٤٢ م) حيث خلع ألف ومائتا تشريف في وقت لعبه بالكرة. (٣)
- ٢- إذا ولي أمير أو موظف كبير فيخلع عليه تشريف (٤)، وإذا عين موظف لوظيفتين في وقت واحد، فعندئذ كان يتلقى ثوبين للتشريف. (٥)
- ٣- في عيد الفطر، كان يخلع على جميع أرباب الوظائف، من أمراء وموظفين وغلمان. (٦)

٤- وكانت توزع الخلع والتشريف أيضاً على السفراء الأجانب، محاكاة لطراز الزي المملوكي. (٧)

- ٥- وكذلك في دوران الحمل في شوال، يخلع على أرباب الوظائف بالحمل، كالقاضي، والناظر والمحتسب، والشاهد، والمقدمين ناظر الكسوة وغيرهم. (٨)
- ولم يكن السلطان وحده هو الذي تقتصر عليه عادة إهداء ثياب التشريف، إذ كان من المألوف أن يقوم بذلك الخلفاء أحياناً وأمراء البيت المالكة، والولاة، وكبار

^١ العمري: المصدر السالف ص ١٣٣، ماير: المرجع السالف، ص ١٠٧.

^٢ مبارك: المرجع السالف، ص ١٣٥.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٥٥.

^٤ المقرئزي: الخطط، ج ٣، ص ٧٣٨.

^٥ ماير: المرجع السالف، ص ١٠٨.

^٦ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٥٥، سبانو: المرجع السالف، ص ١٣٨.

^٧ ماير: المرجع السالف، ص ١٣٣.

^٨ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٥٦، سبانو: المصدر السالف، ص ١٣٨.

موظفي الدولة مع أتباعهم في المناسبات وخاصة عند تلقيهم بشارة بأخبار سارة منهم.

(١)

٢- الخيول:

لقد جرت عادة سلطان الممالك أن ينعم على أمرائه بالخيول مرتين في السنة .
المرّة الأولى: عند خروجه إلى مرابط خيوله، في أواخر أيام الربيع، فينعم على الأخصاء من أمرائه، بما يختاره من الخيول على قدر مراتبهم، وتكون خيول المقدمين منهم مسرجة ملجمة بكنائش من زركش، وخيول أمراء الطبلخانات عرياً من غير قماش .
أما المرّة الثانية: عند لعب الكرة بالميدان وتكون خيول المقدمين والطبلخانات مسرجة ملجمة بفضة يسيرة بلا كنائش، وكذلك يرسل إلى نواب الممالك الشامية وليس لأمرء العشرات في ذلك حظ، إلا ما يتفقددهم به على سبيل الإنعام (٢). وبخاصة المقربين من الأمراء المؤمنين والطبلخانات فلهم زيادات كثيرة، بحيث يصل إلى بعضهم المائة فرس في السنة. (٣)

وكان لخيول الأمراء في كل سنة إطلاقات أراض بالأعمال الجيزية لزرع القرط لخيولهم، من غير خراج وللممالك السلطانية البرسيم المزروع على قدر مراتبهم، وما يدفع إليهم من القرط، يكون بدلاً من عليق الشعير المرتب لهم في غير زمن الربيع، عوضاً عن كل عليقة نصف فدان من القرط القائم على أصله مدة ثلاثة أشهر. (٤)

^١ ماير: المرجع السالف ، ص ١١٢ .

^٢ القلقشندي : المصدر السالف ج ٤، ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، العمري: مسالك الأبصار : المصدر

السالف ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

^٣ العمري: المصدر السالف، ص ٩٦ .

^٤ القلقشندي: المصدر السالف ج ٤، ص ٣٥٧ .

والملاحظ كثرة الأموال التي أنفقت على الخيول، التي كانت توزع كالإنعامات وتشاريف، فضلاً عن شغف السلاطين أنفسهم في اقتناء الأصايل من الخيول، وقد خصص السلاطين وظيفة للقائمين على الخيول وعليقها والعناية بها، وأطلق عليها .

نظر الاصطبلات، قال المقرئزي: (هذه الوظيفة جليلة القدر، موضوعها الحديث في أموال الاصطبلات والمناخات^(١) وعليقها وأرزاق من فيها من المستخدمين).^(٢)

وأول من استجد هذه الوظيفة الملك الناصر محمد بن قلاوون، وكان أبوه المنصور قلاوون يرغب في خيل برقة أكثر من خيل العرب، بخلاف الناصر محمد، فإنه شغف باستدعاء الخيول من عرب آل مهنا وآل فضل وغيرهم، وكان جيد المعرفة بالخيل شياتها وأنسابها.^(٣)

فقد شغف الناصر محمد بشراء الخيل العربية الأصيلة، وبذل في شرائها أموال ضخمة.

حتى كان ثمن الواحد منها أحياناً ثلاثين ألف درهم، وقد قدر ثمن ما دفعه لبعضها في يوم واحد مليون درهم، وكان يخلع بعضها على الأمراء الذين يأنس فيهم الولاء والإخلاص لعرشه وعلى أفراد حاشيته المقرئين إليه.^(٤)

^١ المناخات: وهي حواصل الجمال وكان لهم من الجمال الكثيرة بالمناخات، القلقشندي، المصدر السالف ج ٣، ص ٥٤٩.

^٢ المقرئزي: الخطط: المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٧.

^٣ المقرئزي: الخطط: المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٨.

^٤ حسن: تاريخ المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ١٦٧.

وبسبب حبه للخيول وشغفه بها، بالغ في إكرام العرب، خاصة آل مهنا وآل فضل المتخصصين في إحضارها له، ولم يكن ييخل بأي ثمن حتى أتنه العرب بأجود الأنواع، ولم يبق طائفة إلا قادت إليه عناق خيلها.^(١)

كما جلب له أهل البحرين والحساء والقطيف وأهل الحجاز والعراق كرائم خيولهم، فدفعت لهم في الفرس من عشرة آلاف درهم إلى عشرين إلى ثلاثين ألف درهم، سوى ما ينعم به على مالكة من الثياب الفاخرة له ولنسائه.^(٢)

وقد بلغت عدة الخيول في أيام الناصر محمد، نحو ثلاثة آلاف فرس، وكان يعرضها في كل سنة ويروغ أولادها بين يديه، ومات الناصر عن أربعة آلاف وثمان مائة فرس، وترك زيادة على خمسة آلاف من الهجن الأصايل والنوق المهریات.^(٣)

ومن الواضح أن نفقات الخيول وتوابعها، كانت كبيرة جداً تكلف الدولة أموالاً ضخمة وتشكل عبئاً على خزینتها خاصة أيام الحن والمجاعات.

إلا أن السلاطين كان اهتمامهم كبيراً في الخيول واقتناءها، ولا عجب في ذلك فقد قام النظام المملوكي على دعامتين أساسيتين هما: الفارس والفرس وكان الاهتمام بهما كبيراً، فقد كان الظاهر بيبرس ينفق على دوابه ودواب من يلوذ به، في كل سنة ثمانمائة ألف درهم، وكانت خيوله تستهلك خمسة عشر ألف عليقة في اليوم الواحد أي ستمائة أردب.^(٤)

^١ الغيطاني (جمال): في عالم الخيول المملوكي، مجلة العربي القاهرة، العدد: ٢٨٤، يوليو (تموز) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢، ص ١٣٧.

^٢ المقريري: الخطط، المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٨.

^٣ المقريري المصدر السالف، ج ٣، ص ٧٢٩، ٧٣٠.

^٤ الغيطاني: المرجع السالف، ص ١٤٠.

٢-الكسوة والحوائص:

قد جرت عادة السلطان أن ينعم على مماليكه وخواص أهل المناصب من حملة الأقالام في كل سنة بكسوة في الشتاء وكسوة في الصيف، على قدر مراتبهم ومن عاداته أنه إذا ركب للعب الكرة بالميدان فرق حوائص (١) من ذهب على بعض الأمراء المقدمين، يفرق في كل موكب ميدان على أميرين بالنوبة، حتى على آخرهم في ثلاث سنين أو أربع بحسب ما تقع نوبته في ذلك. أما أمراء الشام فلاحظ لهم من الإنعام في أكثر من قباء واحد، يلبس في وقت الشتاء إلا من تعرض لقصد السلطان فإنه ينعم عليه بما يقتضيه حاله. (٢)

١- الإنعام والأوقاف:

لقد امتازت دولة المماليك الأولى بكثرة خيراتها، ورخائها إضافة إلى حياة البذخ والترف التي عاشتها في تلك الفترة، كما امتاز السلاطين بكثرة عطائهم وكرمهم، لأمرائهم والمقربين منهم، فبذلوا لهم الإنعامات والعطاءات، وقد قال القلقشندي: في ذلك «وأكثر الأوقات لا ضابط لعطائه إنما يكون بحسب مزية المنعم عليه عند السلطان وقربه منه، ولخاصة الأمراء المقدمين أنواع من الإنعامات كالعقارات والأبنية الضخمة، التي ربما أنفق على بعضها فوق مائة ألف دينار، وكساوي القماش المنوع، وفي أسفارهم في وقت خروجهم إلى الصيد وغيره من العلوفات والأموال». (٣)

^١ حوائص: جمع حياصة: هو حزام العسكريين الذي يسمى منطقة (mintaqa) وأطلق عليه فيما بعد اسم حياصة (Hiyasa) ماير: المرجع السالف، ص ٤٧.

^٢ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٥٨.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٢٥٨، ٣٥٩، سبانو: المرجع السالف، ص ١٤٠.

٢- المأكول والمشروب:

تجلت مظاهر العظمة والأبهة في بلاط السلاطين المماليك، الذين عاشوا حياة ترف وغنى قل مثيلها وأعظم دليل على ذلك، تلك الأسمطة التي كانت تمتد بالإيوان الكبير بدار العدل، في أيام المواكب والمناسبات العديدة ، حيث تقدم فيها مقادير ضخمة من اللحوم والدجاج والإوز ومختلف الأطعمة الفاخرة وما إلى ذلك .^(١)

وهذا ما ذكره القلقشندي في حديثه عن الأسمطة السلطانية حيث قال: «أعظم أسمطة هذا السلطان تكون بالإيوان الكبير أيام المواكب، إذا خرجت القضاة وسار أرباب الأقلام من الخدمة، مدَّ السماط بالإيوان الكبير من أوله إلى آخره بأنواع الأطعمة المنوعة الفاخرة». ^(٢)

ولم تقتصر الأسمطة على المواكب والمناسبات فقط، بل كانت هناك أسمطة تمتد بشكل يومي على شرف السلطان، يحضره عامة الأمراء.

قال المقرئزي : «وكانت العادة أن يمد بالقصر في النهار في كل يوم، أسمطة جليلة لعامة الأمراء خلا البرانيين، فبكرة يمد سماط أول لا يأكل منه السلطان ثم ثان بعده يسمى الخاص قد يأكل منه السلطان وقد لا يأكل، ثم ثالث بعده ويسمى الطارئ، ومنه مأكول السلطان». ^(٣)

أما في آخر النهار فيمد سمطان، الأول والثاني المسمى بالخاص، ثم إن استدعى بطارئ حضر، وإلا فلا، ما عدا المشوي فإنه ليس له عادة محفوظة النظام، وفي كل هذه

^١حسن : تاريخ المماليك البحرية ، المرجع السالف ، ص ٣٦٤.

^٢القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٤ ص ٣٥٩ .

^٣المقرئزي : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٦٧١ .

الأسمطة يؤكل ما عليها وفي كل هذه الأسمطة أيضاً يسقى بعدها المشروب من الأقسما
(١) السكرية عقب الأكل . (٢)

وقد كان يجلس السلطان على رأس الخوان، والأمراء يمينه ويسره على قدر
مراتبهم في القرب من السلطان، فيأكلون أكلاً خفيفاً ثم يقومون، ويجلس من دونهم
طائفة بعد طائفة ، ثم يرفع الخوان . (٣)

وقد بلغ مصروف السباط، في كل يوم من أيام عيد الفطر في كل سنة خمسين
ألف درهم، عنها نحو ألفين وخمسمائة دينار، تنهبه الغلمان والعامة . (٤)

وكانت جميع الحاجيات اللازمة للمطبخ السلطاني، كاللحوم والخضراوات،
والتوابل، والوقود والزيوت كانت تحفظ في بيت يعرف باسم الخوانج خاناه، كما كان
يحفظ ما يصرف في هذه الأصناف للدور السلطانية، وما هو مرتب للأمراء والمماليك
السلطانية، وسائر الجند وغيرهم من أصحاب الرواتب حسبما هو مدون في السجلات
المشتملة على أسماء المستحقين، ومقدار استحقاق كل منهم، وكان ثمن اللحم وحده
يبلغ ثلاثين ألف درهم في كل يوم . (٥)

وكان يتولى هذه الأسمطة موظف يسمى الجاشنكير، وعمله أن يأكل قبل
السلطان، خوفاً من أن يدس له السم ، في أكله أو شربه . (٦)

^١ الأقسما : نوع من الشراب المطيب والمحلى والمبرد ، دهمان: المرجع السالف، ص ٢١ .

^٢ القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٦٠ ، المقرئزي : المصدر السالف، ج ٣، ص ٦٧١ .

^٣ القلقشندي : المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٥٩ ، حسن : تاريخ المماليك، المرجع السالف،
ص ٣٦٤ .

^٤ المقرئزي : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٦٧١ .

^٥ حسن : المرجع السالف ، ص ٢١٢ .

^٦ نصار، (لطفي أحمد) : وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك في مصر، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٩٩ ص ٧٣ .

كما كانت تحفظ في الشراب خاناه، أصناف السكر والفواكه والشراب والحلوى والبلح والمياه المفيدة والسفوفات المسهلة والمقبضة والمبردة، كما كانت تحفظ فيها أيضاً الأواني النفيسة التي تستخدم في تقديم هذه الألوان للسلطان وزائريه.^(١)

وقد أخذت أحوال المطبخ تتسع شيئاً بعد شيء، حتى اتسعت جداً في سلطنة الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ — ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ — ١٢٩٣ م) ^(٢).

قال المقرئزي: واصفاً كثرة الطعام في مطبخ الأشرف خليل « حتى لقد ذكر جماعة من الأعيان أنهم أقاموا مدة سفرهم معه يرسلون كل يوم عشرين درهماً، فيشتري لهم بها مما يأخذه الغلمان أربع خوافق صيني، مملوءة طعاماً مفتخراً بالقلوبات ونحوها في كل خافقية ما ينيف عن خمسة عشر رطل لحم، أو عشرة أطيار دجاج سمان ». ^(٣)

وقد بلغ راتب الخوايج خاناه، في أيام الملك العادل كتبغا (٦٩٤ — ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م) كل يوم عشرين ألف رطل من لحم، وراتب البيوت والجرايات غير أرباب الرواتب في كل يوم سبعمائة أردب قمحاً . ^(٤)

أما راتب سباط الملك الناصر محمد بن قلاوون، فقد بلغ كل يوم وراتب مماليكه من اللحم ستة وثلاثين ألف رطل لحم في اليوم، سوى الدجاج والإوز والرمان والجدى المشوي وأنواع الوحوش كالغزلان والأرانب وغيره . ^(٥)

^١ حسن : المرجع السالف ، ص ٢١٢ .

^٢ عبد العزيز، نبيل محمد (المطبخ السلطاني زمن الأيوبيين والمماليك)، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، مصر، د.ط ، ص ٤٦ .

^٣ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ١٠٧ .

^٤ المقرئزي : الخطط ، المصدر السالف ج ٣ ، ص ١٠٨ ، عبد العزيز، المرجع السالف، ص ٤٦ .

^٥ عبد العزيز : المرجع السالف ، ص ٤٦ .

ومن الواضح كثرة الأموال التي كانت تصرف على المطبخ السلطاني يومياً، والتي غالباً ما كانت ترهق خزينة الدولة المملوكية، لما فيها من البذخ والترف الواضحين، من خلال كميات اللحوم التي توضع على الموائد السلطانية بشكل يومي، التي تصل إلى ثلاث أسمطة في النهار وثلاثة في آخره.

أما في المناسبات والأعياد فالأمر مضاعف بلا شك ، فلا عجب إذا علمنا أنه قد حمل من بلاد الصعيد في سنة (٧٠٠هـ / ١٣٠٠ م) برسم المطابخ المعمورة أغنام مائة ألف وعشرة ألف مائتي رأس.

وأنه قد عملت في سنة (٧٣٨ هـ / ١٣٣٨ م) أوراق بما على الدولة، بما فيها أمر المطبخ السلطاني فبلغت نحو مائتين وثمانين ألف درهم في الشهر . (١)
أما النفقات الكبيرة التي كانت تبذل فيها الأموال الضخمة في الدولة المملوكية ، والتي كان يتباهى السلاطين في الإنفاق فيها، تخليداً لذكراهم بكثرة عطائهم، كانت تتم في الأعياد والاحتفالات والمناسبات الدينية والقومية.

رابعاً- الأعياد والاحتفالات:

لقد اهتم الممالك اهتماماً كبيراً في الأعياد والمناسبات، وبذلوا فيها الأموال الكثيرة، وظهروا بها بمظاهر الأبهة والعظمة، فلم يكن يخلو شهر من أشهر السنة إلا وكان به احتفالاً بمناسبة دينية أو قومية وساعدهم على هذا كثرة الأموال والثروات التي بين أيديهم.

وتكمن أهمية دراسة الأعياد والاحتفالات في كونها تعكس لنا في أحيان كثيرة، الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. (٢)

^١عبد العزيز : المرجع السالف ، ص ٤٧ .

^٢النهار،عمار محمد: (العصر المفترى عليه عصر الممالك البحرية) مجموعة الكمال المتحدة، دار النهضة،دمشق،سوريا،ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ص ٨٠.

وكانت هذه الاحتفالات والأعياد العامة، منها ما هو ديني يرتبط بمناسبات دينية، ويشترك المسلمون في إحيائها ، ومنها ما هو قومي يشترك فيه جميع الناس مسلمون وغير مسلمون في الاحتفال بها.

١- عيد رأس السنة الهجرية:

كان المصريون يحتفلون بعيد رأس السنة الهجرية، في أول شهر المحرم من كل سنة فيطلع الخليفة العباسي والقضاة الأربعة إلى القلعة ليهنئوا السلطان بالعام الجديد^(١). ومن العادات التي ارتبطت بهذه المناسبة أن النساء كن يشتريْن اللبن، حتى تكون السنة بيضاء لا شر فيها، على ما كان شائعاً^(٢). وكان السلطان يخصص بهذه المناسبة أرزاقاً ومنحاً لأرباب الرواتب، وذلك لاستقبال السنة الهجرية في غرة محرم^(٣).

وقد حرص العلماء والتجار وعامة الناس، على تبادل التهنة أول محرم، وفي اليوم الأول من كل شهر عربي، كما اعتاد أصحاب السعة منح العطايا لكل وارد عليهم (يوم تهنئة الشهر).^(٤)

٢- عاشوراء:

وهو اليوم العاشر من محرم حيث اعتبره فقهاء عصر المماليك من المراسم الشرعية الرئيسة وقد اعتاد الناس في ذلك اليوم على التوسعة على الأهل والأقارب واليتامى والمساكين، حتى بلغ الأمر ببعض الأشياء أن يتصدق بألف دينار في يوم عاشوراء^(٥).

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٤٥.

^٢ قاسم (عبده قاسم): موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر المماليك في عصر المماليك، دار المعارف للطباعة والنشر سوسة ، تونس ، ص ٣٦.

^٣ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٤٥.

^٤ زيتون: المرجع السالف، ص ١٤، عاشور : المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ١٩٥ ، ١٩٦.

^٥ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٤٥.

وفي هذا اليوم أيضاً كان يذبح الدجاج ويطبخ القمح، وزيارة القبور وإطلاق
البخور.^(١)

٣- عيد المولد النبوي الشريف:

كان الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف يتخذ شكلاً من الفخامة والعظمة
يتناسب مع ما عرف عن تلك الفترة خلال حكم دولة المماليك البحرية، ومارافقها
من مظاهر الرفاهية والثراء التي استأثرت بها الطبقة الحاكمة.^(٢)
وكان يبدأ الاحتفال بعيد المولد النبوي في مطلع شهر ربيع الأول ويستمر حتى
الثاني عشر منه.^(٣)

ويبدأ الاحتفال بتلاوة أي الذكر الحكيم فيتعاقب المقرئون وكلما فرغ أحدهم
من التلاوة، أنعم عليه السلطان بخمسمائة درهم فضة، وبعد ذلك يأتي الوعاظ واحداً
بعد الآخر، وكلما فرغ أحدهم من الوعظ ناوله السلطان صرة فيها أربعمائة درهم
فضة، ومن كل أمير شقة حرير.^(٤)

وبعد صلاة المغرب تمد أسمطة الحلوى السكرية المختلفة الألوان فتؤكل وتخطفها
الفقهاء للتوسعة على أبنائهم، وامتازت الصحنون التي توضع على هذه الأسمطة
بالاتساع والكبر حتى أن أحد الفقراء، أخذ صحناً منها ووزنه فزاد على ربع قنطار .
(٥)

ثم إذا انتهى الطعام أخذ المنشدون في الإنشاد فيمدحون الرسول عليه الصلاة
والسلام، ويذكرون مولده حتى ثلث الليل .

^١ النهار: المرجع السالف ص ٨١ ، عاشور : المرجع السالف، ص ١٧٢ .

^٢ قاسم: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، المرجع السالف ، ص ٣٧ .

^٣ النهار : المرجع السالف ، ص ٨١ .

^٤ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٤٧ .

^٥ عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ١٩٨ .

وبعد ذلك يأتي الخليفة والقضاة والأمراء والجند فئة بعد الأخرى ليقبلوا الأرض أمام السلطان فينعم عليهم جميعاً، من الشريف إلى الوضع بالخلع، كما يجبر خاطرهم بالمنح . (١)

أما السماع فيبدأ من ثلث الليل ويستمر حتى الفجر، فتأتي فئات الفقراء فئة بعد أخرى، ومعهم رئيس المنشدين ويستمررون في الرقص والإنشاد، والسلطان جالس ويده تملأ من الذهب، ويفرغ لمن له رزق فيه، الخازندار يأتيه بكيس بعد كيس، حتى قيل أنه فرق في الفقراء ومشايخ الصوفية والزوايا، في تلك الليلة أكثر من أربعة آلاف دينار، كذلك بلغ مقرر بعض المادحين والمغنين، في ليلة المولد من السلطان ألف درهم، وفي صباح يوم المولد النبوي يوزع السلطان كميات من القمح على الزوايا والربط. (٢)

٤ - إحياء رمضان .

احتفل سلاطين الممالك بشهر رمضان احتفالاً كبيراً، يتفق ومكانته الدينية عند المسلمين فقد كان المسلمون يستقبلونه بإيقاد الأنوار والمشاعل والفوانيس والشموع في الطرقات ، وكانت الأسواق تزدهر في ليالي هذا الشهر ، وتظل مفتوحة طول الليل، ولا سيما سوق الحلويين وسوق الشماعين، اللذان كانا يمتلآن بأصناف الحلوى وأنواع الشموع. (٣)

وفي هذا الشهر الكريم، اهتم سلاطين الممالك بالتوسع في الإحسان والصدقة طيلة رمضان وأنفقوا الأموال على الفقراء والمساكين والمحتاجين، وقد رتب السلاطين

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٤٧ ، عاشور : المرجع السالف ، ص ١٩٨ .

^٢ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٤٧ ، سبانو : المرجع السالف ، ص ٦٨ .

^٣ النهار : العصر المفترى عليه ، المرجع السالف ، ص ٨٠ .

للمساكين والمعدمون في شهر رمضان، مطابخ لإفطار الصائمين، وتوزيع الصدقات عليهم . (١)

وقد بلغ عدد الذين يأتون إلى الأسمطة الرمضانية، أيام السلطان بيبرس خمسة آلاف نفس في كل يوم من أيام شهر رمضان، كذلك اعتاد سلاطين المماليك، أن يعتق الواحد منهم في شهر رمضان ثلاثين نسمة، أي بعدد أيام الشهر، يضاف إلى ذلك كله، أنواع التوسعة على العلماء وأصحاب الجامكيات، الذي تصرف لهم الرواتب الإضافية في هذا الشهر الكريم، وبخاصة من السكر الذي تضاعف كمية المستهلك منه، في هذا الشهر بسبب الإكثار من عمل الحلوى وقد بلغ راتب السكر أيام الناصر محمد بن قلاوون في رمضان سنة (٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م) ثلاثة آلاف قنطار قيمتها ثلاثون ألف دينار، منها ستون قنطار كل يوم من أيام رمضان برسم الدور السلطانية . (٢)

والملاحظ كثرة الإنفاق في شهر رمضان من قبل السلاطين والأمراء، في سبيل البر والإحسان على الفقراء، والإكثار من الصدقات في هذا الشهر الكريم، وذلك إما تقريباً من الله عز وجل وامتنالاً لأمره، أو للظهور أمام الناس بأنهم حماة الإسلام ورافعي رايته، خاصة كونهم غرباء عن البلاد العربية .

٥- عيد الفطر .

لقد اهتم سلاطين المماليك بعيد الفطر اهتماماً كبيراً، بحيث استغرق الاحتفال بهذا العيد الأيام الثلاثة الأولى من شهر شوال . (٣)

والأعياد الإسلامية التي وردت بها الشريعة اثنان : عيد الفطر وعيد الأضحى فأول ما بدئ به من العيد عيد الفطر، وذلك في سنة اثنتي من الهجرة، وفيها كان عيد

^١عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ٢٠٧ .

^٢عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ٢٠٧ .

^٣زيتون : المرجع السالف، ص ١٤٩ .

الأضحى. (١) وكان الناس يستعدون لهذا العيد أتم الاستعداد فيسهرون ليلة العيد حتى ساعة متأخرة من الليل في صقل الملابس وإعداد الزخارف أما الكعك وأصناف الحلوى الأخرى فصنعها الناس في أواخر شهر رمضان ليتبادلا فيها التهئة بالعيد. (٢) وفي أيام العيد يخرج الناس لزيارة القبور، ويجمعون في القرافة التي كانت من أشهر أماكن التتره والفرحة، وكذلك كان بعض الناس يذهبون إلى شاطئ النيل، ويستأجرون القوارب حيث يلهون ويطربون، على متنها ومعهم نساؤهم وأطفاله. (٣) وقد ذكر لنا المقريري عادات السلاطين في يوم العيد حيث قال: «وفي هذا الميدان، الميدان بالقلعة، يصلي السلاطين أيضاً صلاة العيدين ويكون نزوله إليه في يوم العيد وصعوده من باب خاص من دهليزا لقصر غير المعتاد التزول منه، ثم يركب ويعود إلى الإيوان الكبير ويمد به السماط، ويخلع على حامل القبة والطير وعلى حامل السلاح الاستادار، والجاشنكير وكثير من أرباب الوظائف» (٤).

أما سماط العيد، فيكون حافلاً بأنواع الأطعمة والحلويات، وغيرها في هذه المناسبة، حيث بلغ مصروف السماط في كل يوم عيد الفطر، من كل سنة خمسين ألف درهم، عنها نحو ألفين وخمسمائة دينار تنهبه الغلمان والعامة. (٥)

^١ القلقشندي : المصدر السالف ، ج ٢ ، ص ٤٤٤ ، النويري : نهاية الأرب ، المصدر السالف ج ١ ، ص ١٨٤

^٢ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٤٩ ، عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ٢٠٨ .

^٣ قاسم : عصر سلاطين المماليك ، المرجع السالف ، ص ١١٧ .

^٤ المقريري : الخطط ج ٣ ، ص ١٠٣ .

^٥ المقريري : الخطط ، ج ٣ ، ص ٥٨ ، زيتون ، المرجع السالف ص ١٥٠ ، عاشور المجمع المصري ، المرجع السالف ، ص ٢٠١ .

٥- عيد الأضحى:

وفي شهر ذي الحجة يحل عيد الأضحى المبارك ، فيصلي السلطان صلاة العيد، في موكب حافل، وبعد الصلاة يقصد الإيوان وبصحبته جمع من الأمراء، لتذبح أمامه الأضاحي ، كذلك اعتاد سلاطين المماليك، أن يفرقوا عدداً كبيراً من الخلع في يوم النحر. (١)

قال المقرئزي: «وكانت العادة أن تعد للسلطان أيضاً خلعة العيد على أنه يلبسها كما كانت العادة في أيام الخلفاء، فينعم بها على بعض أكابر أمراء المؤمنين». (٢)

وقد اعتاد السلاطين على توزيع الأضاحي الكثيرة على ممالكهم ، فإذا لم يوزع السلطان الأضاحي واكتفى بتوزيع المال عليهم، غضبوا وربما رجحوا السلطان واختص الأمراء بنصيب وافر، مما يوزعه السلاطين في الأضاحي، ويحكي عن السلطان الناصر محمد أنه اعتاد أن يبعث، في يوم النحر إلى أمرائه أغنام الضحايا والنوق «ويترقب ما ينعم به كل أمير على رسله» كذلك حاكي الأمراء المماليك سلاطينهم، في الأنعام على ممالكهم بأضاحي العيد. (٣)

فإذا حل عيد الأضحى والسلطان خارج القاهرة، في الحرب أو العيد أو غير ذلك، استاء الناس وحزنوا لفقدهم ما كانوا يألفونه من تفرقة الأضاحي لغيبة السلطان والأمراء، وكان احتفال عامة الناس بعيد الأضحى، لم يقل أهمية واستعداد عن عيد الفطر، حيث يذهبون إلى النيل والقرافات وتزين النساء بغاية الزينة. (٤)

^١ زيتون، المرجع السالف ، ص ١٥١ ، سبانو المرجع السالف ص ٦٨.

^٢ المقرئزي، الخطط ، ج ٣، ص ١٠٤.

^٣ عاشور: المرجع السالف، ص ٢١١، زيتون، المرجع السالف ص ١٥١.

^٤ زيتون : المرجع السالف، ص ١٥١، ١٥٢، عاشور: المرجع السالف، ص ٢١١ ، ٢١٢.

٦- دوران الحمل:

وكان الاحتفال بدوران الحمل يتم مرتين في السنة : المرة الأولى في شهر رجب بعد النصف منه، وقد استحدثها السلطان بيبرس لإعلام الناس أن الطريق من مصر إلى الحجاز آمن، وأن من شاء الذهاب لأداء فريضة الحج فلا يتأخر ولا يتخوف. (١)

ويحمل الحمل على جمل، وهو في هيئة لطيفة وعليه غشاء من حرير أصفر بأعلاه قبة من فضة مطلية. (٢)

وقد وصف الرحالة ابن بطوطة الناس عند دوران الحمل، حيث قال: «فعند ذلك تهيج العزيمات ، وتنبعث الأشواق، وتتحرك البواعث ويلقي الله تعالى إلى العزيمة على الحج في قلب من يشاء من عباده فيأخذون في التأهب والاستعداد». (٣)

أما الدورة الثانية: فتكون في شوال، وهي دورة خروج الحمل ويحتفل بها بإحراق النفط وعمل الصواريخ، على حين يخرج الناس من كل مكان للفرجة ويتغالون في زينة الحوانيت والأسواق. (٤)

وكانت الكسوة الشريفة توضع على جمل مزين يطوف القاهرة، والفسطاط وكان السلطان الظاهر بيبرس، أول من أدار الحمل بمصر سنة (٦٥٧ هـ / ١٢٥٩ م). وقد أولى السلاطين كسوة الكعبة اهتماماً كبيراً ، وكان هناك موظف خاص للإشراف على تجهيزها هو (ناظر الكسوة) الذي كان ينفق على إعدادها في الأوقات المخصصة لهذا الغرض. (٥)

^١عاشور: مصر في عهد دولة المماليك البحرية، المرجع السالف، ص ١٧٣.

^٢القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٦٢.

^٣ابن بطوطة: (رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) قدم له وحققه الشيخ محمد عبد المنعم العريان، راجعه وأعد فهرسه الأستاذ مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم

بيروت ، لبنان (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ط ١ ، ج ١ ، ص ٦٥.

^٤عاشور ، المرجع السالف ، ص ١٧٣، زيتون، المرجع السالف ص ١٤٨.

هناك عدة ليالي في العام الهجري اعتاد المسلمون أن يحتفلون بها، أهمها أول ليلة من شهر رجب، وليلة السابع والعشرين منه (وهي ليلة الإسراء والمعراج) وليلة نصف شعبان، وحرص كثيراً من الناس على إحياء هذه المواسم، بالصيام وبزيادة وقود القناديل والشموع بالجوامع، والاجتماع بها للذكر والقراءة والخروج إلى المقابر.

كذلك اعتاد الناس شراء الحلوى في هذه المواسم، فيكتظ سوق الحلويين بأشكال مصنوعة من السكر كالخيول والقطط وغيرها، يشتريها الناس ليهدونها للأطفال أو الأقارب والأصهار، ولاسيما إذا كانت المصاهرة جديدة. (٢)

ثانياً- الاحتفالات القومية:

وفي هذه الاحتفالات اشترك بها المسلمون وغير المسلمون، في عصر سلاطين المماليك مما يغلب الطابع الوطني عليها، ويمكن تقسيم هذه الاحتفالات إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مرتبط بشخص السلطان، كالاحتفال بتولية سلطان جديد، أو شفاء السلطان من مرض أو عودته من سفر أو حرب.

القسم الثاني: يرتبط بالنيل والاحتفال بوفائه.

القسم الثالث: فيشمل الأعياد التي كانت في أصلها خاصة بأهل الذمة، ولكن لم يلبث أن شاركهم فيها المسلمون، وتحولت من أعياد دينية خاصة بالذميين، إلى أعياد وطنية يشترك في إحيائها جميع المصريين. (٣)

^١ قاسم: الموسوعة، المرجع السالف، ص ٣٨، ٣٩.

^٢ سبانو: المرجع السالف، ص ٦٨، زيتون: المرجع السالف، ص ١٤٩، عاشور: المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

^٣ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٢، عاشور، المجتمع المصري، المرجع السالف،

١ - الاحتفالات السلطانية:

جرت العادة في عصر المماليك عند موت أحد السلاطين، أن يحتفل بتولية السلطان الجديد قبل دفن السلطان الراحل، حيث يخلع الخليفة على السلطان خلعه سوداء مرقومة الطرف بالبياض ويقلده سيفاً، ويأتي بالعهد المكتوب من الخليفة للسلطان فيقرأ كاتب، وعند الانتهاء من قراءته يتناولوه للخليفة، ويكتب عليه فوضت إليك ذلك، ويوقع، كما يكتب القضاة الأربعة تهماتهم بالتولية. (١)

وبعد ذلك يمد سباط عظيم، كما يتقدم جميع الأمراء فيقبلون الأرض ويقبلون يد السلطان ويخلعون له، فيخلع السلطان عليهم وعلى غيرهم، ثم تضرب البشائر في القلعة إعلاناً بتولية السلطان الجديد، ويأخذ أرباب الحوانيت في تزيين البلد وترسل المكاتبات بالبشارة بجلوس السلطان الجديد، إلى جميع الولاة في مختلف جهات الدولة. (٢)

وإذا ألم بالسلطان مرض ثم عوفي، احتفل بذلك احتفالاً كبيراً، ويستمر الأمر على ذلك سبعة أيام والأفراح مستمرة بالقلعة، وسائر بيوت الأمراء لتهنئة السلطان بشفاؤه، فيخلع عليهم السلطان كما يقيم لهم سباط حافل، أما عامة الأهالي فيسرعون في هذه الحالة إلى إقامة الزينات ويتفنن أهل القاهرة ومصر في أنواع الترف. (٣)

وكذلك جرت العادة في هذه المناسبات أن توزع الصدقات من الخبز والملابس مع كمية من الأموال، وعند عودة سلطان المماليك من رحلة خارج البلاد، كان يحتفل باستقباله في عاصمة ملكه، احتفالاً كبيراً، فينادي في القاهرة ومصر بتببيض الحوانيت وتزيينها، وتضرب الكوسات بالقلعة والطبلخانات بدور الأمراء عدة أيام،

ص ٢١٢.

^١عاشور : المرجع السالف، ص ٢١٣.

^٢زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٣، عاشور: المرجع السالف، ص ٢١٣، ٢١٤.

^٣زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٣، عاشور : المرجع السالف، ص ٢١٤.

ويكون هذا الاستقبال أشد بهجة وأعظم روعة عند عودة السلطان منتصراً من الحرب.^(١)

وعندما يصل الموكب إلى القلعة، يحتفل المماليك باللعب بالرماح، ويخلع السلطان على الأمراء وسائر أرباب الوظائف.^(٢)

٢- وفاء النيل وكسر الخليج:

حرص المصريون بجميع طوائفهم على الاحتفال بوفاء النيل ، وكان هذا الاحتفال يعود إلى فجر التاريخ فهو ليس محدث في تلك الفترة أو ما سبقها.^(٣)

فقد كان وفاء النهر، أي بلوغ مياهه الحد أو المنسوب الكافي لري الأراضي الزراعية، مناسبة سعيدة يترقبها المصريون جميعاً، كما يحسب الحكام حسابها.^(٤)

لذلك حافظ المصريون في عصر المماليك على مراقبة زيادة النيل وحساب ارتفاعه كل يوم بالأصابع فإذا تأخر، أو توقف عن الزيادة عم الناس القلق وارتفع سعر القمح وتزاحم الناس على شراء الغلال.^(٥)

وعندئذ تفزع الدولة، فيأمر السلطان القضاة الأربعة والمشايخ والعلماء، بأن يتوجهوا إلى مقياس^(٦) الروضة حيث يواصلون تلاوة القرآن، والحديث والدعاء بزيادة النيل.

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٤، عاشور: المرجع السالف، ص ٢١٥.

^٢ عاشور: المرجع السالف، ص ٢١٧.

^٣ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٥.

^٤ قاسم: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، المرجع السالف ص ٣٠.

^٥ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٥.

^٦ المقياس: عمود (رخام) أبيض مثنى، في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرين ذراعاً ، كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين قسماً متساوية فوق بالأصابع، ماعدا الاثنى عشر ذراعاً الأولى، فإنها مفصلة على ثمان وعشرين إصبعاً كل ذراع، ابن إياس: نزهة الأعمى في العجائب والحكم، المصدر السالف، ص ٨٦.

كذلك يطوف المنادون في شوارع القاهرة يأمرّون الناس بالصيام ثلاثة أيام، والخروج إلى جامع عمرو بن العاص، أو الجامع الأزهر، أو الصحراء، لصلاة الاستسقاء.^(١) وحيث يبلغ النهر حد الوفاء يبدأ احتفال ضخّم، فيها يمكن أن نسميه مهرجاناً قومياً.

ففي ليلة الوفاء يوقد الناس القناديل والشموع، حتى يتحول ليل القاهرة إلى نهار، من كثرة الأضواء ويحضر أحد كبار رجال الدولة (الاستادار) ومعه الخلع التي توزع في هذه المناسبة، وفي دار القياس يبيت القراء يتناوبون قراءة القرآن الكريم طوال الليل، كما يهزج المطربون بأغانيهم طوال تلك الليلة في دار المقياس.^(٢)

وفي اليوم التالي لوفاء النيل يحتفل بكسر الخليج، وقد وصف لنا القلقشندي سلطان المماليك عند كسره للخليج، حيث قال: «واعلم أن السلطان قد يركب لكسر الخليج ولم تجر العادة بركوبه فيه بمظلة ولا رقبة فرس، ولا غاشية، بل يقتصر على السناجق والطيردارية، والجاويشية ونحو ذلك، ويركب من القلعة عند طلوع صاحب المقياس بالوفاء في أي وقت كان، ويتوجه إلى المقياس فيدخله من بابه، ويمد هناك سمطاً يأكل منه من معه من الأمراء والمماليك». ^(٣)

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٥، ١٥٦، عاشور: المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ٢١٨.

^٢ قاسم: الموسوعة، المرجع السالف، ص ٣١، زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٦.

^٣ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٤٥، ٣٤٦.

وعند وصول السلطان أو نائبه إلى مقياس الروضة، يمد سماًطاً كبيراً من الشواء والحلوى والفاكهة، حتى إذا تناول الكبراء ما يشتهون، يسمح للعامة باختطاف ما تبقى من أطعمة. (١)

ثم يعطي السلطان إناء به بعض الزعفران المذاب في الماء إلى الموظف المسئول عن المقياس، فيلقي بنفسه وهو بكامل ملابسه، ومعه الإناء في فسقيه المقياس، ويعطر عمود المقياس بالزعفران، وتفرق الخلع على من لهم عادة بذلك. (٢)

وتكون حراقة السلطان قد زينت بأنواع الزينة، وكذلك حراريق الأمراء، وقد فتح شباك المقياس المائل على النيل من جهة الفسطاط، وعلق عليه ستر، وعندما يؤتى بحراقة السلطان إلى ذلك الشباك، فيتزل منه ويسبح، وحراريق الأمراء حوله، وقد شحن البحر بمراكب المتفرجين يسرون خلف الحراريق حتى يدخل إلى فم الخليج. (٣)

ويسير السلطان في حراقة حتى يأتي السد، فيقطع بحضوره بمعول من الذهب الخالص، وإذا ناب ابن السلطان عنه في حضور حفل قطع السد، فعندئذ ينعم السلطان على ابنه بخلعة عظيمة، هذا فضلاً عما ينعم به السلطان من الخلع على أربابها، مثل والي الفسطاط، ورئيس الحراقة السلطانية ورؤساء حراريق الأمراء وغيرهم. (٤)

ويكون كسر الخليج يوماً مشهوداً في القاهرة ومصر، ولاسيما جزيرة الروضة حيث يحشر الناس ويحج فيه إلى المقياس، ففي ذلك اليوم تغلق الأسواق في مصر والقاهرة، ويعم الناس البشر والفرح فيهرعون إلى النيل على هيئة مواكب، حيث

^١ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٧، عاشور: المرجع السالف ص ٢٢٠.

^٢ قاسم: المرجع السالف، ص ٣١، زيتون، المرجع السالف، ص ١٥٧، عاشور: المرجع السالف ص ٢٢٠.

^٣ الفلقشندي: المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٤٦، زيتون، ص ١٥٧، عاشور، المرجع السالف، ص ٢٢٠.

^٤ زيتون: المرجع السالف، ص ١٥٧، عاشور: المرجع السالف، ص ٢٢٠.

يستأجرون السفن ويملئونها بالطرب والغناء، ولم يقتصر الفرح في ذلك اليوم على أهل القاهرة ومصر، بل جرت العادة بكتابة البشائر بوفاء النيل إلى سائر أعمال الدولة، حتى يعم الفرح جميع الناس.^(١)

٣- أعياد أهل الذمة (اليهود والمسيحيين):

لقد كان لليهود في تلك الفترة احتفالات خاصة بها، وقد اختلفت طريقة الاحتفال عند كل طائفة من الطوائف اليهودية الثلاثة : وهي طوائف الربانيين، والقرائين والسامرة.^(٢)

ولليهود خمسة أعياد رئيسية أولها:

١- عيد رأس السنة: وفيه يقدمون الأضاحي في ذكرى افتداء سيدنا إسماعيل عليه السلام .

٢- عيد صوماريا أو الكيبور: وهو يوم الغفران حسب معتقدتهم، وعقوبة القتل تقع في حق من لا يصومه.

٣- عيد المظلة: وهو ذكرى الغمام الذي أظلمهم الله به في التيه، فكانوا يجلسون تحت سقف الأشجار الدائمة الخضرة.

٤- عيد الفطير: ويسمى أيضاً بعيد الفصح.

٥- عيد الأسابيع: ويسمى أيضاً العنصرة أو الخطاب، وفيه يحتفلون بذكرى الوصايا العشر التي أنزلها الله على سيدنا موسى عليه السلام.^(٣)

والغالب أن احتفالات اليهود كانت تتم داخل معابدهم، وضمت الطائفة نفسها، فاليهود حافظوا على العزلة في المجتمعات التي عاشوا فيها.

^١ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٥٨ .

^٢ قاسم: الموسوعة ، المرجع السالف ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

^٣ النهار: العصر المفترى عليه ، المرجع السالف ، ص ٨١ .

أما المسيحيون فكان لهم أعيادهم أيضا الخاصة، إلا أنهم كانوا أكثر ارتباطا من اليهود مع المسلمين حيث أن المسلمين شاركوا المسيحيون في الاحتفال بكثير من أعيادهم الدينية .

ولم يكفي المسلمين بمشاركة الأقباط أفراحهم، بل زادوا على ذلك أنهم يهادون أهل الكتاب في أعيادهم ومواسمهم بما يحتاجون إليه، من الخرفان والبطيخ والبلح وغير ذلك، فإذا حلت أعياد المسلمين رد لهم أهل الكتاب الجميل بمثله، وهادوهم ببعض ما يفعلونه في مواسمهم، فيقبل المسلمون تلك الهدايا شاكرين . (١)

ومن أعياد المسيحيين الشهيرة .

١ - عيد البشارة : وأصل هذا العيد، هي تلك البشارة التي جاء بها جبريل عليه السلام، لمريم بميلاد المسيح عيسى عليهما السلام . (٢)

٢ - عيد الزيتون: وهو ذكر دخول المسيح إلى القدس ثم الهيكل (٣) قال المقريري: « ويعرف عندهم بعيد الشعانين » . (٤)

٣ - عيد الفصح : هذا العيد عندهم هو العيد الكبير، ويعتقدون أن المسيح عليه السلام لما تأمر اليهود عليه، واجتمعوا على تضليله وقتله، قبضوا عليه واحضروه إلى خشبة ليصلب عليها، فصلب على خشبة عليها لصان (٥) فيحتفلون فيه بذكرى قيامة المسيح من قبره حسب معتقدتهم . (٦)

^١ زيتون : المرجع السالف ، ص ١٥٨ .

^٢ المقريري : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٣٣ ، النهار : المرجع السالف ، ص ٨١ .

^٣ النهار : المرجع السالف ، ص ٨١ ، ٨٢ .

^٤ المقريري : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٣٣ .

^٥ المقريري : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٣٣ .

^٦ النهار : المرجع السالف ، ص ٨٢ .

٤- عيد خمسين الأربعين : وهو ذكرى صعود المسيح إلى السماء بعد أربعين يوماً من القيامة حسب معتقدهم . (١) وكان يسمى في بلاد الشام عيد المسلاق أو عيد الصعود . (٢)

٥- عيد الخميس : ويعرف أيضا باسم عيد العنصرة ويحتفلون به بعد خمسين يوماً من يوم القيام . (٣) ويعتقد المسيحيون أنه اليوم الذي حلت فيه روح القدس في حواربي السيد المسيح . (٤)

٦- عيد الميلاد : ويعتقدون أنه اليوم الذي ولد فيه المسيح وهو يوم الاثنين، فيحيون عشية ليلة الميلاد ويشعلون الوقود في كنائسهم ويعملون على تزيينها (٥) .
وقد وصف المقريري الاحتفال بعيد الميلاد في القاهرة ومصر حيث قال: «موسماً جليلاً يباع فيه الشموع المزهرة بالأصباغ الملتهبة، والتماثيل البديعة بأموال لا تنحصر، فلا يبقى أحد من الناس أعلاهم وأدناهم حتى يشتري من ذلك لأولاده وأهله، وكانوا يسمونها الفوانيس، ويتنافس الناس في أثمانها، حتى لقد أدركت شمعة عملت، فبلغ مصروفها ألف درهم وخمسمائة درهم فضة، عنها يومئذ ما نيف عن سبعين مثقالاً من الذهب » . (٦)

٧- عيد الغطاس : ويعمل بمصر في اليوم الحادي عشر من شهر طوبة. (٧)

^١ النهار : المرجع السالف ، ص ٨٢ .

^٢ المقريري : المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٤ .

^٣ المقريري : المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٤ .

^٤ النهار : المرجع السالف، ص ٨٢ .

^٥ المقريري : المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٤ .

^٦ المقريري : المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٥ .

^٧ طوبة : في سادسة أول كانون الأول ، ابن إياس : نزهة الأُمم، المصدر السالف، ص ٢٤٧ ،

المقريري، المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٣ .

وأصله عند المسيحيين (يحيى بن زكريا عليهما السلام — المعروف عندهم بيوحنا المعمدان — عمد المسيح (أي غسله في بحيرة الأردن) وعندما خرج المسيح عليه السلام في الماء اتصل به روح القدس . (١)

٨- الختان : يعمل في سادس شهر بثونة، ويعتقدون أن المسيح ختن في هذا اليوم وهو الثامن من الميلاد .

٩- الأربعون : وهم عندهم دخول المسيح الهيكل.

١٠- خميس العهد : ويكون قبل الفصح بثلاثة أيام، وستهم فيه أن يملئوا إناء من ماء ويزمزمون عليه ثم يغسل للتبدل به أرجل سائر النصاري، ويعتقدون أن المسيح فعل هذا بتلامذته في مثل هذا اليوم كي يعلمهم التواضع . (٢)

١١- عيد النبروز:

النبروز من الأعياد الشهيرة عند الأقباط، ويكون في أول توت. (٣)

أي رأس السنة القبطية، وحاكى مسلمو مصر في عصر المماليك الأقباط، في الاحتفال بذلك العيد والتوسعة على أهلهم فيه . (٤)

أما الاحتفال فيه فوصفه المقرئزي بقوله: « وستهم فيه، إشعال النيران والتراش بالماء، وكان من مواسم لهو المصريين قديماً وحديثاً ». (٥)

حيث جرت العادة أن يجتمع العامة في ذلك اليوم بالطرقات ويلعبون بالتراش بالماء، والتصافع بالجلود وغيرها. (٦)

^١ المقرئزي : المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٥ .

^٢ المقرئزي : المصدر السالف ، ج ١ ، ص ٧٣٧ .

^٣ توت: بالقبطي هو أيلول : ابن إياس : المصدر السالف ، ص ٢٤٥، الخطط ، المصدر السالف، ج ١، ص ٧٣٠.

^٤ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٥٨ .

^٥ المقرئزي: المصدر السالف ج ١ ، ص ٧٤١.

١٢- عيد الشهيد:

ويكون هذا العيد في اليوم الثامن من شهر بشنس^(٢)، واعتاد المسيحيين أن يحتفلوا بذلك اليوم بإلقاء تابوت في نهر النيل به أحد أصابع أسلافهم من الحواريين، ويزعمون أنهم إذا لم يفعلوا ذلك فإن النيل لن يزيد، وفي هذا اليوم يغالي كثير من الناس في شرب الخمر، التي قدر ما يباع منها عيد الشهيد بمائة ألف درهم.^(٣)

وقد كانت الأموال تصرف بشكل كبير في هذا العيد، وكان اجتماع الناس لعيد الشهيد دائماً بناحية شبرا من ضواحي القاهرة، وكان اعتماد فلاحي شبرا دائماً في وفاء الخراج على ما يبيعونه من الخمر في عيد الشهيد، حتى أبطله السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٢هـ/١٢٠٣م).^(٤)

هذه بشكل عام، أهم الأعياد الدينية والاحتفالات الوطنية العامة في العصر المملوكي، ومن خلال هذه الأعياد يتضح حالة الترف والغناء التي عاشتها الدولة المملوكية في عصر سلاطينها البحرية، وكثرة الأموال التي كانت تنفق خلالها على الأسمطة والخلع والإنعامات، فضلاً عن تزيين الشوارع والأزقة احتفاءً بالمناسبات الدينية والوطنية وغيرها.

^١عاشور: المجتمع المصري، المصدر السالف، ص ٢٢٢.

^٢بشنس: سادسة أول أيار، ابن إياس، المصدر السالف، ص ٢٤٨، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٧٣٦.

^٣عاشور: المرجع السالف، ص ٢٢٤.

^٤ابن إياس: المصدر السالف، ص ١١٣، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٨٣، زيتون: المرجع السالف، ص ١٦٠، ١٥٩، عاشور: المرجع السالف، ص ٢٢٤.

خامسا- نفقات المنشآت العمرانية:

لقد خلف لنا عصر السلاطين المماليك الشيء الكثير من العمائر، التي مازالت آثارها حتى يومنا هذا وتنوع هذه العمائر بحيث شملت المساجد، والمدارس والأسبلة لتيسير حصول الناس والحيوانات على مياه الشرب، والحمامات والبيمارستانات وغيرها.

وهو ما يعطينا فكرة واضحة عن مدى تقدم فنون العمارة، في عصر سلاطين المماليك، الذين حرصوا على الظهور بمظهر حماة الدين، واهتموا بالواجهة الدينية لحكمهم بالقدر الذي انعكس في الحقيقة القائلة: بأنه لا يوجد سلطان واحد تقريباً لم يخلف مسجداً أو ضريحاً وغير ذلك من العمائر. (١)

وقد كان يصرف على هذه المنشآت العلمية والخيرية، من الأوقاف الأهلية أحيانا أو على نفقة السلاطين تضرعاً لله عز وجل ولتخليد اسمهم بين الناس، وقد كان ريع الأوقاف هو المصدر المالي الأساسي لغالبية المؤسسات العلمية. (٢)

ومن هذه العمائر على سبيل المثال لا الحصر نذكر منها على النحو التالي .

١- المساجد:

كان المسجد عبارة عن مكان مفروش، مبنياً بالطوب بلا منارة ولا منبر ولا محراب مفروشاً بالحصى والرمل ، فجعلوه من أفخم الأبنية وارفعتها، وبنوه من الأحجار الضخمة وزينوه بأنواع الزينة داخلاً وخارجاً، وجعلوا له الشرفات والمنارات البديعية، وأحدثوا القباب وتغالوا في نظامها وزينتها، وخصوصاً أيام الناصر وأحدثوا لمحارب المطعمة بالصدف والعاج والأبنوس، والأعمدة المنطقة بالفضة، واللواوين الواسعة. (٣)

^١ قاسم: عصر سلاطين المماليك ، المرجع السالف ، ص ١٥٠ .

^٢ النهار: العصر المفترى عليه ، المرجع السالف، ص ٢٥١ .

^٣ مبارك : الخطط التوفيقية ، المرجع السالف ، من ج ١، ص ١٤٢ .

وقد عرف المقريري المسجد بأنه الموضع الذي يسجد فيه . (١)

والمسجد هو أول مكان مارس فيه العلماء تدريس العلوم في ظل الدولة الإسلامية، وفي مصر كان المسجد لا يزال يحتفظ بمكانته، كمؤسسة علمية على الرغم من انتشار المدارس في مصر وبخاصة في العصر المملوكي . (٢)

فلما كانت الدولة التركية حدث بالقاهرة والقرافة ومصر وماين ذلك، عدة جوامع أقيمت فيها الجمعة، حيث بلغ عدد المواضع التي تقام بها الجمعة زيادة عن مائة موضع ، بحيث بلغت عدد المساجد التي تقام بها الجمعة مائة وثلاثين مسجداً . (٣)

وقلما نجد سلطاناً من سلاطين المماليك لم يشيد مسجداً أو أكثر.

ومن هذه المساجد التي تم بناؤها خلال فترة حكم الظاهر بيبرس، الجامع الظاهري سنة (٦٦٥ هـ / ١٢٦٦ م) وكان الفراغ فيه سنة (٦٦٧ هـ / ١٢٦٨ — ١٢٦٩ م) ولما شرع ببناؤه استحضر الرخام والأخشاب وأدوات البناء من سائر الولايات . (٤)

ويقال أن السلطان الناصر محمد وأمرأؤه، شيدوا ثمانية وعشرون مسجداً . (٥)

^١ المقريري : الخطط، المصدر السالف، ج ٣ ، ص ٥٥٣ .

^٢ أبو هويشل، محمد عطية : (الأحوال الصحية والطبية في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) — إشراف أ . د : رياض مصطفى شاهين ، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي (١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م) ص ٦٢ .

^٣ المقريري : المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .

^٤ المقريري : الخطط ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ ، حسين ، حمدي عبد المنعم محمد : (دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك) ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ / ٢٠٠٠ / ص ٢٧٥ ، شلي، أحمد: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة مكتبة النهضة العربية ط ٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٣ .

^٥ عاشور: الأيوبيين والمماليك في مصر والشام ، المرجع السالف، ص ٣٢٠ .

وقد ذكر أحد المؤرخين أن عدد المساجد زمن الناصر محمد وأمرائه قد بلغ الثلاثين مسجداً.^(١)

ومن المساجد التي بناها الناصر محمد، الجامع الناصري، عند فم الخليج الناصري، وقد أنشأ سنة (٧١١هـ/ ١٣١١ م) وجامع القلعة، الذي بناه سنة (٧١٨هـ / ١٣١٨ م) وجامع سيف الدين كراى المنصوري، بالريمانية سنة (٧٢١هـ / ١٣٢١ م) وغيرهم من المساجد.^(٢)

فهذا العدد الكبير من الجوامع، التي تم إنشاؤه في عهد الناصر محمد ، يعطينا الحق في أن نصف تلك الفترة بالازدهار العمراني.

وخلاصة القول، إنه كان في مصر في العصر المملوكي عدد كبير من الجوامع والمساجد ومنها ما بني في فترة سابقة لحكم المماليك وجدد في أيامهم، ومنها ما بني أثناء العهد المملوكي على يد السلاطين والخواندات^(٣) والأمراء والنواب وكبار رجال الدولة.^(٤)

^١ السيوطي، جلال الدين الشافعي: (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) تح: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب القديمة، مطبعة إدارة الوطن، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ج ٢، ص ٢٣٧.

^٢ الحجى، حياة ناصر: (صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك) دار القلم للنشر والتوزيع ، الصفاء، الكويت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ ، ص ١٣٦.

^٣ الخواندات: مفردتها خاوند: وهي في الفارسية السيد العظيم والأمير ، استعملت في العربية لقباً بمعنى السيد والسيدة سليمان ، أحمد السعيد: (تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل)، الناشر: دار المعارف ، ١١١٩ كورنيش النيل ، القاهرة، مصر، باب الحاء، ص ٩١.

^٤ الحجى : المرجع السالف ، ص ١٣٧.

ولقد بلغ الفن المعماري والهندسة البنائية الأوج في تشييد هذه الجوامع، حيث كان يستخدم فيها أجود أنواع الرخام الأبيض والملون، الذي يؤتى به من مختلف النواحي وأحسن أصناف الأخشاب وعمل كل ما هو جميل فيها من قباب وأعمدة وأروقة وفسقيات (١) وأبواب ومنابر. (٢)

والملاحظ أن السلاطين المماليك وأمراؤهم بذلوا الأموال الكثيرة في بناء المساجد وتزينها والسؤال : هل هذه الأموال من خزائن السلاطين أم ما هو هذا المصدر لتلك الأموال.

إن معظم الأموال المنفقة على بناء المساجد والقائمين عليها ، تعود إلى ريع الأوقاف الموقفة لهذه المسجد أو ذاك ، فكان رصد الأوقاف عند بناء كل مسجد أمراً مهماً حتى يمكن استمرار الإنفاق عليه. (٣)

ولم يقتصر أثر الوقف على المساجد فقط بل تعدى الأمر إلى كافة جوانب الحياة التعليمية ، وقد اهتم ملوك وأمراء المماليك بالإنفاق على الحمامات وتشييدها ووقف دخلها على بعض المنشآت التعليمية مثل المدارس والبيمارستانات، حتى يكون هناك مورد ثابت للإنفاق على هذه المنشآت وكذلك المنشآت الدينية. (٤)

^١ فسقيات ، مفردا فسقية : كلمة عامية لها عدة دلالات، أهمها أنها مجمع المياه، كما أنها أيضاً المحل الذي يدفن فيه الميت أمين وإبراهيم، المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية ، مرجع السالف ، باب الفاء ص ٨٥.

^٢ الحجى: المرجع السالف ، ص ١٣٧ .

^٣ الحجى: المرجع السالف، ص ١٤٦ .

^٤ أبو هويشل : المرجع السالف، ص ٥٩ .

شهدت مصر في عهد السلاطين المماليك نشاطاً علمياً وثقافياً متعدد الأطراف، ساعدت عليه عوامل عدة منها الازدهار الاقتصادي الذي عاشته مصر إبان تلك الفترة، والذي حقق لها الأمن والأمان ومنها أيضاً إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد سقوطها في بغداد على أيدي التتار. (١)

وقد حظي النشاط التعليمي باهتمام كبير في عصر سلاطين المماليك، والذي تمثل في العناية بإنشاء المؤسسات التعليمية من مدارس ومكاتب وغيرها. (٢)

وكانت المدارس في ذلك العصر أشبه بالجامعات، وقد ألحقت بكل مدرسة مكتبة أو خزانة كتب، حوت أنواعاً عديدة من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون. (٣)

والجدير ذكره أن تاريخ إنشاء المدارس، في مصر يعود إلى أواخر العصر الفاطمي ثم توسع السلطان صلاح الدين بن أيوب في ذلك، إلى أن أصبح بمصر مع بداية حكم السلاطين المماليك، عدد كبير من المدارس (٤)

ولم يتوانى السلاطين المماليك من إغداق الأموال في سبيل إنشاء هذه المؤسسات التعليمية، وتأمين كافة مستلزماتها من أساتذة وموظفين وكتب ومرافق عامة.

والواقع أن الأوقاف والأحباس (٥) هي التي ثبتت أركان المدرسة ودعمت نظامها ومكنتها من القيام برسالتها في عصر المماليك وقد بلغت الأراضي المحبوسة

^١النشار: السيد السيد: (تاريخ المكتبات في مصر العصر المملوكي) تقديم الدكتور: محمد فتحي عبد الهادي والدكتور: جوزيف نسيم يوسف، الناشر الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣ ط١، ص ١٩.

^٢عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، المرجع السالف ص ٣٢١.

^٣النشار: المرجع السالف ، ص ٨٩.

^٤الحجي : المرجع السالف ، ص ١٤٧.

على المدارس والمساجد والزوايا في عهد الناصر محمد بن قلاوون مائة وثلاثين ألف فدان، ولم تقتصر الأوقاف على الأراضي بل شملت كثيرا من البيوت والأسواق والمعاصر وغيرها . (٢)

فريع الأوقاف هو المصدر المالي الأساسي لغالبية المؤسسات العلمية في العصر المملوكي . (٣)

والأوقاف نوعين خاصة ورسمية، فالخاصة يوقفها بعض الأتقياء والأمراء والأغنياء وربما بعض العامة، والرسمي يكون من قبل الخليفة أو السلطان أو الحاكم للنفقة على بعض المنشآت الدينية والاجتماعية العامة . (٤)

وهكذا جرت العادة في ذلك العصر، بأن ينشئ السلطان أو الأمير المدرسة أو المكتب ويقف عليها الأوقاف الواسعة من أراضي ودور وغيرها، لينفق من ريعها على مرافق المدرسة، أو المكتب وعلى موظفيها من المدرسين والشيوخ فضلاً عن طلبة المدرسة، حتى ينصرف الجميع إلى رسالتهم في جو من الاطمئنان وراحة الفكر . (٥)

^١ الأوقاف : يعرف الوقف بأنه حبس العين ، وزوال مالك الواقف إلى الله تعالى والتصديق بالمنفعة على الفقراء ، أو على جهة في سبيل الخيرات ، ناصر ، الحياة الاقتصادية في مصر ، المرجع السالف ، ص ١٢٧ ، الأحباس : الأرض التي يمنحها السلاطين والخلفاء على سبيل البر ، ناصر : المرجع السالف ، ص ١٤٠ .

^٢ عاشور: المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ١٦٤ .

^٣ النهار: المرجع السالف، ص ٢٥١ .

^٤ غوانمة ،يوسف درويش (تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي) تقديم وإعداد وضبط: خيرى الذهبي، منشورات الهيئة العامة للثقافة، دمشق، سوريا، ط١، ص ١٨١ .

^٥ عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ١٦٤ .

فإذا عين شيخ في التدريس بإحدى المدارس فإنه يأخذ ما هو مقرر له في شروط الوقف في مرتب شهري يصل في المتوسط، إلى أربعين ديناراً عدا مقادير الخبز واللحم التي تصرف له يومياً .^(١)

والملاحظ أن الهدف الأساسي من الإكثار بإنشاء المدارس والإنفاق عليها، هو خدمة الدين الإسلامي وظهور السلاطين المماليك كحماة للديار الإسلامية والمدافعين عنها ، خاصة كوفهم غرباء عن هذه البلاد .

وفي جملة ما يوقف على هذه المدارس عدد كبير من القرى والضياح والنواحي والحمامات والفنادق والخوانيت والأملأك، والأراضي .^(٢)
ومن هذه المدارس التي أنشئت زمن السلاطين المماليك أمراؤهم، نذكر منهم على سبيل المثال :

المدرسة المنصورية : أنشأها الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحى، على يد الأمير علم الدين سنجر الشماعي.^(٣)

والمدرسة الناصرية : التي تحدث عنها المقرئى، حيث قال: « انتهى بناؤها سنة ثلاث وسبعمائة وهي من أجل مباني القاهرة، وبأها من أعجب ما عملته يدي بني آدم، فإنه من الرخام الأبيض البديع الزي الفائق الصناعة، ووقف على هذه المدرسة قيسارية أمير علي وكان يعرف بالدهيشة^(٤) ووقف عليها أيضاً حوانيت^(٥) .

^١عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف ، ص ١٦٤ .

^٢الحجى : المرجع السالف ، ص ١٤٩ ، ناصر: الحياة الاقتصادية ، ص ١٣١ .

^٣المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٨٠ ، السيوطى: المصدر السالف، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

^٤الدهيشة : دهش تحير فهو مدهوش ، أطلقت كلمة الدهيشة على بعض المباني المملوكي، ربما لما لها من شكل جميل يدهش الناظر إليها، أمين إبراهيم : المرجع السالف، باب الدال، ص ٤٩ .

^٥المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

وقد بلغت الأراضي المحبوسة على المدارس والمساجد والزوايا في عهد الناصر محمد بن قلاوون مائة وثلاثين ألف فدان. (١)

المدرسة الظاهرية : اتخذ الظاهر بيبرس في قلعة الجبل مقراً لحكمه، وسار على نهج من سبقه من سلاطين المماليك في تحميل القاهرة فأسس بها مدرسته (٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م) (٢) بجوار تربة سيده الصالح نجم الدين أيوب، وقد زودها بالكتب في سائر العلوم والمعارف، ووقف عليها أوقافاً وأمر بالألا يستخدم في عمارتها عامل بغير أجره وألا ينقص مرتب، وأن يقوم بتشبيدها، ولما فرغ بنائها سنة (٦٦٢ هـ / ١٢٦٣ م) دعا العلماء والفقهاء والقراء للاجتماع بها، وعين فيها المدرسين، وبنا بجوارها مكتباً لتعليم أيتام المسلمين لكتاب الله تعالى وقرر لمن فيه الخبز في كل يوم والكسوة في فصلي الشتاء والصيف. (٣)

والملاحظ أن السلطان ظاهر بيبرس قد حرص كل الحرص على أن يأخذ كل عامل أجره لقاء عمله في بناء المدرسة ولم يفرض أعمال السخرة فيها أو ينقص أجر عامل كما مقرر، ليجعلها خالصة في سبيل الله .

المدرسة الحجازية: هذه المدرسة بجوار قصر الحجازية التي أنشأتها الست الجليلة الكبرى خوندتتر الحجازية، ابنة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون زوجة الأمير بكتمر الحجازي، وبه عرفت وجلبت له عدة أوقاف جليلة، يصرف منها لأرباب

^١عاشور : المرجع السالف ، ص ١٦٤ .

^٢حسين : دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك ، المرجع السالف ، ص ٢٧٥ ، الحجي المرجع السالف ، ص ١٥٣ .

^٣حسين : المرجع السالف ، ص ١٥٣ .

الوظائف المعاليم السنية، وكان يفرق منهم كل سنة أيام عيد الفطر الكعك والخشكنانك^(١) وفي عيد الأضحى اللحم^(٢).

مدرسة السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون: شرع في بنائها في سنة ثمان وخمسين وسبعمائة وكان في مكانها دور للإسطبلات، قال المقرئزي: «لا يعرف ببلاد الإسلام معبد من معابد المسلمين يحكي هذه المدرسة في كبر قلوبها، وحسن هندامها وضخامة شكلها، وأرصد لمصروفها في كل يوم عشرين ألف درهم، منها نحو ألف مثقال ذهباً»^(٣).

فبالإضافة إلى الرواتب المقررة للمدرسين والموظفين في المدارس والطلبة وغيرهم، كان يتم توزيع الهدايا من لباس وأطعمة وغيرها، في المناسبات والأعياد الدينية و الرسمية.

أما في ما يخص الكتب اللازمة الملحقه في المدارس والمكتب والبيمارستانات، فكان يتم تأمينها أيضاً من ريع الوقف^(٤).

وعن طريق الإهداء حيث يتطوع شخص ما بأن يقدم للمكتبة نسخة أو نسخاً، بل وأحياناً مجموعة من الكتب مجاناً وبدون مقابل، توضع في المكتبة لخدمة روادها^(٥). والملاحظ أن السلاطين المماليك قد عنوا في بناء المدارس وتأمين احتياجاتها من مدرسين وموظفين وكتب، وقد أوقفوا عليها الأوقاف الوفيرة ورتبوا للقائمين عليها الرواتب والأرزاق، لتقوم بدورها على أكمل وجه ممكن.

^١ الخشكنان : لغة الخبز الجاف، وتطلق على نوع من المخبوزات يصنع من الدقيق والسكر واللوز أو الفستق ، دهمان : معجم الألفاظ التاريخية، المرجع السالف، ص ٦٩.

^٢ المقرئزي: الخطط ج٢، ص ٤٨٧ ، النهار : الحياة الفكرية ، ص ١٧٨.

^٣ السيوطي: حسن المحاضرة: المصدر السالف ج٢، ص ٢٦٩.

^٤ النشار: تاريخ المكتبات، المرجع السالف، ص ١٦٧.

^٥ النشار: تاريخ المكتبات ، المرجع السالف، ص ١٧٣.

أما نظام التدريس في المدارس، فكان يقوم به شيوخ ومدرسون ومعيدون، فالشيخ هو أستاذ المادة، يساعد المدرس، ويعيد المعيد دروس الشيخ، لتفهم الطلبة وسماعهم، وكان الطلبة على أقسام ثلاثة: المبتدئ والمعيد ثم المنتهي. (١)

ويمكن القول أن السلاطين المماليك قد عنوا في بناء المدارس وبذلوا الأموال الطائلة في تشييدها وتأمين احتياجاتها من مدرسين وموظفين وكتب، وقد أوقفوا عليها الأوقاف الوفيرة التي تعود بريعتها على هذه المؤسسات، ورتبوا للقائمين عليها الرواتب والأرزاق لتقوم بدورها على أكمل وجه ممكن.

٣- البيمارستانات:

عمد بعض السلاطين والنواب والميسورين من الأغنياء وأهل الخير، إلى إنشاء البيمارستانات، وذلك من أجل التقرب إلى الله تعالى، فلا تكاد تخلو مدينة من مدن الشام ومصر من بيمارستان خصص بعض أقسامه لمدارات المصابين بالأوبئة ومعالجتهم. (٢)

وكانت البيمارستانات من أهم المؤسسات الطبية في العصور الإسلامية، وقد ساهم المماليك بتطويرها وتقديمها واتخاذها المنحى الإنساني في طريقة معاملة المصابين والمرضى، سواء في وجودهم في البيمارستان، أو بعد خروجهم منها للنقاهة. (٣)

^١ جلايلي، أحمد : (الأثر) مجلة الآداب واللغات ، جامعة قاصدي رباح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد السادس ، ماي ٢٠٠٧م، ص ١٧٤.

^٢ الطراونة: (مبارك محمد): المجلة الأردنية للتاريخ والآثار الأوبئة (الطواعين) وآثارها الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤ - ٩٢٢هـ) (١٣٨٢ - ١٥١٦م) المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠١٠م، ص ٥٥.

^٣ سبانو: المرجع السالف، ص ٢٠٧.

أما أصل كلمة بيمارستان، فإنها فارسية مركب من بيمارأي مريض وستان بمعنى محل ، أي دار المرضى ويقال أحياناً بيمرستان أو مارستان، وهو مستشفى عام لمعالجة كافة الأمراض. (١)

وقد ذكر المقرئزي، أن أول من بنى المارستان في الإسلام ودار المرضى، الوليد بن عبد الملك وذلك سنة (ثمان وثمانين) للهجرة وجعل في المارستان الأطباء وأجرى لهم الأرزاق. (٢)

وكما سلف ذكره، أنه لم تخل مدينة من المدن المملوكية إلا وبها مارستان، وقد انفق السلاطين الأموال الكثيرة في بناء هذه المارستانات، إلا أنه أشهرها وأكثرها إنفاقاً، هو البيمارستان المنصوري، الذي ذخرت المصادر في ذكره وذكر فضائله وسيتم الحديث عنه على سبيل المثال لا الحصر، ولأنه أكثر البيمارستانات أهمية.

وسبب بنائه أنه عندما مرض الملك المنصور قلاوون ذات مرة في إحدى غزواته بالشام، فعولج بأدوية استحضرته من بيمارستان نور الدين بدمشق، فنذر أن ينشأ مارستان في مصر كما رستان نور الدين لعلاج المرضى من جميع الأديان والأجناس. (٣) فلما زار السلطان المنصور قلاوون التربة الشريفة المستجدة لوالدة ابنه الصالح، المتوفاة في شوال سنة (٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م) أمر بإنشاء تربة ومدرسة وبيمارستان ومكتب سبيل، فاشترت الدار القطبية وما يجاورها، وهي بين القصرين من خاص مال قلاوون، وعوض سكان الدار القطبية بالقصر المعروف بقصر الزمرد. (٤)

^١ أمين وإبراهيم: المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية، المرجع السالف، ص ٢٤.

^٢ المقرئزي : الخطط : ج ٣، ص ٥٤٥ .

^٣ الحجى: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، المرجع السالف ، ص ٢٧.

^٤ النويري: المصدر السالف ج ٣ ، ص ١٠٥، الحجى: صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك المرجع السالف، ص ٢٠٩.

وفي رمضان سنة (٦٨٣هـ / ١٢٨٤م) أنجزت عمارة البيمارستان الكبير المنصوري وأوقف السلطان عليه من أملاكه القياسر والرباع والخوانيت والحمامات والفنادق و الأحكار وغير ذلك إلى جانب عدد كبير من الضياع بالشام، وكان يتوفر م كل ذلك شهرياً مبلغ كبير وجعله أكثر ذلك على البيمارستان. (١)

وقد وصفه القلقشندي نقلاً عن العمري بقوله: «وهو الجليل المقدار الجليل الآثار الجميل الإيثار العظيم بنائه، وكثرة أوقفه، وسعة إنفاقه وتنوع الأطباء والكحاليين والجراحية فيه». (٢)

وكان هذا البيمارستان مقسماً إلى أربعة أقسام كبيرة: قسم للعمليات، وقسم للرمد، وقسم للجراحة، وقسم للنساء، وخصص لكل مريض به فرش كامل، كذلك عين له الأطباء لعلاج المرضى، والصيدلة لتركيب الأدوية وتجهيزها، والفراشين والفراشات لخدمة المرضى وغسل ثيابهم، كما زود بمطبخ كبير لإعداد الطعام اللازم للمرضى. (٣)

ولم يكن هذا البيمارستان لطبقة معينة من الناس، بل دون استثناء جعله السلطان قلاوون لجميع الناس وأوقفه لوجه الله تعالى، وكان ما أوقفه يقارب ألف ألف درهم في كل سنة. (٤)

وقد قال النويري: «لما تكامل ذلك، ركب السلطان وشاهده، وجلس بالبيمارستان ومعه الأمراء والقضاة والعلماء، واستدعى قدحاً من الشراب فشربه،

^١النويري: المصدر السالف: ج ٣١، ص ١٠٥، الحجي: المرجع السالف، ص ٢١٥.

^٢القلقشندي: المصدر السالف ج ٣، ص ٣٧٠، النويري: المصدر السالف ج ٣١، ص ١٠٧.

^٣عاشور: المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ١٠٣.

^٤المقريزي: الخطط، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٤٧.

وقال: قد وقفت هذا على مثلي فمن دوني، وأوقفه السلطان على الملك والمملوك والجندي والأمير، الكبير والصغير، والحر والعبد، والذكر والأنثى»^(١).

وعندما يبرأ المريض ويصرح له بالخروج يعطى إحساناً، كما ينعم عليه بكسوة. ^(٢)

وتم تأمين البيمارستانات بكافة مستلزماته، من الأدوية والأطباء والعمال والأثاث وغيره ، قال المقرئزي: «ورتب فيه العقاقير والأطباء وسائر ما يحتاج إليه من به من مرضى من الأمراض»^(٣).

ومن جانب آخر رتب في البيمارستان من المباشرين والأمناء، وسائر الموظفين ما يكفي للقيام بجميع وظائفه، وكانت وظيفة أمناء المخازن شراء جميع ما يحتاج إليه البيمارستان من الأصناف، وتسجيل كافة أنواع المشتريات من غذاء ودواء، ثم يتم تحويل جميع الفواتير إلى خزانة الصادر التي كان اختصاصها تسديد تلك الفواتير. ^(٤)

وكان عمل الإدارة المالية للبيمارستان هو صرف مرتبات الموظفين والمباشرين، وفق قوائم موثقة أولاً ثم موقعة من قبل (الناظر) على أوقاف البيمارستان، ويقوم المحاسبون بصرف المرتبات والاستحقاقات كما هي مبينة في تلك الشهادات، ثم يعمل تدوينها في السجلات الخاصة بالمصاريف والإيرادات من حساب البيمارستان.

^١النويري: المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ١٠٧ ، عاشور : المرجع السالف ، ص ١٠٣ .

^٢عاشور: المرجع السالف ، ص ١٠٣ .

^٣المقرئزي: الخطط : ج ٣ ، ص ٥٤٧ .

^٤الحجي: صور من الحضارة العربية ، المرجع السالف ، ص ٢٢٨ .

أما المباشرون مهمتهم مراجعة الأوقاف المسجلة، وتصنيف المستثمر منها والمعطل وتحصيل الأموال ومحاسبة المستأجرين في مختلف أماكن الوقف، ثم صرف هذه الأموال جميعها بمقتضى أوامر المباشرين والإشراف على العمارة وعمل الاستحقاق، أما الموظفون في الإدارة فيحق لهم الصرف من الميزانية المخصصة لجهتهم وفق فواتير رسمية تحول إلى الخزينة للسداد.

أما القائمون على العمارة والصيانة، فقد كان اختصاصهم شراء المواد اللازمة للتصليحات الضرورية والترميمات المطلوبة، واستخدام الصناع والعمال، ومراقبة مختلف الأبنية الموقوفة، فإن أنجز كل شيء أحييت جميع الفواتير إلى (ناظر الوقف) كي يقوم بسدادها إلى مستحقيها، وكان يتم هذا الأجراء، بشكل دوري كل شهر، وكان للناظر والمستوفي أحقية مراجعة كافة تلك الحسابات والمصروفات، مع التدقيق في مختلف الرواتب اليومية والشهرية والسنوية، بحيث يتم كل شيء بدقة وأمانة.^(١)

وقد ذكر لنا المقريري هذه الوظائف في البيمارستانات حيث قال: «فضمن وقفه كتاباً تاريخه يوم الثلاثاء ثالث عشر صفر سنة ثمانين وستمائة (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) مبلغ مصروف الشراب منه، في كل يوم خمسمائة رطل سوى السكر، ورتب فيه عدة ما بين أمير ومباشر، وجعل مباشرين للإدارة، وهم الذين يضبطون ما يشتري من الأصناف، وما يحضر منها إلى المارستان، ومباشرين لاستخراج مال الوقف، ومباشرين في المطبخ ومباشرين في عمارة الأوقاف التي تتعلق به». ^(٢)

والملاحظ أيضاً أن البيمارستان قد زود بمطبخ كبير لإعداد الطعام اللازم للمرضى والعاملين به.

^١ الحجي: المرجع السالف، ص ٢٢٩.

^٢ المقريري: الخطط، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٤٩.

ولم تقتصر فائدة هذا اليمارستان على النازلين به من المرضى ، وإنما رتب أيضاً للذين يؤثرون البقاء في منازلهم، كل ما يحتاجون إليه من الأدوية والأشربة والأغذية، حتى زاد عدد هذا الفريق في بعض الأحيان على المائتين، يضاف إلى ذلك المرضى الذين يحضرون إلى المستشفى للكشف عليهم وإعطائهم ما يلزمهم من دواء ، وهكذا قدر عدد الداخلين إلى اليمارستان المنصوري، والخارجين منه في اليوم الواحد بعدة آلاف. (١)

وما يطبق على اليمارستان المنصوري يطبق على كافة اليمارستانات، من حيث النفقات والمصاريف حيث أنفق الممالك من سلاطين وأمراء وميسورين، الأموال الكثيرة على ريع هذه المنشآت الصحية الخيرية .
أما رواتب الموظفين في اليمارستان من أطباء وكحالين وفراشين وغيرهم فكانت تتفاوت رواتبهم حسب الوظيفة المنوطة به.

^١الحجى: المرجع السالف ، ص ١٠٤.

وهذا جدول يبين تلك الرواتب في العصر المملوكي:

الموظف	العدد	الراتب الشهري بالدرهم للموظف الواحد	حصة القمح الشهرية بالمكيال للشخص الواحد
الأطباء	٣	٦٠-٧٠	من نصف إلى واحد
ناظر		٤٠	نصف
كحال		٤٥	نصف
خدم	٣	١٣	سدس
مساعداً		١٠	سدس
صيدلي		٢٦	ثلث
ناظر الوقف		٦٠	واحد + واحد من الشعير
إمام		٤٠	ثلث
بناء		١٣	سدس
عتالون		٨	سدس

والملاحظ في الجدول هو أن أدنى حصة من القمح الشهرية هي السدس.

أما الرواتب فحسب الوظيفة، فالطبيب الأجر الأعلى فمن ثم الكحال، أما الموظفين الإداريين فأعلاهم راتباً هو ناظر الوقف، لأن بيده مالية الوقف الذي يسير اليمارستان، وهو الذي يقوم بتحصيلها ممن يستأجر الموقوفات. (١)

^١سيانو: المرجع السالف ، ص ٢١٧.

ومن المنشآت التي أنفق عليها المماليك، أيضاً الخوانق والربط والزوايا.

١- الخوانق والزوايا والربط:

تعتبر الخوانق والزوايا والربط بيوتاً خاصة بالمتصوفين الفقراء من رجال ونساء، يخلون فيها أنفسهم ويتفرغون للعبادة .

وقد تكاثرت هذه المؤسسات التعليمية متناسبة مع تنامي حركة التصوف في العصرين الأيوبي والمملوكي، بتشجيع من الحكام ورتبت هذه المؤسسات دروس للفقهاء على المذاهب الأربعة، بالإضافة إلى دروس في الحديث وقراءة القرآن، ودروس الصوفية، وتولى تدريسها جميعاً شيوخ ومدرسون وقراء. (١)

والخوانق أو (الخوانك) جمع خانقاه، وهي كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه، أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، والخوانك حدثت في الإسلام في حدود (٤٠٠هـ/١٠٠٩م) وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى. (٢) وقد أنفق السلاطين والأمراء الأموال على هذه المنشآت الدينية تقرباً من الله تعالى، ولظهورهم أمام عامة الناس بمظهر حامي الديار الإسلامية وشرائعها، وأوقفوا لها الأوقاف المتنوعة لتأمين مستلزماتها ومستلزمات القائمين عليها.

ويعود الفضل إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي في إنشاء أول المراكز الدينية في مصر، لممارسة التصوف، وذلك في سنة (٥٦٩هـ/١١٧٤م) حيث أنشأ الخانقاة الصلاحية دار سعيد السعداء، برسم الفقراء الصوفية الواردين من مختلف البلاد، ووقفها عليهم ووقف عليهم بستان وقيسارية وناحية دهمرو من البهنساوية، وشرط أن من مات من الصوفية وترك عشرين ديناراً فما دونها، كانت للفقراء ولا يتعرض لها الديوان السلطاني، ومن أراد منهم السفر يعطي تسفيره، ورتب للصوفية في كل يوم طعاماً ولحماً

^١ حطيط: قضايا من تاريخ المماليك، المرجع السالف، ص ٢٢٤.

^٢ المقرئ: الخطط، ج ٣، ص ٥٦٧.

وخبزاً وبنى لهم حماماً بجوارهم، فكانت أول خانقاه عملت بديار مصر وعرفت بدويرة الصوفية. (١)

وفي العصر المملوكي زاد عدد الخانقاوات كثيراً ، الذين أكثروا في بنائها والإنفاق عليها، حيث ارتبطت أسماء الخانقاوات بأسماء السلاطين والأمراء الذين قاموا بتشييدها. ومن هذه الخوانق، الخانقاة البندقدارية التي عرفت باسم مشيدها، حيث أنشأت على يد الأمير علاء الدين أيدكين البندقداري الصالحي النجمي، وجعلها مسجداً لله تعالى وخانقاه، ورتب فيها صوفية وقراء في سنة ثلاث وثمانين وستمئة. (٢)

وخانقاه أرسلان نسبة للأمير بها الدين الدوادر الناصري، الذي أنشأها عندما كان دوادار، حيث بناها على شاطئ النيل. (٣)

خانقاه قوصون: أنشأها الأمير سيف الدين قوصون، وذلك في سنة (٧٣٦هـ / ١٣٣٥م) وقرر بها جماعة كثيرة من الصوفية، ورتب لهم الطعام واللحم والخبز في كل يوم، وفي أشهر المعلوم من الدراهم، ومن الحلوى والزيت والصابون. (٤)

والملاحظ أن السلاطين والأمراء، قد أنفقوا الأموال الكثيرة أيضاً على هذه الخوانق، وجعلوها في سبيل الله وتقرباً لوجه الكريم، ولعل أهم هذه الخوانق وأكثرها شهرة وأهمية، خانقاه سرياقوس التي أنشأها السلطان محمد بن قلاوون، وكان تتسع لمائة صوفي، وبنى بجانبها جامع تقام فيه الجمعة ، ومكان خاص لضيافة الواردين ، وحمام ومطبخ وكان ذلك سنة (٧٢٣هـ / ١٣٢٣م). (٥)

^١الحجي: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، المرجع السالف، ص ١٢٦.

^٢المقريزي: الخطط ، ج ٣ ، ص ٥٨١.

^٣المقريزي: الخطط ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٩٠.

^٤المقريزي ، الخطط ، المصدر السالف ، ج ٣ ، ص ٥٩٤ ، ٥٩٥.

^٥المقريزي : الخطط، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٨٧ ، الحجي : المرجع السالف،

وقد رصد السلطان محمد بن قلاوون لضمان استمرار هذه الخانقاة وتأمين مصروفها، الكثير من الأوقاف في مختلف الأنحاء، حتى يضمن ريعاً يغطي جميع احتياجاتها، وقد شملت هذه الأوقاف من الدور والحوانيت والأراضي المزروعة والبساتين والمعاصر والمعامل والأفران والمداجن وتنانير الشواء، وآبار الماء وغير ذلك، من الأمور التي يمكن استثمارها والاستفادة من ريعها بشكل دائم. (١)

وتعتبر خانقاه ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصوري أيضاً، من أجل خانقاه بالقاهرة من ناحية البناء والأهمية حيث بدأ في بنائها سنة (٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) وبنى بجانبها رباطاً كبيراً يمكن الوصول إليه من داخلها، وقد استغرق بناؤها ثلاث سنوات. (٢)

وقد ذكر المقرئزي عدد الصوفيين بهذه الخانقاة، وكيف تم تأمين مستلزماتها والقائمين فيها ، حيث قال: «قرر بالخانقاه أربعمئة صوفي ، وبالرباط مائة من الجند وأبناء الناس الذين تقدمهم الوقت وجعل بها مطبخاً يغرق على كل منهم في كل يوم اللحم والطعام وثلاثة أرغفة من خبز البر، وجعل لهم الحلوى ووقف عليها عدة صناع بدمشق وحماة ومنية المخلص بالجيزة من أرض مصر وبالصعيد، والوجه البحري والربع والقيسارية بالقاهرة». (٣)

هذه بعض الخوانق التي شيدت في العصر المملوكي على سبيل المثال لا الحصر، فهناك عدد كبير منها اعتنى السلاطين والأمراء ببنائها، وأنفقوا في سبيلها الأموال، وقد أوقفوا لها الأراضي والحوانيت وغيرها ، حتى يضمنوا استمرارها وبقائها.

ص ١٢٧.

^١الحجى: المرجع السالف، ص ١٢٨.

^٢الحجى: صور من الحضارة العربية الإسلامية، المرجع السالف ، ص ١٦٠.

^٣المقرئزي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٧٥.

ويعود الفضل في الأساس لهذا الاستمرار إلى نظام الوقف وما يسريه من ريع للمصارف المختلفة في الخانقاه، حتى أمكنها هذا الاستقلال والاستمرار. (١)

٢- الأربطة والزوايا:

لم تكن الخانقاوات وحدها مركزاً للعبادة في العصر المملوكي والانقطاع عن الدنيا وملذاتها، بل كان للأربطة والزوايا دور كبير في هذا المجال، والرباط دار يسكنها أهل طريق الله، قال ابن سيده: «الرباط في الخيل الخمس فما فوقها، والرباط والمرابطة ملازمة ثغر العدو، وأصله أن يربط كل واحد من الفريقين خيله، ثم صار لزوم الثغر رباطاً، وربما سميت الخيل نفسها رباطاً، والرباط المواظبة على الأمر». (٢)

قال الله تعالى في كتابه العزيز: بسم الله الرحمن الرحيم «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون» صدق الله العظيم (٣).

فالمرابطة لم تكن وليدة العصر المملوكي، وإنما تعود للدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

فاتخاذ الربط والزوايا في السنة، وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ لفقراء الصحابة الذين لا يأوون إلى أهل ولا مال، مكاناً في مسجده كانوا يقيمون فيه، عرفوا بأهل الصفة. (٤)

فالرباط هو بيت الصوفية ومترلهم، وقد كان من المتعارف عليه أن يسكن الرباط عدد من الفقراء الصوفية، ويتم الصرف عليهم من ريع أوقافه. (٥)

^١الحجي: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، المرجع السالف، ص ١٢٧.

^٢المقريزي: الخطط، ج ٣، ص ٦٠٠.

^٣سورة آل عمران: آية (٢٠٠).

^٤المقريزي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٦٠١.

^٥الحجي: السلطان الناصر محمد بن قلاوون، المرجع السالف، ص ١٣٨.

وقد اقتصرَت بعض الأربطة في العصر المملوكي على خدمة النساء و إيوائهن مثل رباط البغدادية الذي أنشأته تذكّار باي خاتون ابنة السلطان الظاهر بيبرس سنة (٦٨٤هـ/١٢٨٥م) للنساء الخيرات وفيه دائماً شيخه تعظ النساء وتذكرهن وتفقههن، كما اهتم الفقهاء ببناء الأربطة ووقف الأوقاف عليها. (١)

كما اهتم سلاطين المماليك وأمراؤهم ببيوت الصوفية هذه، فشيّدوا منها الكثير وحبسوا عليها الأوقاف السخية. (٢)

الزوايا:

هي كالحانقاه والرباط من حيث الدور والوظيفة، ولكنها أصغر منها في الغالب. (٣)

وقد ارتبطت الزوايا بأسماء شخصيات دينية معروفة بالفضيلة مشهورة بالفقه، ولهم أتباع ومريدون ومعارف، كما أن لهم أيضاً مكانة مرموقة لدى السلاطين المماليك، وكان كل شيخ مع طلابه يمثلون مدرسة أخلاقية قائمة بذاتها، ومرتبطة برباط معين يهيئ لها نوعاً من الاستقرار المعيشي. (٤)

وقد ذكر المقرئزي عدد كبير من الزوايا التي أنشئت في تلك الفترة، منها زاوية الدمياطي، التي أنشأها الأمير عز الدين أيبك الدمياطي الصالحي النجمي، أحد الأمراء

^١الحجّي: المرجع السالف، ص ١٣٨.

^٢عاشور: المجتمع المصري، المرجع السالف، ص ١٨٨.

^٣حطيط: المرجع السالف، ص ٢٢٣.

^٤الحجّي: المرجع السالف، ص ١٣٩.

المقدمين الأكابر، في أيام الملك الظاهر بيبرس، وزاوية الشيخ خضر وهو شيخ السلطان الظاهر بيبرس، وزاوية ابن منظور، وزاوية الظاهري وغيرها. (١)

وقد كان يقصد بالزاوية في الأصل مبنى أو مسجد صغير للصلاة والعبادة ومازالت بعض المساجد الصغيرة بمصر حتى اليوم يطلق عليها اسم زوايا ولكن لفظ زاوية تطور معناه في المغرب الإسلامي فأصبح يقصد به الخانقاه، أو منزل الصوفية. (٢)

وهكذا نجد الخانقاه والرباط والزاوية، تشابهت معانيها في مصر على عصر سلاطين المماليك، حتى أصبح من الصعب التفرقة بين مدلول هذه الكلمات ، فابن الحاج يقول: «إن الرباط هو المسمى في عرف العجم خانقاه، وابن بطوطة يقول: إن الخانقاه هي الزاوية، وأن المصريين يطلقون على زواياهم اسم خانقاوات أو خوانق، أما المقرئزي، فقد فرق في تعداده بين الخوانق والربط والزوايا، ولكنه في تعريفه لكل نوع، لم يخرج عن معنى واحد هو أنها كانت جميعاً بيت الصوفية ومترلهم». (٣)

وقد أثارت كثرة هذه المؤسسات الخاصة بالصوفية دهشة الرحالة الأجانب، الذين زاروا مصر في عصر المماليك، وشبهها بعضهم بالملاجئ، وذلك أن تلك البيوت لم تكن للعبادة فحسب ، بل اتخذت أيضاً، كمأوى لأصحاب العاهات وكبار السن والعميان، فضلاً عن المطلقات من النساء، حيث كان يتم رعايتهم بها وتقديم أسباب المعيشة لهم. (٤)

^١ المقرئزي: الخطط ، المصدر السالف، ج٣، ص ٦٠٩، ٦١١.

^٢ زيتون: المرجع السالف، ص ١٦٨.

^٣ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٦٨ ، عاشور : المجتمع المصري ، المرجع السالف، ص ١٨٧.

^٤ عاشور: المرجع السالف ، ص ١٨٨.

ولم يكن من مصلحة أهل الخانقاوات والزاوية والأربطة أن يزداد عددهم، وذلك لأن الوقف كان ثابتاً فزيادة العدد تؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة القائمين فيها.^(١)

هذه بعض المنشآت التي كانت قائمة في عصر المماليك البحرية، والتي تم إنشاؤها من قبل السلاطين والأمراء والميسورين من الأغنياء، حيث تم إنفاق الأموال الكثيرة عليها وصرفها، وتأمين كافة مستلزماتها واحتياجاتها، وكان السبب في ذلك إما تقرباً من الله عز وجل أو تخليداً لذكراهم.

^١ زيتون: المرجع السالف ، ص ١٧٠.

الفصل الرابع

النقود المملوكية

أولاً - النقود العربية في العصور القديمة.

١- اعتمد الإنسان القديم في تأمين حاجاته من بيع وشراء على نظام المقايضة، الذي يقوم على عملية التبادل، بالحصول على سلعة معينة مقابل سلعة أخرى، فالبدو كان يحملون منتوجاتهم إلى المدن، ويقايضون بها ما يحتاجون إليه من طعام وشراب وحاجيات وأدوات وغيرها من لوازم معيشتهم.

٢- كما كان أساس التعامل في الأسواق الحضرية بين سكان المدينة الواحدة.^(١)

٣- ومع نظام المقايضة، كان العرب يستخدمون نظام تبادل السلع بأوزان المعادن الثمينة كالذهب والفضة، كأن يدفع المشتري قيراطاً^(٢) من الذهب مقابل سلعة معينة، وكان هذا النظام الذي استمر تطبيقه في الأسواق حتى العصور الإسلامية، يأتي في الدرجة الثانية بعد المقايضة، ويستعمله العرب في البيع والشراء في داخل البلاد وخارجها.^(٣)

^١ معطي علي: (تاريخ النقود العربية والإسلامية) مع دراسة مفصلة عن النقود اللبنانية في عهدي الانتداب والاستقلال، دار المنهل اللبناني. ط ١، ص ١٣.

^٢ القيراط: قيمته ربع خمس مثقال والدينار عشرون قيراطاً في أكثر البلدان، الخوارزمي: مفاتيح العلوم ، المرجع السالف، ص ١١٣.

^٣ علي: المرجع السالف، ص ١٤.

- ٤- وفد كانت النقود التي يتعامل بها الناس منذ القدم على نوعين :
- ٥- النوع الأول والتي عرفت بـ (السود الوافية) وهي البغلية (١) وهي دراهم فارسية، والدرهم وزنه زنة المثلقال الذهب، والدرهم (الجواز) (٢)، تنقص
- ٦- في العشرة ثلاثة، فكل سبعة بغلية عشرة بالجواز.
- ٧- وكان لهم أيضاً دراهم تسمى جوارقية (٣) أما النوع الثاني فيعرف بـ
- ٨- (الطبرية العتق) (٤) وهي الدراهم الصغار المعروفة بالطبرية، نسبة إلى طبرستان مكان ضربها. (٥) أما بالنسبة للعرب فلم يكن لديهم سكة (٦) خاصة بهم ولا نقود تحمل اسمهم، لكن عندما يقومون بالتجارة مع البلدان الأخرى كانوا يعودون إلى بلادهم حاملين معهم دنانير بيزنطية من بلاد الشام ومصر، ودراهم فارسية من العراق،

^١البغلية : نسبة إلى(بغل) وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم، وكان يعرف (براس البغل) فسميت باسمه،الكرملي،انستانس:(رسائل في النقود العربية والاسلامية وعلم النميات) الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، ط٢، ١٩٨٧م،،حاشية،ص٢٧.

^٢الجواز: الدرهم الجواز مشتقة من قولك: جاوز الدراهم : قبلها على ما فيها من الدخل الكرملي: المرجع السالف، حاشية ص ٢٧.

^٣جوارقية: الدراهم الجوارقية منسوبة إلى جورقان، بالضم، قرية بنواحي همدان،الكرملي :المرجع السالف،حاشية،ص٢٨.

٢- المقريري، تقي الدين أحمد بن علي المقريري ت ٨٤٥هـ: (النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود) تحقيق وإضافات : محمد السيد بحر العلوم، منشورات: المكتبة الحيدرية ومطبعها في النجف ط ٥، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م،، ص٣، الكرملي: المرجع السالف، ص ٢٨.

^٥معطي: المرجع السالف، ص ٢٣.

^٦السكة: هي حديدة منقوشة تضرب عليها الدراهم والدنانير والجمع ((سكك))، الأسدي: التيسير والاعتبار، المصدر السالف، ص ١٩٥.

وقطع فضية غير مضروبة ولا منقوشة، يمانية ومغربية (١) وكان العرب يطلقون على النقود الذهبية (العين) وعلى النقود الفضية الورق (٢) وكان عندهم أيضاً نقود نحاسية منها الحبة والدانق (٣) وقد كان العرب يعتمدون في عملية البيع والشراء على أساس وزنها لا عددها، فالمراد بالدينار قطعة من الذهب وزنها مثقال عليه نقش الملك أو السلطان الذي ضربه، والمراد بالدرهم وزن الدرهم من الفضة، وكان يسمى الوافي كما سلف ذكره. (٤)

٩- وكان العرب في العصر الجاهلي يملكون من هذه الدينانير والدراهم الشيء الكثير، وخاصة أهل مكة حيث كانوا يتاجرون مع اليمن ويتاجرون مع العراق وبلاد الشام وتجارهم هذه تجعلهم يستعملون مختلف النقود، خاصة أن أهل مكة كانوا في مكان فقير لا يساعد على ضرب النقود. (٥)

١٠- وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز، عن تجارة أهل مكة (قريش) ما بين اليمن وبلاد الشام والتي كانت تعرف برحلة الشتاء والصيف حيث قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم « لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » (٦).

١١- فمن خلال الآية الكريمة نجد البرهان على تجارة أهل مكة ما بين اليمن وبلاد الشام، وكذلك الدليل على فقر بلادهم وقلة مواردها وخيراتها، حيث عوضهم الله

^١ المقريزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٤، الكرمل: المرجع السالف، ص ٢٨، معطي: المرجع السالف، ص ٢٠، ٢١

^٢ المازندراني، موسى الحسيني: (تاريخ النقود الإسلامية) دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع بيروت دون طبعة، ص ٣٣، ٣٤، معطي: المرجع السالف، ص ٢١.

^٣ الدانق: من الفارسية (دانه) أي حبة، الكرمل: المرجع السالف، حاشية، ص ٣٢.

^٤ المازندراني: المرجع السالف، ص ٣٤ معطي : المرجع السالف ص ٢١.

^٥ المازندراني: المرجع السالف، ص ٣٥.

^٦ سورة قريش: آية، ١، ٢، ٣، ٤.

سبحانه وتعالى برواج تجارتهم التي درّت عليهم الأموال والأرباح بحيث أصبح أهل مكة من أغنى القبائل العربية آنذاك، بالرغم من فقر بلادهم حيث الصحراء القاحلة .

وكان وزن الدراهم والدنانير في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام مرتين، ويسمى المثلقال درهماً، والمثلقال ديناراً ، ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في الجاهلية وكانوا يتبايعون بأوزان أصطلحوا عليها فيما بينهم:

وهو الرطل الذي هو اثنا عشر أوقية.

والأوقية : هي أربعون درهماً، فيكون الرطل ثمانين وأربعمئة درهم، والنص: وهو نصف الأوقية حوت صاده شيناً، فليل : نش، وهو عشرون درهماً، والنواة : وهي خمسة دراهم، والدرهم الطبري: ثمانية دوانيق، والدرهم البجلي أربعة دوانيق، وقيل العكس والدرهم الجوراني: أربعة دوانيق ونصف، والدانق : ثمان حبات وخمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما أمتد.(١).

وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً، وإنما هو تبر (٢) وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل، والمثلقال : زنة إثني وعشرين قيراطاً (٣) إلا (حبة) (٤)، وهو أيضاً يزن اثني وسبعين حبة شعير، وقيل إن المثلقال منذ أن وضع لم يختلف في الجاهلية ولا الإسلام،

^١المقريزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص٤٥، المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، المصدر السالف، ص ٤٣ ، الكرمللي. المرجع السالف، ص ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢.

^٢التبر : ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو (عين) ولا يقال تبر إلا للذهب، وبعضهم يقوله للفضة أيضاً، الكرمللي المرجع السالف، حاشية ص ٣٢.

^٣القيراط: ربع خمس مثقال، والدينار عشرون قيراطاً في أكثر البلدان، الخوارزمي: المصدر السالف، ص ١١٢.

^٤الحبة: سدس سدس مثقال، وإن شئت قلت ربع تسع مثقال، والدينار ست وثلاثون حبة الخوارزمي، المصدر السالف، ص ١١٢.

ويقال: أن الذي اخترع الوزن في الدهر الأول بدا بوضع المثقال أولاً يجعله ستين حبة، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري المعتدل. (١)

ثم ضرب (صنجة) (٢) بزنة مائة من حب الخردل، وجعل بوزنها مع المائة الحبة صنجة ثالثة، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات، فكانت صنجة نصف سدس مثقال، ثم ضاعف وزنها، حتى صارت ثلث مثقال، فركب منها نصف مثقال، ثم مثقالاً وعشرة، وفوق ذلك، فعلى هذا تكون زنة المثقال الواحدة ستة آلاف حبة. (٣)

ثانياً - النقود الإسلامية.

١ - النقود في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

عندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يثرب (المدينة المنورة) وأسس فيها الدولة الإسلامية الأولى، لم يسبك نقوداً خاصة بالدولة التي أنشأها، ربما يعود ذلك لحداثة الدولة الإسلامية الأولى وانشغال الرسول صلى الله عليه وسلم بنشر الإسلام ومحاربة المشركين.

ومن الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الذهب والفضة نقداً سواء أكان مضروباً أم غير مضروب، فقد تكون قطعة الذهب أو الفضة بمقدار الجوزة أو البيضة وبحجميهما، فيتعامل بها الناس.

^١ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٥، الكرمللي: المرجع السالف، ص ٣٣، ٣٤.

^٢ الصنجة: بالصاد، أو السنجة بالسين، وكلاهما بالفتح، من الفارسية سنكه، أي الحجر الميزان ويراد به في الاصطلاح: العيار وبالفرنسية poids. وفي عهد العباسيين، كان العراقيون يستعملون الصنجة أكثر من العيار، بخلاف ما يجري اليوم، الكرمللي: المرجع السالف، حاشية ص ٣٤.

^٣ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٦، ٥، الكرمللي: المرجع السالف، ص ٣٤، ٣٥.

وكانت ترد إلى المدينة وغيرها، دنانير ذهبية من ضرب الروم، ودراهم فارسية من ضرب فارس، وقطعاً فضية غير مضروبة، ولا منقوشة من بلاد اليمن والمغرب، فكان الرسول صلى الله عليه وسلموا أصحابه يتعاملون بها جميعها باعتبار وزنها فقط.^(١)

وهذا ما ذكره أحد المؤرخين حيث قال: «كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر».^(٢)

ولم تتحدث المصادر عن نقود غير ذهبية أو فضية، كانت متداولة في الأسواق وبين الناس زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث لم تكن هناك نقود نحاسية أو برونزية، ولم توجد نقود جلدية أو ورقية، بل كانت العملة الوحيدة المتداولة عند المسلمين هي العملة الذهبية والفضية باعتبارهما تبراً، وباعتبار وزنهما، ولو كانا مضروبين منقوصين، فالتاجر الذي يبيع سلعة بدينار يقوم بزينه ليتأكد أن وزنه مثقال لم ينقص بسبب الاستخدام والتداول، والذي يبيع سلعة بدرهم يزن الدرهم يتأكد من أن وزنه الدرهم الشرعي.^(٣)

^١معطي: المرجع السالف، ص ٣١.

^٢البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود ت ٢٧٩هـ - ٨٩٢م: (فتوح البلدان) اختار النصوص وعلق عليها وقدم لها : د. شوقي أبو خليل، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ١٩٩٧، ص ٥٢٣.

^٣معطي: المرجع السالف، ص ٣٢.

وعندما فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة على المسلمين في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» صدق الله العظيم.^(١) فجعل الرسول صلى الله عليه وسلم في كل خمس أواقي من الفضة الخالصة التي لم تغش، خمسة دراهم، وهي النواة، وفرض في كل عشرين ديناراً، نصف دينار كما هو معروف في كتب الحديث.^(٢)

وعلى هذا من كان بحوزته من المسلمين عشرين ديناراً، وحال عليهما الحال وزنها، فإذا وجدها تامة غير ناقصة، أخرج زكاتها نصف دينار، ومن كان عنده مائتا درهم وزنها، فإذا وجدها تامة، ولم تنقص عن نصاب الفضة قيراطاً واحداً، أخرج زكاتها خمسة دراهم.^(٣)

وكانت الدنانير والدراهم زمن الرسول صلى الله عليه وسلم معلومة الوزن، محددة القيمة، وذلك لتعلق بعض حقوق الناس.

وبعض أحكام الشرع بها، ومن الواضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم عيّن أوزان النقود، حيث قال: «الوزن وزن أهل مكة» وفي رواية "ميزان المدينة".^(٤)

وقد ذكر المقرئ في كتابه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أقر النقود التي تعامل بها الناس في الجاهلية، حيث قال: «قد تقدم ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم في نقود الجاهلية من الزكاة، وأنه أقر النقود في الإسلام على ما كانت عليه». ^(٥)

^١ سورة التوبة: آية (١٠٣).

^٢ المقرئ: المصدر السالف، ص ٦، الكرمل: المرجع السالف، ص ٣٥.

^٣ معطي: المرجع السالف، ص ٣٢.

^٤ معطي: المرجع السالف، ص ٣٣، المازندراني: المرجع السالف، ص ٣٩.

^٥ المقرئ: المصدر السالف " ص ٧.

٢- النقود في عهد الخلفاء الراشدين.

استمر المسلمون يتعاملون بالدنانير الرومية والدراهم الفارسية في معاملاتهم التجارية وحياتهم اليومية في عهد خليفة رسول الله أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فلم يدخل على هذه النقود أي تغيير، لا في مصادرها، ولا في أوزانها أو نقوشها، كما أنه لم يتم بضرب أي نقود إسلامية عربية خاصة. (١)

ولعل السبب في عدم قيام أبو بكر الصديق بضرب نقود إسلامية خالصة، هو انشغاله بأمور أهم منها، وخاصة حركة الارتداد التي قويت شوكتها وأصبحت خطراً يهدد الدولة الإسلامية الناشئة، حيث بذل أبو بكر الصديق رضي الله عنه جهوداً مضنية في سبيل إعادة تنظيم الدولة الإسلامية من جديد، بعد أن تمزقت معظم أجزائها، ونجح في إعادة المرتدين إلى الإسلام. (٢)

يضاف إلى ذلك أن أبو بكر الصديق أراد أن يعمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغيّر ما لم يغيّره رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما ذكره المقرئ حيث قال: «فلم استخلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه، عمل في ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يغير منها شيئاً». (٣)

وعندما تسلم عمر بن الخطاب الخلافة عام (١٣هـ/٦٣٤م)، لم يعمل في بادئ الأمر، بإدخال أي تنظيمات مالية في مجال النقود وغيرها، إلى بعد أن نجحت جيوشه في إنزال ضربات متلاحقة بجيوش الروم والفرس، ونجحت أيضاً في فتح بلاد الشام والعراق وفارس، وبعض أجزاء شمالي أفريقيا. (٤)

^١ معطي: المرجع السلف "ص ٣٣.

^٢ خربوطلي "شكران وزكار، سهيل: (الحضارة العربية الإسلامية) منشورات جامعة دمشق، ١٤٢٦-١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م، ص ٥٧.

^٣ المقرئ: المصدر السالف، ص ٧.

^٤ معطي: المرجع السالف، ص ٣٣.

فقد اختلف عصر عمر بن الخطاب عن عصر أبي بكر اختلافاً كبيراً لعدة أسباب وظروف، صاحبت خلافة عمر حيث اتسعت البلاد الإسلامية نتيجة الفتوحات العظيمة في الشام والعراق ومصر، يضاف إلى ذلك طول خلافة عمر رضي الله عنه التي حفلت بالأحداث (١) وهي سنة ثمان عشرة من الهجرة وهي السنة الثامنة من خلافته. (٢)

وقد أكد ذلك المقرئزي في حديثه عن النقود الإسلامية حيث قال: «حتى إذا استخلف أبو حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفتح الله على يديه مصر والشام، والعراق، لم يعرض لشيء من النقود، بل أقرها على حالها. (٣)

والملاحظ أن عمر بن الخطاب حينما وطد أركان الدولة الإسلامية الأولى، وتوسعت في عهده، بدأ بإدخال تعديلات على النقود المتداولة آنذاك، حيث قيل أن أول من أمر بضرب السكة في الإسلام، هو عمر بن الخطاب لصالح أهل البصرة، فضربها على النقش الكسروي سنة (١٨هـ/٦٣٩م) من الهجرة، ثم تابعه في ذلك عثمان بن عفان، وكذا معاوية بن أبي سفيان في أيام دولتهم، دائبين في تحويل نقوشها الكسروية والقيصرية إلى الإسلامية. (٤)

قال المقرئزي: «فلما كانت سنة ثمان عشرة من الهجرة وهي السنة الثامنة من خلافته أثنى الوفود، منهم وفد البصرة وفيهم الأحنف بن قيس، فكلم عمر بن الخطاب

^١ خربوطلي، زكار: المرجع السالف، ص ٥٩.

^٢ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٧.

^٣ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٧.

^٤ المازندراني: المرجع السالف، ص ٤٠.

في مصالح أهل البصرة، فبعث معقل بن يسار، فاحتفر نهر معقل (١) الذي قيل فيه إذا جاء نهر الله بطل نهر المعقل" ووضع الجريب (٢) والدرهمين في الشهر» (٣) .

فضرب بعد ذلك الخليفة عمر بن الخطاب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد في بعضها " الحمد لله" وفي بعضها : "محمد رسول الله" وفي بعضها " لا إله إلا الله وحده" وفي آخر مدة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. (٤)

وبعد تسلّم عثمان بن عفان الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ضرب دراهم بقصبة هرثك من بلاد طبرستان ونقشها عام (٢٨) للهجرة. (٥)
أما في عهد الخليفة علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه فقد ضرب دراهم في أعوام (٣٧هـ و ٣٨هـ و ٣٩هـ و ٤٠هـ)، كتب عليها بالخط الكوفي " بسم الله ربي"
والصمدية وغيرها.

^١نهر معقل: معقل وزان مجلس، معروف إلى اليوم في البصرة، وغدا محلة كبيرة ويسمى بها بعض العوام (ماركيل) نقلاً عن الأنكلير "MArGEEL"، وسبب هذا التصحيف أن ليس لأبناء بريطانيا الكبرى (عين) في كلامهم، فوضعوا (راء) في مكانها ثم زادوا الفتحة مدّاً فصارت ألفاً، ونطقوا بالقاف كافاً فارسية فصارت (مارغيل)، الكرملّي: المرجع السالف، حاشية ص ٣٧.

^٢الجريب: أشل في أشل، ومعناه ستون ذراعاً طويلاً في مثلها عرضاً يكون تكسيرها ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة، ومعنى الذراع المكسرة أن يكون مقدار طولها ذراعاً وعرضها ذراعاً، الخوارزمي، المصدر السالف، ص ١١٤، ١١٥.

^٣المقرّبي: المصدر السالف، ص ٧، المازندراني: المرجع السالف، ص ٤١.

^٤المازندراي: المرجع السالف، ص ٤١.

^٥معطي: المرجع السالف، ص ٣٦.

وهكذا ظل المسلمون يستعملون الدنانير على الطراز البيزنطي والدراهم على الطراز الفارسي، وينقشون عليها كلمات إسلامية بالحروف العربية حتى أيام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان.^(١)

٣ - النقود الإسلامية في العصر الأموي:

عندما تولى معاوية بن أبي سفيان خلافة المسلمين، جاعلاً من دمشق عاصمة له، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة، قال: يا أمير المؤمنين إن العبد الصالح عمر بن الخطاب رضي الله عنه صغر الدرهم، وكبر القفيز^(٢) وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند وترزق عليه الذرية طلباً للإحسان إلى الرعية، فلو جعلت أنت عياراً دون ذلك العيار، ازدادت الرعية به مرفقاً، ومضت لك السنة الصالحة، فضرب معاوية عند ذلك السود الناقصة، من ستة دوانيق، فتكون خمسة عشر قيراطاً تنقص حبة أو حيتين، وضرب منها زياد، وجعل وزن عمل عشرة دراهم، سبعة مثاقيل وكتب عليها فكانت تجري مجرى الدرهم.

وضرب معاوية أيضاً دنانير، عليها تمثال، متقلداً سيفاً.^(٣)

وتجمع المصادر كلها على أن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥هـ - ٨٦هـ / ٦٨٥م - ٧٠٥م) هو أول من أبطل النقود المضروبة على الطرازين الساساني والبيزنطي، وضرب غيرها^(١) قال البلاذري «... قال : قلت لسعيد بن المسيب من أول

^١ معطي : المرجع السالف، ص ٣٦.

^٢ القفيز: مكيال، وهو ثمانية مكايك، وجمعه أقفزه، وقفران، الرئيس: النظم المالية للدولة الإسلامية، المرجع السالف، ص ٣٠٨.

^٣ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٩٥٨. النمة، المصدر السالف، ص ٤٥. الكرمللي : المرجع السالف، ص ٣٩، المارندرائي: المرجع السالف: ص ٤١، معطي: المرجع السالف، ص ٣٧.

^١ معطي : المرجع السالف، ص ٣٩.

من ضرب الدنانير المنقوشة؟ فقال عبد الملك بن مروان، وكانت الدنانير ترد رومية والدراهم كسروية في الجاهلية» (١).

قال المقرئزي « ثم لما استوسق الأمر لعبد الملك بن مروان، فحص عن النقود والأوزان، والمكايل، وضرب الدنانير، والدراهم في سنة ست وسبعين من الهجرة» (٢).

ويقال أن الخليفة عبد الملك قد ضرب الدراهم الفضية على الطراز الإسلامي سنة (٧٥) هجرة وضرب الدنانير الذهبية على الطراز الإسلامي سنة (٧٦هـ) ونفش في أحد وجهي الدرهم والدينار بالخط العربي الكوفي « لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وفي الوجه الآخر « الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» وحوّلها «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» (٣).

فجعل وزن الدينار، اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي وجعل وزن الدرهم، خمسة عشر قيراطاً سوى (٤)، والقيراط أربع حبات، وكل دانق، قيراطين ونصف. (٥) وكان سبب ضرب عبد الملك النقود الإسلامية أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له: « يا أمير المؤمنين إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول عمراً من قدس الله تعالى في الدراهم»

^١ البلاذري : المصدر السالف، ص ٥٢٦.

^٢ المقرئزي: المصدر السالف، ص ١٠، الكرمللي: المرجع السالف ص ٤٠.

^٣ معطي: المرجع السالف، ص ٣٨.

^٤ سوى: أي لا زيادة فيه ولا نقصان، الكرمللي: المرجع السالف، حاشية، ص ٤٠.

^٥ الكرمللي: المرجع السالف، ص ٤٠.

وقيل: « إن عبد الملك كتب في صدر كتابه إلى ملك الروم " قل هو الله أحد". وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع ذكر التاريخ. فأنكر ملك الروم ذلك، وقال: إن لم تتركوا هذا، وإلا ذكرنا نبيكم في دنائيرنا بما تكرهون. فعظم ذلك على عبد الملك" واستشار كبار العلماء والفقهاء في الأمر، فأشار عليه يزيد بن خالد بضرب السكة وترك دنائير الروم». (١)

ويبدو أن عبد الملك فعل ذلك وبعث نقوده التي ضربها إلى جميع أقاليم العالم الإسلامي، وأمر الناس بترك غيرها من النقود. (٢) فدخلت الدولة الإسلامية في عهد بني أمية في حرب اقتصادية مع الروم استمرت حتى آواخر عهدهم. (٣) أما أوزان النقود التي ضربها عبد الملك بن مروان، فهي نفس أوزان العملة التي تداولها العرب في الجاهلية، والتي أقرها الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث أقر أوزان مكة فيها، وأقرها الخلفاء الراشدون من بعده. (٤)

^١المقريزي: المصدر السالف، ص ١١، المقريزي: إغاثة الأمة يكشف الغمة، المصدر السالف، ص ٤٥، معطي: المرجع السالف، ص ٣٩، المازنداني، المرجع السالف، ص ٥٣، الكرمللي: المرجع السالف، ص ٤١.

^٢معطي: المرجع السالف، ص ٤٠.

^٣الينهوم (الصادق) وآخرون: موسوعة مسيرة الحضارة، مراجعة شاكر مصطفى، ترجمة: ماجد فخري، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٨٢. المجلد الأول، ص ٣٧٣.

^٤معطي: المرجع السالف، ص ٤٢.

٤- النقود الإسلامية في العصر العباسي.

لما آلت الخلافة إلى بني العباس، بعد قضائهم على الحكم الأموي كان من الطبيعي أن يقوم خلفائهم بنقش النقود الخاصة بهم، وكان عبد الله بن محمد الملقب بالسفاح وهو أول الخلفاء العباسيين، قد ضرب الدراهم في الأنبار، وعملها على نقش الدنانير وكتب عليها السكة العباسية، وقطع منها ونقصها حبة، ثم نقصها حبتين، وضربها بعده أبو جعفر المنصور في الكوفة سنة (١٤٦هـ/٧٦٣م)، ونقصها ثلاث حبات، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط، لأن القيراط أربع حبات، وكانت الدراهم كذلك. (١) فالعباسيون لم يحافظوا على وزن الدرهم والدينار الأموي، بل انقصوا من وزنه، وهذا خلافاً لما ذكره أحد المؤرخين حيث قال: «لقد حافظ العباسيون على الشكل العام للدينار الأموي، إلا أنهم وضعوا "محمد رسول الله" عوضاً عن سورة الصمد» (٢) وعندما تسلم هارون الرشيد الخلافة العباسية، ترك مهمة الأشراف على ضرب النقود، ومباشرة عيارها بنفسه. ولما آل الأمر إلى عبد الله المأمون بعد مقتل أخيه الأمين، نقش الدراهم بالمخراط كما تنقش الخواتيم، لأن المأمون لم يجد أحد أحسن نقشها. (٣)

^١ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٧٧، إغاثة الأمة بكشف الغمة، المصدر السالف، ص ٥٢، معطي: المرجع السالف: ص ٤٩.

^٢ العث، محمد أبو الفرج: (النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني) الناشر وزارة الإعلام في دولة قطر، الدوحة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. ص ٣١.

^٣ معطي: المرجع السالف، ص ٥٠.

وكان لبني العباس دنانير الخريطة (١) وهي مائة دينار فيها مائتان، مكتوب على كل دينار ضرب الحسين لخريطة أمير المؤمنين فقلت: وهذه الدنانير هي التي ينعم منها أمير المؤمنين على المغنين ونحوهم. ومعنى الحسنى: القصر الحسنى الذي هو الآن بمدينة بغداد، وعمره الحسن بن سهل، وصير نقصان الدراهم قيراطاً غير حبة (٢). واستمر الحال في ضرب النقود طيلة عهد المأمون، والمعتصم والواثق والمتوكل، وبعد مقتل الخليفة المتوكل، وتغلب موالي الأتراك على مقدرات الدولة، وسيطر الولاة على الأقاليم البعيدة بسبب ضعف الخلفاء العباسيين، فقلت المداخيل، وحدثت بدع كثيرة. كان من أخطرها غش الدراهم. (٣). ويقال أن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفاً (٤) عبيد الله بن زياد، حين فرّ من البصرة سنة أربع وستين للهجرة، ثم فشّت في الأمصار أيام دولة العجم، من بني بويه، وبني سلجوق (٥).

٥- النقود الإسلامية في العصر الفاطمي .

لقد تميزت العملات الفاطمية، الذهبية والفضية، بكثرتها، وبسهولة تفرقتها عن غيرها من النقود، لأن المسكوكة الواحدة منها قد رسم في داخلها دوائر عديدة، وكانت هذه العملات قد زينت معظمها بالخط الكوفي الذي يصعب قراءته، وحلت

^١ دنانير الخريطة: المقصود بها خزانة الخليفة وصاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال، المقرئ: إغاثة الأمة، المصدر السالف، حاشية ص ٥٢.

^٢ المقرئ: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٥٢.

^٣ معطي: المرجع السالف، ص ٥١.

^٤ زيوفاً: جمع زيف بالفتح وهو جمع زائف أيضاً، وهو الدرهم الذي خلط نحاس أو غيره ففات صفات الجودة فيرد إلى بيت المال، الكرمل، المرجع السالف، حاشية، ص ٥٧.

^٥ المقرئ: النقود الإسلامية، المصدر السالف ص ٢١، المقرئ: إغاثة الأمة بكشف الغمة المصدر السالف، ص ٥٤، ٥٣.

محلها تقريباً عبارة "علي ولي الله" والعبارات الإسلامية التقليدية. (١) فقد سك الفاطميون النقود تبعاً لمذهبهم الشيعي، وضربوا عليها أسماء خلفائهم. (٢)

في أيام الحاكم بأمر الله أبي علي المنصور بن العزيز، تزايد أمر الدراهم في شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وثلاثمائة من الهجرة، فبلغت أربعاً وثلاثين درهماً بدينار، ونزع السع، واضطربت أمور الناس، فرفعت تلك الدراهم، وأنزل في القصر عشرون صندوقاً فيها دراهم جدد فرقت في فقي أيام الحاكم بأمر الله أبي علي المنصور بن العزيز، تزايد أمر الدراهم في شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وثلاثمائة من الهجرة، فبلغت أربعاً وثلاثين درهماً بدينار، ونزع السع، واضطربت أمور الناس، فرفعت تلك الدراهم، وأنزل في القصر عشرون صندوقاً فيها دراهم جدد فرقت في لصيارفة، وقرئ سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب، فاضطربت الناس، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار. (٣)

٦- النقود الإسلامية في عهد بني أيوب.

لما استبد السلطان صلاح الدين الأيوبي بحكم مصر، بعد موت الملك العادل نور الدين زنكي، أمر في شوال سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة للهجرة، بأن تبطل نقود مصر، وضرب الدينار ذهباً مصرياً، وأبطل الدرهم الأسود، وضرب الدراهم الناصرية، وجعلها من فضة خالصة، ومن نحاس نصفين بالسواء. (١)

^١ معطي: المرجع السالف، ص ٧٥

^٢ ماجد: نظم سلاطين الماليك ورسومهم في مصر، المرجع السالف، ص ٨١.

^٣ المقرئ: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٢٨، ٢٧، الكرمل: المرجع السالف، ص ٦٦.

^١ المقرئ: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٢٩.

وأمر أن لا يتعامل الناس بالدرهم المصرية العتيقة، وهي التي تعرف في مصر والإسكندرية بالزئوف. (١)

وفي سنة (٦٢٢هـ / ١٢٢٥م) أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة وأمر ألا يتعامل الناس بالدرهم المصرية العتيقة، وهي التي يدعوها أهل مصر والإسكندرية بالورق، وجعل الدرهم الكامل، ثلاثة أثلاث، ثلثيه من فضة خالصة، وثلثه من نحاس، فاستمر ذلك بمصر والشام طيلة حكم ملوك بني أيوب. (٢)

وكانت كتاباتهم على تلك النقود مختصرة جداً، فقد كتب على بعضها اسم السلطان ولقبه، مع اسم الخليفة العباسي الذي انتقل إلى القاهرة بعد احتلاله المغول لمدينة بغداد (٣) سنة (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) وقتلوا الخليفة العباسي، إلا أن السلالة العباسية لم تنقطع واستمرت خلافة ظليه في مصر، حتى فتحها العثمانيون عام (٩٢٢هـ / ١٥١٧م) ومات آخر الخلفاء العباسيين، المتوكل الثالث، في القاهرة. (٤)

فبالإضافة إلى اسم السلطان ولقبه، نقش عليها مكان الضرب وسنته مع عبارة الشهادتين، وكتب على بعضها الآخر، وخاصة القطع الصغيرة منها، اسم السلطان ولقبه، ولقب الخليفة العباسي ومكان الضرب فقط. (٥)

^١اليوزبكي، توفيق: (تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م ص ١٠٠.

^٢المقريزي: المصدر السالف، ص ٣٠، ٢٩، المقريزي، إغاثة الأمة: المصدر السالف، ص ٨٩، الكرملي: المرجع السالف، ص ٦٧، اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠١.

^٣معطي: المرجع السالف، ص ٥٧.

^٤بلانت، ريتشارد: (النقود العربية والإسلامية) تعريب: د. بسام سروج وإبراهيم سروج، منشورات مكتبة السائح، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ٤٥.

^٥معطي: المرجع السالف، ص ٥٧.

أما الفلوس فكانت للمبيعات الصغيرة والتي تقل من أن تباع بدرهم أو جزء منه، فاحتاج الناس من أجل ذلك أن يجعلوها من نحاس، يضربون بعضاً منه قطعاً تسميها العرب فلوساً^(١) قال المقريري "أما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى نقد الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات".^(٢) والملاحظ أن الفلوس التي ضربت لم تكن تستعمل لشراء الحاجيات الثمينة والباهظة الثمن وإنما على العكس تماماً فكانت تستعمل لشراء الأشياء البخسة القليلة الثمن كالخضار والبقول وغيرها.

وكانت الفلوس أولاً تعد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعين فلساً، ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس.^(٣)

لكن بسبب جشع الضمان الذي أخذوا بضمان ضرب الفلوس، حيث أخذوا يزيدون وزن الفلس طمعاً في الربح الفاحش، مما أثقل كاهل الناس بسبب ذلك، وقد قال المقريري في ذلك: «وتمادى الأمر على ذلك بعد الخمسين والستمائة (٦٥٠هـ) فسول بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه، وجعل كل فلس يزن مثقالاً، والدرهم يعد أربعة وعشرين فلساً، فثقل ذلك على الناس، لما فيه من الخسارة، لأنه صار ما يشتري بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف درهم».^(٤)

^١ الفلوس: جمع فلس: وهي لفظة يونانية لاتينية الأصل عرفت أصل (Follis) اللاتيني، ويراد بها نقود مسكوكة من النحاس وقد استعملها العرب في تعاملهم، واحتفظوا بالأصل الأجنبي، المازندراني: المرجع السالف، ص ١٥٦.

^٢ المقريري: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٩٠.

^٣ المقريري: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٦١.

^٤ المقريري: المصدر السالف، ص ٦١.

ثالثاً- النقود الإسلامية في عصر المماليك البحرية.

ولما قامت دولة المماليك في مصر والشام كانت النقود المتداولة بين الناس كما سلف ذكرها الدراهم الكاملية، التي أمر الملك الكامل الأيوبي بضرها سنة (٦٢٢هـ/١٢٢٥م) وجعلها ثلاثة أثلاث: ثلثي الدرهم من فضة والثلث من نحاس.^(١)

فأقر سلاطين المماليك هذه النقود وأبقوها على حالها، حيث كانوا يعدون أنفسهم ورثت الأيوبيين ويتباهون بهذا الانتماء، قال المقرئزي: «فلما انقضوا، وقامت ممالكهم الأتراك من بعدهم أبوقوا سائر شعارهم، واقتدوا بهم في جميع أحوالهم، وأقروا نقدهم على حالهم أجل أنهم كانوا يفخرون بالانتماء إليهم...»^(١)

فلما ولي الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري الصالح النجمي (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٦٠-١٢٧٧م) وكان من أعظم ملوك الإسلام، ضرب دراهم ظاهرية، وجعلها كل مئة درهم من سبعين درهماً فضة خالصة وثلاثين نحاساً، وجعل رنكه^(٢) على الدرهم، وهو صورة سبع، فلم تزل الدراهم الكاملية، والظاهرية بديار مصر، وبلاد الشام إلى أن فسدت في سنة إحدى وثمانين وسبعمائة، بدخول الدراهم الحموية.^(٣)

^١ المقرئزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٢٩، ٣٠، المقرئزي: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٨٩، سرور: دولة بني قلاوون، المرجع السالف، ص ٣٢٩.

^١ المقرئزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٣٠.

^٢ رنكة: الزنك من الفارسة رنك، بمعنى اللون والصبغة، وهي في الاصطلاح التاريخي بمعنى الشعار و(الأرما) والبذيرة، سليمان: تأصيل ماورد في الجري، المرجع السالف، ص ١١٥.

^٣ الحموية: نسبة إلى حماة من ديار الشام، والمراد بها هنا الدراهم التي ضربها فيها المماليك البحرية، الكرمللي: المرجع السالف، حاشية، ص ٦٨.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من النقود ظهرت أيضاً في عصر المماليك هي: ١- الدنانير الذهبية ٢- الدراهم الفضية ٣- الفلوس النحاسية. ونظراً لعدم ثبات العيار والتغير في الوزن والتبديل في حجم النقود وجعلها لا تنال ثقة التجار بشكل خاص والناس عامة، وسبب ذلك الاضطراب السياسي الذي لازم سقوط الدولة الأيوبية وقيام دولة المماليك، حيث ظل النقد مضطرباً طوال العشر سنوات الأولى من تاريخ الدولة المملوكية الأولى إلى أن استقر الوضع زمن سلطنة الظاهر بيبرس.^(١)

أولاً - الدنانير الذهبية

وقد ذكر القلقشندي في وزن هذه الدنانير وعبرتها حيث قال: «والعبرة في وزنها بالمثاقيل، وضابطها أن كل سبعة مثاقيل زنتها عشرة دراهم، والمثقال معتبر بأربعة وعشرين قيراطاً. وقد ربشتينوس سبعين حبة شعير، على أن المثقال لم يتغير وزنه في الجاهلية والإسلام». ^(٢)

وقد ضرب الملك الناصر محمد بن قلاوون دنانير ذهب، كتب على أحد الوجهين «لا إله إلا الله وحده لا شريك له أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون» وعلى الوجه الآخر اسم السلطان الذي ضرب في زمنه وتاريخ الضرب. ^(٣)

^١ البيوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠١

^٢ القلقشندي: صبح الأعشى، المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٦.

^٣ البيوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٢.

وقد حملت بعض النقود أيضاً عبارة « الله - وما النصر إلى من عند الله لا إله إلا الله محمد رسول الله - أرسله بالهدى ودين الحق ». (١)

أما مصادر الذهب فقد كان يجلب غالبه من منطقة مالي إلى مصر، فقد قال القلقشندي: « واصله مما يجلب إلى الديار المصرية من التبر من بلاد التكرور، وغيرها مع ما يجتمع إليه من الذهب ». (١)

وكانت هذه الدنانير يتعامل بها التجار والناس في شراء الأشياء النفيسة والمنازل والحوانيت وغيرها، بالإضافة أن الخراج المستأدى إلى الدولة كان يتم عن طريق هذه الدنانير، قال المقرئزي: « وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها، واليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال، وبها تؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغيرها ». (٢)

ومن الدنانير التي عرفت في العصر المملوكي هو الدينار الجيش، بسبب أن المماليك طبقة حربية عسكرية، والدينار الجيش، كما ذكره القلقشندي هو مسمى لا حقيقة، وإنما يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة (٣) لإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معينة من قليل أو كثير. (٤)

وقد ذكر الدينار الجيش في إقطاعات على طبقات مختلفة من الجنود والمماليك الأتراك والعربان، فلكل طبقة عبرة ثابتة. حيث قال القلقشندي: « فالأجناد من الترك والأكراد والتركمان دينارهم دينار كامل،

^١ يونس وعاشور: تاريخ وآثار مصر الإسلامية، المرجع السالف، ص ١١٩٩.

^٢ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٢٣.

^٣ المقرئزي: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٥٨.

^٤ العبارة: مقدار ما يؤخذ من المال عن كل إقطاع من الأرض أو ما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة وصنف. ابن تغري: النجوم الزاهرة المصدر السالف، ج ٩، ص ٤٥.

^٥ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٩.

والكتانية والعساقلة ومن يجري فجرهم دينارهم نصف دينار، والعربان في الغالب دينارهم ثمن دينار».^(١)

ولم تكن هذه الدنانير المتداولة بين الناس في الدولة المملوكية بل تداول الناس أيضاً الدنانير الأوروبية والرومية، وهي دنانير ذات أوزان ثابتة، قال القلقشندي: «وهي دنانير يؤتى بها من البلاد الأفرنجية والروم، معلومة الأوزان، كل دينار منها معتبر بتسعة عشر قيراطاً ونصف قيراط من المصري، وإعتباره بصنج الفضة المصرية كل دينار زنة درهم وحبتي خروب».^(٢) أما سبب تواجد هذه النقود، فالمعروف أن الدولة المملوكية كانت الرائد الأول في التجارة العالمية. بعد انسداد الطرق التجارية العالمية المعروفة باستثناء طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر، حيث لعبت دور الوسيط بين الشرق والغرب.^(٣)

فقامت الدولة المملوكية بتشجيع تجار الشرق الأقصى بوجه خاص على الحضور ببضائعهم إلى مصر، وكذلك رحبوا بالتجار الأوروبيين الذين وفدوا إلى الموانئ الشامية والمصرية، وذلك لشراء حاصلات الشرق الأقصى من ناحية وحاصلات بلاد الشام ومصر من ناحية أخرى.^(٤)

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٩، ابن مماتي: المصدر السالف، ص ٣٦٩.

^٢ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٨.

^٣ عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر، المرجع السالف، ص ٣٤٣.

^٤ زيتون: المرجع السالف، ص ١٩٢.

فتدفقت نقود الدول الأوروبية في الدول المملوكية وتعامل بها الناس والتجار خاصة.

وقد وصفها القلقشندي بقوله: (١) «وهذه الدنانير مشخصة، على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في زمنه، وعلى الوجه الآخر صورة بطرس وبوليس الحواريين اللذين بعث بهما المسيح عليه السلام إلى رومية ويعبر عنها بالأفرنطية (١) ويعبر عنها أيضا بالدوكات» (٢).

وقد انتشرت الدوكات الذهبية في مصر والشام بفضل الاتصال التجاري بين الشرق والغرب.

ثانياً - الدراهم الفضية.

- ١- وتسمى الدراهم (النقرة) وأصل موضوعها أن يكون ثلثاها من فضة وثلثها من نحاس وتطبع بدور السكة السلطانية. (٣)
- ٢- والعبرة في وزنها بالدرهم، وهو معتبر بأربعة وعشرين قيراطاً، والدرهم من الدينار نصفه وخمسه (٤).
- ٣- هذه هي قاعدة العيار الصحيح التي وضعت منذ أيام الظاهر بيبرس الذي ضرب دراهم وسماها الظاهرية، وجعلها كل مائة درهم من

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٨.

^٢ الأفرنطية: جمع أفرنطي: وأصله فرنسي نسبة إلى إفرنسة: مدينة من مدتهم وربما قيل أفرنجة، وإليها تنسب طائفة الفرنج، القلقشندي: المصدر السالف ج ٣، ص ٥٠٨.

^٣ الدوكات: هو الملك عند الفرنجة أسمه دوك، القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٨.

^٤ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٠٩، اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٣.

^٥ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥١٠، اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٣.

سبعين درهماً فضة خالصة وثلاثين نحاساً وجعل رنكه (١) على
الدرهم كما سلف ذكره هو (صورة السبع). (٢)

٤- أما الدراهم السوداء فهي كما قال المقرئزي: «وحقيقية الدراهم
السود النحاس فيه اليسير من الفضة». (١)

٥- ومن خلال قول المقرئزي يتضح أن هذه الدراهم قد دخل فيها
الغش بنسبة عالية حيث غلب النحاس على الفضة فيها، ولذلك عرفت بالسوداء.

ثالثاً - الفلوس النحاسية.

١- لقد كانت النقود المتداولة المضروبة من الذهب والفضة، إلا أنه منذ
مجيء الأيوبيين والمماليك قلت العملة الذهبية والفضية وظهرت
الفلوس. (٢)

٢- وهي عملة نحاسية أو برونزية (١) فالفلوس لم تكن موجودة في
الدولة الإسلامية الأولى ولا العصر الجاهلي، وهذا ما أكده أحد المؤرخين حيث

^١الرنك: من الفارسية رنك بمعنى اللون والصبغة وهي في الاصطلاح التاريخي بمعنى الشعار و (الأرما
والبذيرة، سليمان: تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، المرجع السالف، ص ١١٥.

^٢اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٣

^١المقرئزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٤٧.

^٢الفلوس: جمع فلس، وأصلها أفلس، وهي تعريب اليونانية، وهو نقد أثني، كان يساوي سدس
الدرهم الأتيكي، أي ١٥ سنتيماً، أو ثلاثة من المليمات المصرية، أو ١٥ فلساً من فلوس
العراق في عهدنا هذا. وكان وزنه ٧٢ سنتغراماً، ورأى آخرون أنها من اليونانية أو اللاتينية
(Follis) وهي قطعة من النقود تساوي ربع أوقية، المقرئزي، النقود الإسلامية، المصدر السالف،
ص ٨٤، ٨٥، الكرملي: المرجع السالف، حاشية، ص ٧٤، ٧٥.

قال: إن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات، وقيماً للأعمال إنما هي الذهب والفضة، ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم، ولا طائفة من طوائف البشر، أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان، ولا حديثه نقداً غيرهما^(١).

٣- والمرجح أن سبب ضرب الفلوس خلال فترة حكم الأيوبيين والمماليك ليس فقط قلة الذهب والفضة، وإنما حاجة الناس لها لشراء الحاجيات ذات القيمة القليلة، والتي غالباً ما تكون رخيصة الثمن، فلا تحتاج إلى الدنانير أو الدراهم كالخضار والبقوليات وغيرها، من الأشياء ذات القيمة المادية القليلة، وهذا ما ذكره المقرئزي حيث قال: «أهلما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه، احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى الذهب والفضة، يكون بإزاء تلك المحقرات». (٢)

٤- وأما الفترة التي ضربت بها الفلوس فتعود إلى الدولة الأيوبية في عهد السلطان الكامل محمد بن أبو بكر (٦١٤-٦٣٥هـ / ١٢١٨-١٢٣٨م) قال المقرئزي: «ضربت الفلوس في أيام الكامل وتتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي». (٣)

٥- كانت الفلوس تعد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعون فلساً، ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس. (٤)

٦- وقد استمر الوضع على ما عليه حتى فترة سلطنة الناصر حسن ابن الناصر محمد بن قلاوون، حيث أحدث فلوس جدد، قال القلقشندي: «فأحدثت فلوس عبر

^١ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، المرجع السالف، ص ٨٢.

^٢ المقرئزي: النقود الإسلامية، المصدر السالف، ص ٣٧، ٣٨، الكرمل: المرجع السالف، ص ٧٤، ٧٣.

^٣ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٣٨.

^٤ المقرئزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٩٤.

^٥ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٩٤، القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٣٥.

عنها بالجدد زنة كل فلس منها مثقال، وهو قيراط من أربعة وعشرين قيراطاً من الدرهم». (١)

٧- وكان ذلك سنة (٧٥٩هـ - ١٣٥٧م) وجاء تلك الفلوس في نهاية الحسن وبطل ما عداها من الفلوس. (٢)

٨- والملاحظ أن هذه الفلوس المحدثه كانت بمثابة رحمة لذوي الدخل المحدود والفقراء كافة، الذين لا يملكون من الذهب والفضة الشيء الكثير إن لم نقل البتة، بحيث استطاعوا الحصول على هذه الفلوس مقابل أعمال بسيطة، وشراء ما يحتاجونه في حياتهم اليومية، وقد قال المقرئزي: «يشترى بها ما يشتري بالفلوس، فيحصل بذلك من الرفق لذوي الحاجات مالا يكاد يوصف». (٣)

٩- إلا أن هذه الحال لم تطل، فلم يهنئ الفقراء برغد العيش البسيط وخاصة بعد سنة (٦٥٠هـ / ١٢٥٢م) حيث بدأ غش الفلوس والتلاعب بها من قبل بعض القائمين عليه، مما أثقل كاهل الناس وزاد في بؤسهم.

١٠- وقد عبر عن ذلك المقرئزي بقوله: «فسول بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه، وجعل كل فلس يزن مثقالاً، والدرهم يعد بأربعة وعشرين فلساً، فثقل ذلك على الناس، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة». (١)

^١ القلقشندي: المصدر السالف، ج ٣، ص ٥٣٦.

^٢ البيوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٤.

^٣ المقرئزي: إغاثة الأمة، المصدر السالف، ص ٩٤.

^١ المقرئزي: المصدر السالف، ص ٩٥.

١١- وصارت النقود توزن بالقبان كل (١١٨) رطلاً بالمصري بمبلغ خمسون درهم، وأكثر فيها الزغل وهي النقود المزيفة وسمي مزيفوها باسم الزغليه، فضربها الزغليه وخففوا وزنها حتى صار الفلوس زنته درهم بالوزن.^(١)

١٢- أما في بلاد الشام فقد أطلق على الفلوس اسم القراطيس، لأنها سكت على شكل الأصبع، بينما كان الدينار والدرهم مدور الشكل.^(٢)

١٣- وكان القرطاس بستة فلوس، ويعد في الدرهم الفضة أربعة وعشرون قرطاساً، فأبطل السلطان الناصر محمد بن قلاوون القراطيس من دمشق وضرب بها كل فلس زنته درهم بالوزن، فصار الدرهم بثمانية وأربعين فلساً مثل معاملة مصر، فانتقلت القراطيس الخفاف إلى مصر وخلطت بفلوس المعاملة^(١) الجيدة^(٢) حتى كثرت وقلت الجياد.^(٣)

١٤- فتعبت الناس منها وزادت الأسعار حتى غلقت الباعة الحوانيت، فاضطر السلطان إلى ضرب فلوس جدد زنة الفلوس منها درهم وعلى أحد وجهيه « لا إله إلا الله محمد رسول الله » وعلى الوجه الآخر (اسم السلطان) فضرب منها ألف رطل واستقرت فلوس العتق^(٤) كل رطل بثلاثة دراهم إلى أن تخرج الفلوس الجدد من دار

^١اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٤، ١٠٥.

^٢ماجد: المرجع السالف، ص ٨٣.

^٣فلوس المعاملة: هي المضروبة حسب قوانين الدولة وتكون متداولة بين الناس ومقبولة لديهم بقيمتها الرسمية، اليوزبكي: المرجع السالف، حاشية، ص ١٠٥.

^٤اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٥.

^٥المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، المصدر السالف، ج ٢، ص ٢٠٥.

^٦الفلوس العتق: هي أن تكون أقدم من غيرها من الفلوس في التعامل بين الناس، اليوزبكي، المرجع السالف، ص ١٠٥ حاشية.

الضرب، إلا أنه صار فيها غبن زائد، وذلك أن الرطل من العتق يبلغ سبعة دراهم بالعدد.^(١)

١٥- أما طريقة ضرب الفلوس فقد ذكرها لنا القلقشندي حيث قال : « أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء، ثم يمزج فيضرب قضباناً، ثم يقطع قطعاً صغاراً، ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية، وسكتها أن يكتب على أحد الوجهين اسم السلطان ولقبه ونسبه، وعلى الآخر اسم بلد ضربه وتاريخ السنة التي ضرب فيها». ^(١)

١٦- وقد كان يوجد في مصر في عهد المماليك ديوان الضرب، الذي يشرف على عدد كبير من الموظفين يسمون: معلمي دار الضرب يرأسهم ناظراً أدر الضرب، الذي لم يعد يختار عادة من بينه القضاة كما كان الحال سابقاً، وإنما يعين لها موظف خاص، حتى من بين اليهود الذين أسلموا. ^(٢)

١٧- وقد ضربت النقود في العصر المملوكي في مراكز رئيسية هي : دمشق والقاهرة، والإسكندرية، وطرابلس الشام، وحلب، وحماة. ^(٣)

١٨- والملاحظ أن المماليك خلال فترة حكمهم قد ضربوا نقود مختلفة الأوزان والأحجام يضاف إلى ذلك قيام بعض الضمان بتزيف هذه النقود وإدخال معادن أخرى، على الذهب والفضة وخاصة الفلوس، مما أثر سلباً على الناس عامة والتجار خاصة، وأهلك كاهلهم في معظم الأوقات، لما فيه من تلاعب في قيمة النقود عند التعامل بها.

^١اليوزبكي: المرجع السالف، ص ١٠٥.

^١القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣ ص ٥٣٦.

^٢ماجد: المرجع السالف، ص ٨٣.

^٣معطي: المرجع السالف، ص ٥٨، ماجد: المرجع السالف، ص ٨٣.

١٩- وقد وجد في العصر المملوكي نظام الصيرفة، فقد كان عمل الصيارفة مبادلة العملة أو سحب العملة الرديئة من التعامل ووضع عملة جيدة بدلاً منها، كما ظهر في أيام المماليك نظام مصرفي دقيق، حيث كانت ترد كلمة "حوالة" تصرف من قبل السلطان، وتقبض في يوم معين. (١)

^١ ماجد: المرجع السالف، ص ٨٥.

خاتمة

بعد هذا البحث للجوانب المالية في الدولة المملوكية الأولى، هذا الجانب الهام الواسع المتشعب، نظرا لكثرة موارد الدولة المملوكية وكثرة نفقاتها، إضافة إلى كثرة موظفيها، حيث يعد هذا الجانب من الأمور التي مازالت بحاجة إلى البحث والاستقصاء، ففي هذا البحث يمكن التوصل للنتائج التالية.

١- إن النظام الإقطاعي هو الأساس الذي نشأت عليه الدولة المملوكية والتي حافظت على وجودها واستمرارها من خلاله.

٢- لم تكن التجارة وحدها بالرغم من أهميتها وأهمية مواردها، وحدها التي أثرت الدولة المملوكية وأغنت سلاطينها، فقد أرفدت الأمور الزراعية والصناعية بعوائد كبيرة لخزينة الدولة.

٣- إن ديوان النظر لم يكن وليد الدولة المملوكية، بل يعود إلى العصر العباسي إلا أنه وصل إلى درجة من التطور والتنظيم خلال قيام دولة المماليك البحرية، حيث أضحى بمثابة ما يعرف بوزارة المالية في عصرنا الحالي.

٤- لم تكن الموارد الشرعية كالخراج والزكاة و الجوالي...تشكل دخلا كبيرا للدولة المملوكية، بينما كان الاعتماد الأكبر على المكوس التي فرضها السلاطين والولاة وتفننوا في جبايتها، حيث شكلت موردا هاما للدولة، على الرغم من عدم ثبات هذه المكوس ، فقد كان بعض السلاطين يلجؤون لإلغاء بعضه تخفيفاً عن كاهل الناس وتقرباً لهم.

٥- ذكر معظم المؤرخين الموارد الشرعية، دون التعرض لمورد الفبيء والغنائم فالمتبع لأحوال الدولة المملوكية وسبب نشوئها، تلك النشأة العسكرية، عندما تصدت للمغول في عين جالوت، وهزيمتهم للصليبيين في المنصورة وغيرها من المناطق التي كانت تحت سيطرة الصليبيين والانتصار عليهم، فمن الطبيعي هنا أن يغنم المماليك الشيء

الكثير من هؤلاء الغزاة، وبالتالي فإن هذا المورد لا يجب إغفاله كمورد شرعي للممالك.

٦- شكاات المصادرات موردا هاما أيضا للدولة المملوكية ، وخاصة أن السلاطين كانوا لا يتوانون في مصادر أقرب الأمراء لهم وحتى خاصيتهم، وكبار موظفيهم إذا ما غضبوا عليه لسبب أو لآخر.

٧- إعطاء التجار الحرية الكاملة في التعامل مع الدول كافة بما فيها الدول التي كانت تحتل أجزاء من الأرض العربية، فقد كانت المصالح الاقتصادية تطغى على المصالح السياسية.

٨- يمكن القول أن موارد الدولة المملوكية، أبان تلك الفترة كانت كثيرة ومتنوعة، بحيث أغنت الدولة وجعلتها في حال من الاستقرار المادي والقوة العسكرية المرهوبة الجانب ، لأن قوة كل دولة يعتمد على قوة اقتصادها المادي، وذلك بالرغم من كثرة النفقات والبذخ لبعض السلاطين وأمرائهم، خاصة الأموال التي كانت تنفق على الجيش، والعمائر ، فلم يبق سلطان إلا وخلص اسمه بمنشأة عامة أو خاصة، فضلا عن الأمراء الذين حذوا سلاطينهم، أضف إلى ذلك كثرة البذخ في الاحتفالات العامة والخاصة والأسمطة وما إلى هنالك من مظاهر الترف والبذخ.

٩- أضاف الممالك ومن خلفهم أسيادهم الأيوبيون إلى النقود، ما عرف بالفلوس النحاسية ، فهذه الفلوس لم تظهر إلى خلال فترة حكمهم، فلم يكن يعرف من النقود سوا الدينار الذهبية والدرهم الفضية.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً- المصادر.

- ١- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفى أبو بركات : (نزهة الأُمم في العجائب والحك)، تقديم وتحقيق : د. محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ١٩٩٥ م.
- ٢- البطليموس ، أبي محمد عبد الله بن محمد : (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ٤٤٤هـ/ ٥٢١ هـ) تحقيق : مصطفى السقا و، د. حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦، ج ١ وج ٢ .
- ٣- ابن بطوطة: (رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) قدم له وحققه الشيخ محمد عبد المنعم العريان، راجعه وأعد فهارسه الأستاذ مصطفى القصاص ، دار إحياء العلوم بيروت ، لبنان (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ط ١ ، ج ١ ، ص ٦٥.
- ٤- ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي ، ٨١٣ - ٨٧٤
- ٢٠- (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) قدم وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .
- ٥- الجيعان، شرف الدين يحيى بن المقر: (التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية) القاهرة مصر المكتبة الأزهرية للتراث، مطبعة دار السلام الحديثة، ٢٠٠٧.
- ٦- ابن الجوزي ، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ت ٥٩٧هـ (المنتظم) دار الكتب العلمية ، مصر ، القاهرة ، بدون طبعة.
- ٧- الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: (معجم البلدان) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ج ٢.

٨- ابن حوقل، أبي القاسم النصيبي: (صورة الأرض) ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٧٩ دون طبعة.

٩- الخالدي ، إبراهيم بن عبد الرحمن بن القيسراني القرشي (النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا السلطان الملك الصالح (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون ٥٧٤٣-٧٤٦ هـ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥ م) دراسة وتحقيق : د . عمر عبد السلام تدمري ، دار الإنشاء ، طرابلس لبنان ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ط ١ .

١٠- ابن خلدون، عبد الرحمن : (مقدمة ابن خلدون او ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ٧٣٢-٨٠٨ هـ / ١٣٣٢-١٤٠٦ م). خط المتن الحواشي والفهارس الأستاذ : خليل شحادة ، مراجعة. د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠١ - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨١-١٩٨٨ م.

١١- الخوارزمي، أبي عبد الله محمد بن أحمد يوسف : (مفاتيح العلوم) تح:نهي النجار، دار الفكر اللبناني، بيروت ،لبنان، د.ط.

١٢- ابن دقمان، إبراهيم بن محمد بن أيذر العلائي (الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلطين (ت ، ٧٥٠ - ٨٠٩ هـ) تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: د أحمد السيد دراج، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، د. ط .

١٣- ابن دقماق ، إبراهيم بن أيذر العلائي ، (الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها) تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة ، منشورات : دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، بدون طبعة .

١٤- السيوطي، جلال الدين الشافعي: (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) تح: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب القديمة، مطبعة إدارة الوطن، القاهرة، مصر، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.

- ١٥- ابن شيث، عبد الرحيم بن علي القرشي : (معالم الكتابة ومغانم الإصابة) نشره وحققه : الخوري قسطنطين الباشا ، دار الحداثة ، لبنان ، بيروت ، ١٩١٣ .
- ١٦- القرآن الكريم.
- ١٧- القلقشندي، أحمد بن علي (المتوفى ٨٢١هـ/١٤١٨م) : (صبح الأعشا في صناعة الإنشاء) ، شرحه وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ١٨- الضحيان ، عبد الرحمن : (الإدارة في الإسلام) دار عالم الكتب ، الرياض ، السعودية ، ط ١٤٠٧ ، ١ ، ١٩٨٧م / ط ٢ ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .
- ١٩- الظاهري ، غرس الدين خليل بن شاهين : (زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك) اعتنى بتصحيحه : بولس راويس ، طبع في مدينة باريس ، المطبعة الجمهورية ، ١٨٩٣م .
- ٢٠- العمري ، شهاب الدين احمد بن يحيى بن فضل الله : (مسالك الإبصار في ممالك الأمصار ، دولة المماليك الأولى ، ت ٧٠٠-٧٤٩هـ/١٣٠١-١٣٤٩م) دراسة وتحقيق: دورتيا كرا فولسكي، المركز الإسلامي للبحوث، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- ٢١- المقرئزي ، تقي الدين أحمد بن علي : (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية) تح: محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي ، راجعه وضبط هوامشه: أحمد أحمد زيادة مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، ط ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ .
- ٢٢- المقرئزي ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد ت سنة ٨٤٥ هـ: (إغاثة الأمة بكشف الغمة) قدمه وعلق عليه : ياسر سيد الصالحين ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الآداب .
- ٢٣- المقرئزي ، تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي ت ٨٤٥هـ: (النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود) تحقيق وإضافات : محمد السيد بحر العلوم ، منشورات: المكتبة الحيدرية ومطبعاتها في النجف ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٢٤- المقريري، تقي الدين أحمد بن علي: (السلوك في معرفة دول الملوك) حققه
وقدم له ووضع حواشيه، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة ،
مصر، د. ط، ١٩٧٢.

٢٥- ابن كثير ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي
الدمشقي، ت ٧٠١هـ / ٧٧٤: (البداية والنهاية) تح : د. عبد الله بن عبد المحسن
التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر ، ط ١ ١٤١٧ - ١٩٩٧، ط ٢ ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٣ م.

٢٦- الماوردي: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب: (الأحكام السلطانية) تح
وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة ، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ج ١،
٢٧- ابن ممي، أسعد (كتاب قوانين الدواوين) جمعه ودققه عزيز سوريا ل عطية،
مكتبة مد بولي، القاهرة، مصر، ط ١، ١١١٤هـ / ١٩٩١ م.

٢٨- مؤلف مجهول: (خزانة السلاح) مع دراسة عن خزائن السلاح
ومحتوياتهم عصر الأيوبيين والمماليك ، حققه وكتب له الدراسة والمقدمة والحواشي
والفهارس د. نبيل محمد عبد العزيز ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١ ١٩٧٨.

٢٩- النابلسي ، أبي عثمان الصفدي الشافعي : (تاريخ الفيوم وبلاده) ، دار
الجيل بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤ م .

٣٠- النويري، شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب : (نهاية الأرب في فنون
الأدب)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ١، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١ م.

ثانيا- المراجع العربية.

- ١- أبو زيد ، سهام مصطفى : (الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي ألى نهاية العصر المملوكي) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دون طبعة ، ١٩٨٦.
- ٢- أحمد سعيد : (تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل) دار المعارف ، القاهرة ، مصر.
- ٣- البزاوي، فتحية: (تاريخ النظم والحضارة الإسلامية) ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٢ ١٩٨١.
- ٤- بحر، مجدي عبد الرشيد(القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- ٥- بهجت، منى محمد بدر محمد : (أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية بمصر) مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١.
- ٦- جرجس، فوزي: (دراسات في تاريخ مصر السياسي في العصر المملوكي) مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٥٨ .
- ٧- الجزار، هاني فخري عطية : (النظام العسكري في دولة المماليك- ٦٢٨ - ٩٢٣ هـ) (١٢٥٠ - ١٥١٧ م) إشراف د: رياض مصطفى شاهين : قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي) في التاريخ الإسلامي لكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) .
- ٨- الحجي، حياة ناصر: (السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك، فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١ هـ/ ١٢٦٢م إلى سنة

٧٨٤هـ/١٣٨٢م) الناشر : لجنة التأليف والتعريب والنشر ، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٩٧ .

٩- الحجي ، حياة ناصر: (صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك) دار القلم للنشر والتوزيع ، الصفاء، الكويت، ط١ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢

١٠- حسن ، علي إبراهيم : (تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر، ط٢ ، ١٩٤٨ م .

١١- حسين ، حمدي عبد المنعم محمد : (دارسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك) ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ / ٢٠٠٠ .

١٢- الحصري، أحمد : (السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، دون طبعة.

١٣- خربوطلي " شكران وزكار، سهيل: (الحضارة العربية الإسلامية) منشورات جامعة دمشق، ١٤٢٦-١٤٢٧هـ / ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

١٤- الرئيس، محمد ضياء الدين (الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة، مصر ، ط : الخامسة، ١٩٨٥ .

١٥- زقلمة ، أنور : (المماليك في مصر) ، طبع : مطبعة المجلد الجديد ، القاهرة ، مصر ، د. ط .

١٦- زيتون، عادل : (تاريخ المماليك) ، منشورات جامعة دمشق ، ١٤٢٧هـ / ١٤٢٨ - ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .

١٧- سبانو، أحمد غسان (نظام الحكم والإدارة في بلاد الشام في العصر المملوكي ٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) أطروحة أعدت نيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب والإسلام . إشراف أ د: جباغ قابلو ، ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .

- ١٨- سرور، محمد جمال الدين: (دولة بني قلاوون في مصر- الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص) القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد .دون طبعة.
- ١٩- سليم ، محمود رزق : (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي)، المطبعة النموذجية، الطبعة الثانية ،١٣٨١هـ /١٩٦٢م.
- ٢٠- سليمان، أحمد سعيد : (تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل) دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- ٢١- سعيد، احمد (أنواع المكتبات في العالمين العربي والإسلامي) دار الفرقان مصر و القاهرة . مطبعة النور النموذجية ، ط ١ ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤.
- ٢٢- شبارو،عصام محمد: (السلطين في المشرق العربي معالم دورهم السياسي والحضاري) (المماليك ٦٤٨-٩٢٣ هـ /١٢٥٠-١٥١٧م) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، د.ط.
- ٢٣- طوسون ، عمر : (مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن) ١٣٥٠ هـ /١٩٣١م مكتبة مدبولي ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، ١٩٣١م ، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ٢٤- عاشور، سعيد عبد الفتاح: (مصر في عصر دولة المماليك البحرية) القاهرة، مصر: مكتبة النهضة.
- ٢٥- عاشور، سعيد عبد الفتاح : (العصر المماليكي في مصر والشام) دار النهضة العربية، القاهرة، ج ١ ، ١٩٩٦ ، ج ١ .
- ٢٦- عاشور،سعيد عبد الفتاح : (نظم الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والمماليك دار المعارف للطباعة والنشر مكتبة الأسد ، دمشق.
- ٢٧- عاشور ، سعيد عبد الفتاح : (الأيوبيون والمماليك في مصر والشام) ، دار النهضة العربية للطبع والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٦ .

- ٢٨- عبد العزيز (نبيل محمد) : المطبخ السلطاني زمن الأيوبيين
والممالك، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، مصر د.ط.
- ٢٩- عبد المنعم ، صبحي : (تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح
الإسلامي حتى عهد الأيوبيين، ٣١هـ — / ٦٤٨هـ) مطبعة : العربي للنشر
والتوزيع ، القاهرة مصر.
- ٣٠- العريني ، السيد الباز: (الشرق الأدنى في العصور الوسطى (١)
(الأيوبيون) ، دار النهضة للطباعة والنشر، ط١.
- ٣١- العريني، السيد الباز: (الممالك، الفروسية في مصر في عصر
سلاطين الممالك ١٢٥٠/١٥١٧ م) دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،
بيروت، لبنان
- ٣٢- العش، محمد أبو الفرج: (النقود العربية الإسلامية المحفوظة في
متحف قطر الوطني) الناشر وزارة الإعلام في دولة قطر، الدوحة، ١٤٠٤هـ —
١٩٨٤م.
- ٣٣- علي، أحمد علي إسماعيل: (تاريخ بلاد الشام العصر المملوكي)
مركز الشام للخدمات الطباعة ،مكتبة الأسد ط ١ ١٩٩٨ ، ج ٦ .
- ٣٤- العنصرة، محمد محمود خلف: (الحياة الاقتصادية في الحجاز في عصر
دولة الممالك ٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م) دار الملك عبد
العزیز، الرياض، ١٤٢٥.
- ٣٥- عوف ، احمد محمد : (أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة
إلى اليوم) العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، بدون طبعة.
- ٣٦- غوانمة ، يوسف درويش (تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر
المملوكي) تقديم وإعداد وضبط: خيرى الذهبي، منشورات الهيئة العامة
للثقافة، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٨٢.

- ٣٧- الغيطاني (جمال) : في عالم الخيول المملوكية ، مجلة العربي القاهرة ، العدد ٢٨ ، يوليو (تموز) ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ .
- ٣٨- الفقهي ، عصام الدين عبد الرزاق : (معالم التاريخ الإسلامي) مطبعة دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، بدون طبعة .
- ٣٩- قاسم (عبد قاسم) : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، بعض مظاهر الحياة اليومية في عصر المماليك في عصر المماليك ، دار المعارف للطباعة والنشر ، سوسة تونس .
- ٤٠- قاسم ، عبد قاسم : (عصر سلاطين المماليك) دار الشروق ، بيروت ، ط ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٤١- لاشين ، محمود المرسى : (التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية) دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٧٧ .
- ٤٢- ماجد ، عبد المنعم : (نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر) مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
- ٤٣- ماضي ، إبراهيم : (زي أمراء المماليك في مصر والشام) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، بدون طبعة .
- ٤٤- مبارك ، علي باشا : (الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة ، ١٩٦٩ م ، الجزء الأول .
- ٤٥- محمد ، قطب إبراهيم : (النظم المالية في الإسلام) ، الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٦ .
- ٤٦- معطي علي : (تاريخ النقود العربية والإسلامية) مع دراسة مفصلة عن النقود اللبنانية في عهدي الانتداب والاستقلال ، دار المنهل اللبناني .
- ٤٧- ناصر ، عامر نجيب موسى : (الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي) ، القاهرة . مصر ، مطبعة الشروق ، دون طبعة .

- ٤٨- النشار: السيد السيد: (تاريخ المكتبات في مصر العصر المملوكي)
تقديم الدكتور: محمد فتحي عبد الهادي والدكتور: جوزيف نسيم يوسف، الناشر
الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٣هـ — ، ١٩٩٣ ط ١.
- ٤٩- نصار : (لطفى أحمد) : وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
في مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٥٠- النهار، عمار محمد: (الحياة الفكرية في مصر في عصر دولة
المماليك البحرية) (٦٢٨-٥٧٨٢هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م) رسالة أعدت لنيل درجة
الدكتوراه، في تاريخ العرب والإسلام بإشراف د. إبراهيم محمود زعرور ، جامعة
دمشق، كلية الآداب.
- ٥١- أبو هويشل ، محمد عطية : (الأحوال الصحية والطبية في مصر
وبلاد الشام في العصر المملوكي (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) —
إشراف أ . د : رياض مصطفى شاهين ، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات
الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي (١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ .
- ٥٢- المازندراني، موسى الحسيني: (تاريخ النقود الإسلامية) دار العلوم
للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع بيروت دون طبعة.
- ٥٣- اليوزبكي، توفيق: (تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ط ٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م

المراجع العربية :

- ١- 'بلانت، ريتشارد: (النقود العربية والإسلامية) تعريب: د. بسام سروج وإبراهيم سروج، منشورات مكتبة السائح، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- ٢- الكرملي، انستانس: (رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات) الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م، ط٢، حاشية.
- ٣- ماير (ل . p) : الملابس المملوكية ، ترجمة صالح الشيتي مراجعة وتقديم : د. عبد الرحمن فهمي محمد الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، مصر.
- ٤- موير ، السير وليام : تاريخ دولة المماليك في مصر ، ترجمة : محمود عابدين وسليم حسن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

الموسوعات

- ١- 'الينهوم (الصادق) وآخرون: موسوعة مسيرة الحضارة، مراجعة شاكر مصطفى، ترجمة: ماجد فخري، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، المجلد الأول.

المجلات :

- ١- جلايلي، أحمد : (الأثر) مجلة الآداب واللغات ، جامعة قاصدي رباح ، ورقلة ، الجزائر العدد السادس ، ماي ٢٠٠٧م، ص١٧٤.
- ٢- الطراونة: (مبارك محمد): المجلة الأردنية للتاريخ والآثار الأوبئة (الطواعين) وآثارها الاجتماعية في بلاد الشام في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤ - ٩٢٢هـ) (١٣٨٢ - ١٥١٦م) المجلد ٤ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠م ، ص ٥٥.

الملاحق

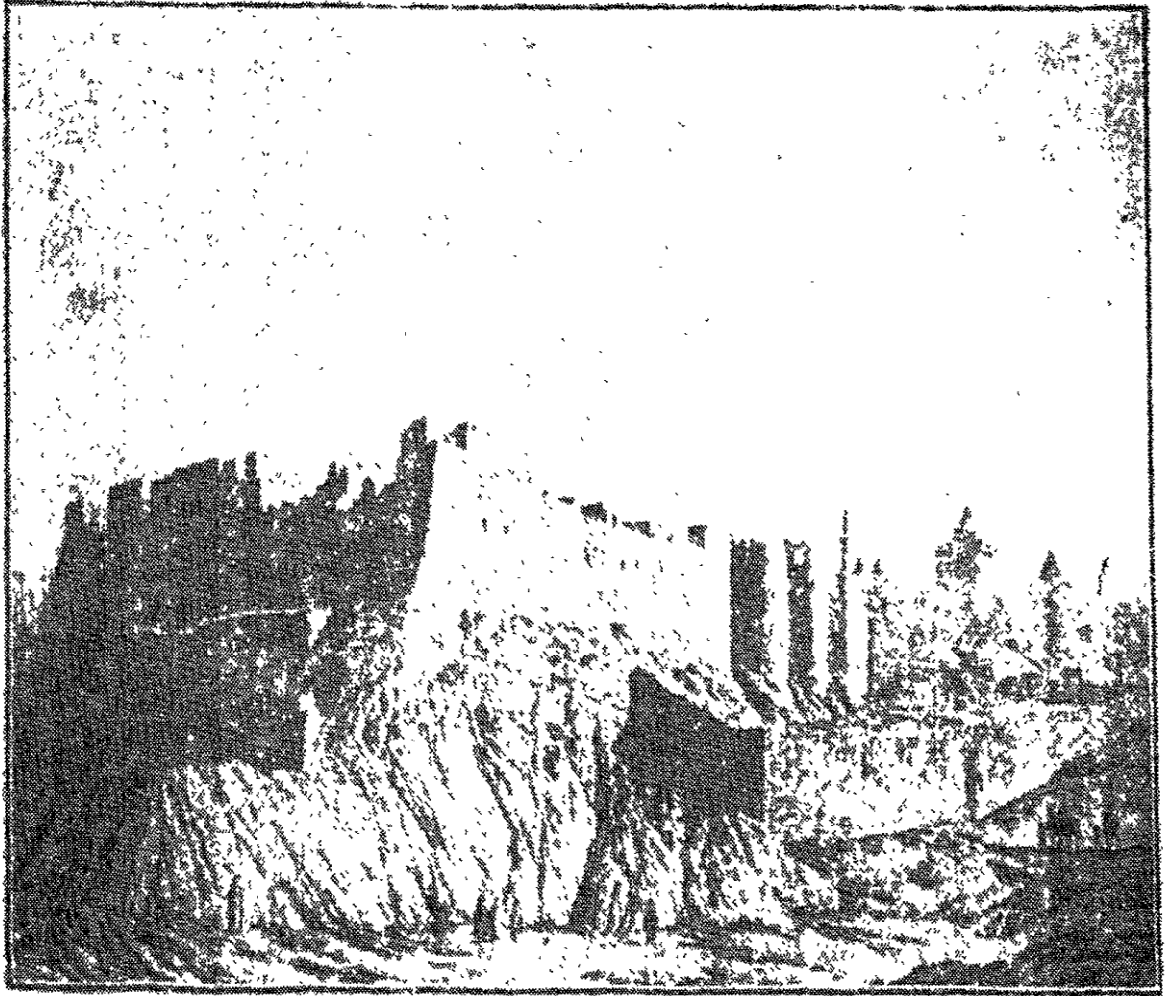
سلاطين المماليك

١ - دولة المماليك البحرية

٦٤٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢م

٦٤٨ - ٦٥٠هـ / ١٢٥٠ - ١٢٥٧م	شجرة الدر
٦٥٠ - ٦٥٧هـ / ١٢٥٧ - ١٢٥٩م	المعز عز الدين أيك
٦٥٧ - ٦٥٨هـ / ١٢٥٩ - ١٢٦٠م	المنصور نور الدين علي
٦٥٨ - ٦٥٩هـ / ١٢٦٠ - ١٢٦٧م	المظفر سيف الدين قطز
٦٥٩ - ٦٦٧هـ / ١٢٦٧ - ١٢٧٧م	ركن الدين بيبرس البندقداري
٦٦٧ - ٦٦٨هـ / ١٢٧٧ - ١٢٧٩م	السعيد ناصر الدين محمد بركة خان
٦٦٨ - ٦٦٩هـ / ١٢٧٩ - ١٢٨٠م	العاذل بدر الدين سلامش
٦٦٩ - ٦٧٩هـ / ١٢٨٠ - ١٢٩٠م	المنصور سيف الدين قلاوون
٦٧٩ - ٦٨٩هـ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣م	الأشرف صلاح الدين خليل
٦٨٩ - ٦٩٣هـ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤م	الناصر ناصر الدين محمد: المرة الأولى
٦٩٣ - ٦٩٤هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦م	العاذل زين الدين كتبغا
٦٩٤ - ٦٩٦هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٩م	المنصور حسام الدين لاجين
٦٩٦ - ٦٩٨هـ / ١٢٩٩ - ١٣٠٩م	الناصر ناصر الدين محمد: المرة الثانية
٦٩٨ - ٧٠٨هـ / ١٣٠٩ - ١٣١٠م	المظفر بيبرس الجاشنكير
٧٠٨ - ٧٠٩هـ / ١٣١٠ - ١٣٤٠م	الناصر ناصر الدين محمد: المرة الثالثة
٧٠٩ - ٧٤١هـ / ١٣٤٠ - ١٣٤١م	المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد
٧٤١ - ٧٤٢هـ / ١٣٤١ - ١٣٤٢م	الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد
٧٤٢ - ٧٤٣هـ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥م	الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد
٧٤٣ - ٧٤٦هـ / ١٣٤٥ - ١٣٤٦م	الصالح عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد
٧٤٦ - ٧٤٧هـ / ١٣٤٦ - ١٣٤٨م	الكاظم سيف الدين شعبان بن الناصر محمد
٧٤٧ - ٧٤٨هـ / ١٣٤٨ - ١٣٤٩م	المظفر زين الدين حاجي بن الناصر محمد
٧٤٨ - ٧٥٢هـ / ١٣٤٩ - ١٣٥١م	الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد:
٧٥٢ - ٧٥٣هـ / ١٣٥١ - ١٣٥٤م	المرة الأولى
٧٥٣ - ٧٥٤هـ / ١٣٥٤ - ١٣٥٥م	الصالح صلاح الدين بن محمد بن الناصر محمد
٧٥٤ - ٧٥٥هـ / ١٣٥٥ - ١٣٥٦م	الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد:
٧٥٥ - ٧٥٦هـ / ١٣٥٦ - ١٣٥٧م	المرة الثانية
٧٥٦ - ٧٦٢هـ / ١٣٥٧ - ١٣٦٣م	المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي
٧٦٢ - ٧٦٣هـ / ١٣٦٣ - ١٣٦٤م	الأشرف أبو المعالي زين الدين شعبان بن حسين
٧٦٣ - ٧٦٤هـ / ١٣٦٤ - ١٣٦٥م	المنصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين
٧٦٤ - ٧٦٥هـ / ١٣٦٥ - ١٣٦٦م	الصالح صلاح الدين حاجي بن شعبان بن حسين

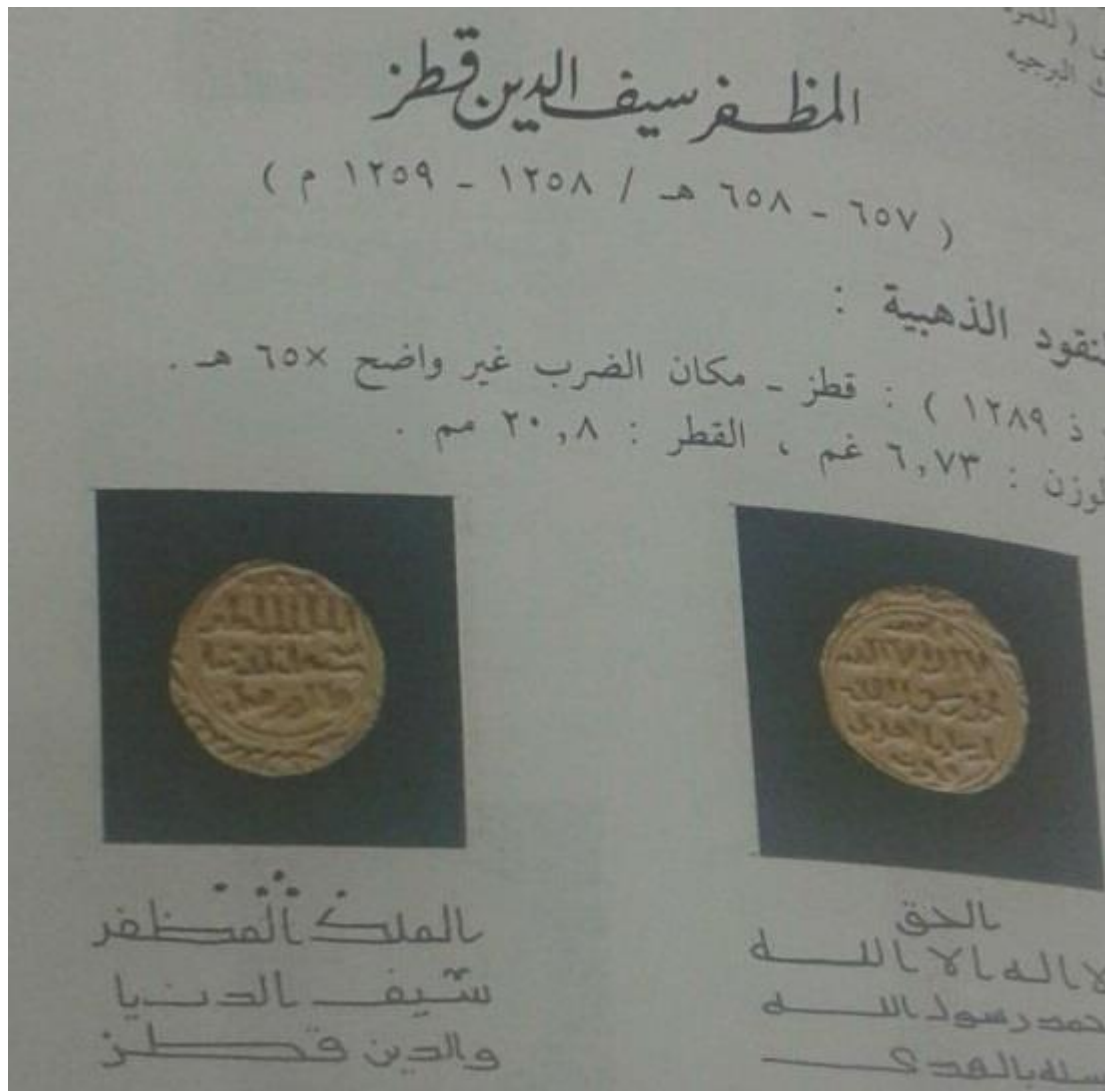
(١)



منظر القلعة من المقطم


(١) موير ، السير وليام : تاريخ دولة المماليك في مصر ، ترجمة : محمود عابدين وسليم حسن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ص ٢٠١ .

(١)




(١) الجابر : المرجع السالف ، ص ٣٤٩

دولة
ليبيا



حاجين م
السلطان الملك
المنصور ناصر الله
المحمدية حسام الدنيا
والدين

المدر غير واضح



الحق
لا اله الا الله
محمد رسول الله
ارسله بالهدى (و)
دين ح

ضرب سنة هذا الديار
المبارك بدمشق

◇ ◇ ◇

(ذ ١٢٩٨) : مثل النقد السابق (الوزن : ٥,٧٢ غم ، القطر : ٢١ مم)


★ ★ ★


الظاهر ركن الدين بيبرس

النقود الفضية

(ف ٢٠١٠) : بيبرس لا وجود لمكان الضرب والتاريخ .

الوزن : ٢,٤٥ غم ، القطر : ٢٣,٥ مم




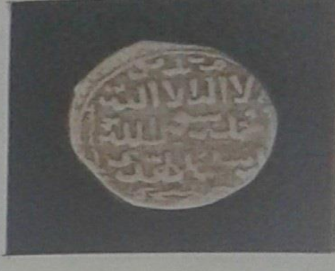


٢٥٦

(١)

دولة
المماليك

(ف ٢٠٠٩) : بيبرس - دمشق سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م .
الوزن : ٢,٨٠ غم ، القطر : ٢٢,٥ مم .






بببرس الصالح
الملك الظاهر
رکن الدین والدین
صلى الله عليه وسلم

لا اله الا الله
محمد رسول الله
ارسله بالهدى

ضرب بدمشق / سنة تسع وخمسين /
وستمائة / بسم الله / الرحمن / الرحيم

(ف ٢٠١٢) : بيبرس - القاهرة سنة (٦)٥٩ هـ / ١٢٦١ م .
الوزن : ٣,٠٢ غم ، القطر : ٢١ مم .

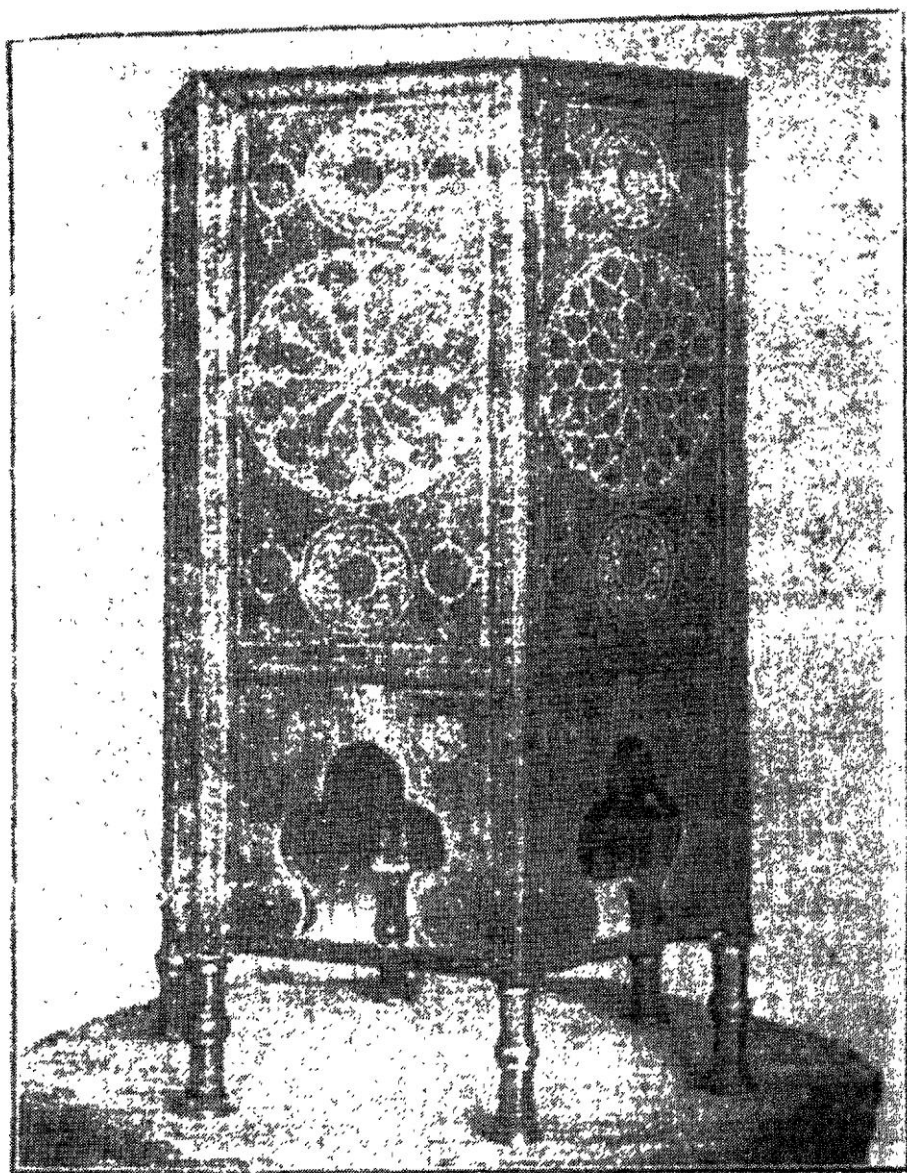
السلطان الملك
الظاهر رکن الدین والدین
بن بببرس قسیر امیر
المؤمنین
صلى الله عليه وسلم

القاهر
لا اله الا الله
محمد رسول الله
ارسله بالهدى
صلى الله عليه وسلم

(ف ٢٠١٥) : بيبرس لا وجود لمكان الضرب والتاريخ .
الوزن : ١,٣٧ غم ، القطر : ١٥ مم .

(١) الجابر : المرجع السالف ، ص ٣٥٧

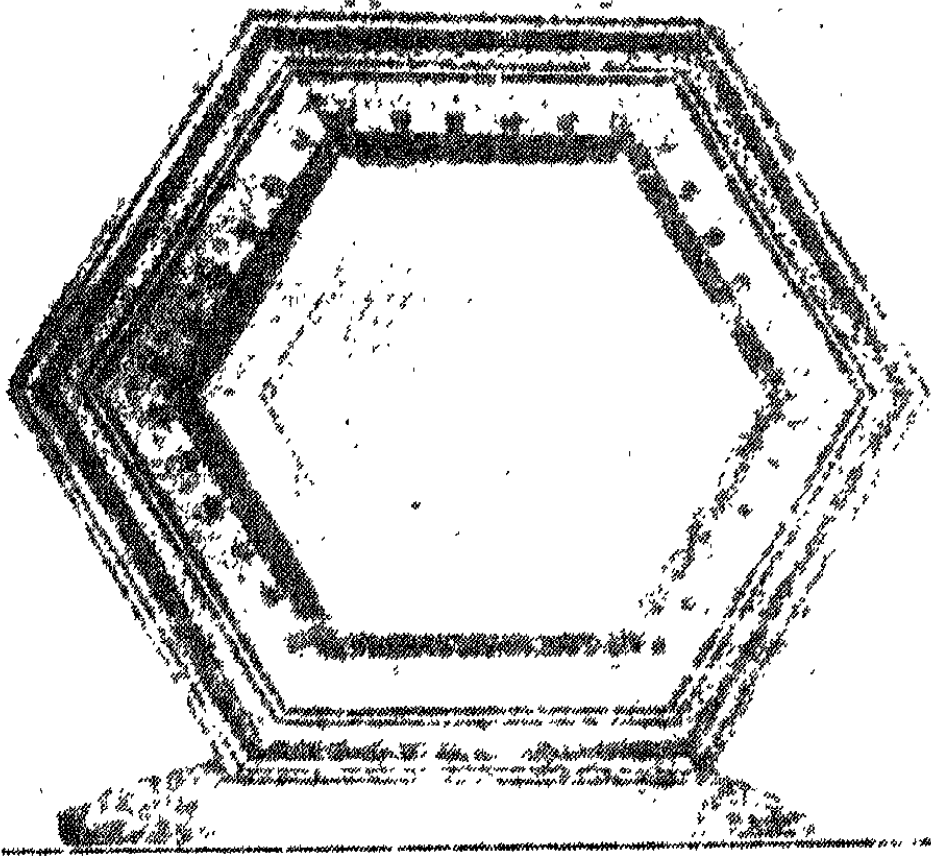
(١)



ظهر الكرسي الذي في الصورة السابقة

(١) موير : المرجع السالف ، ص ٢٥٧ .

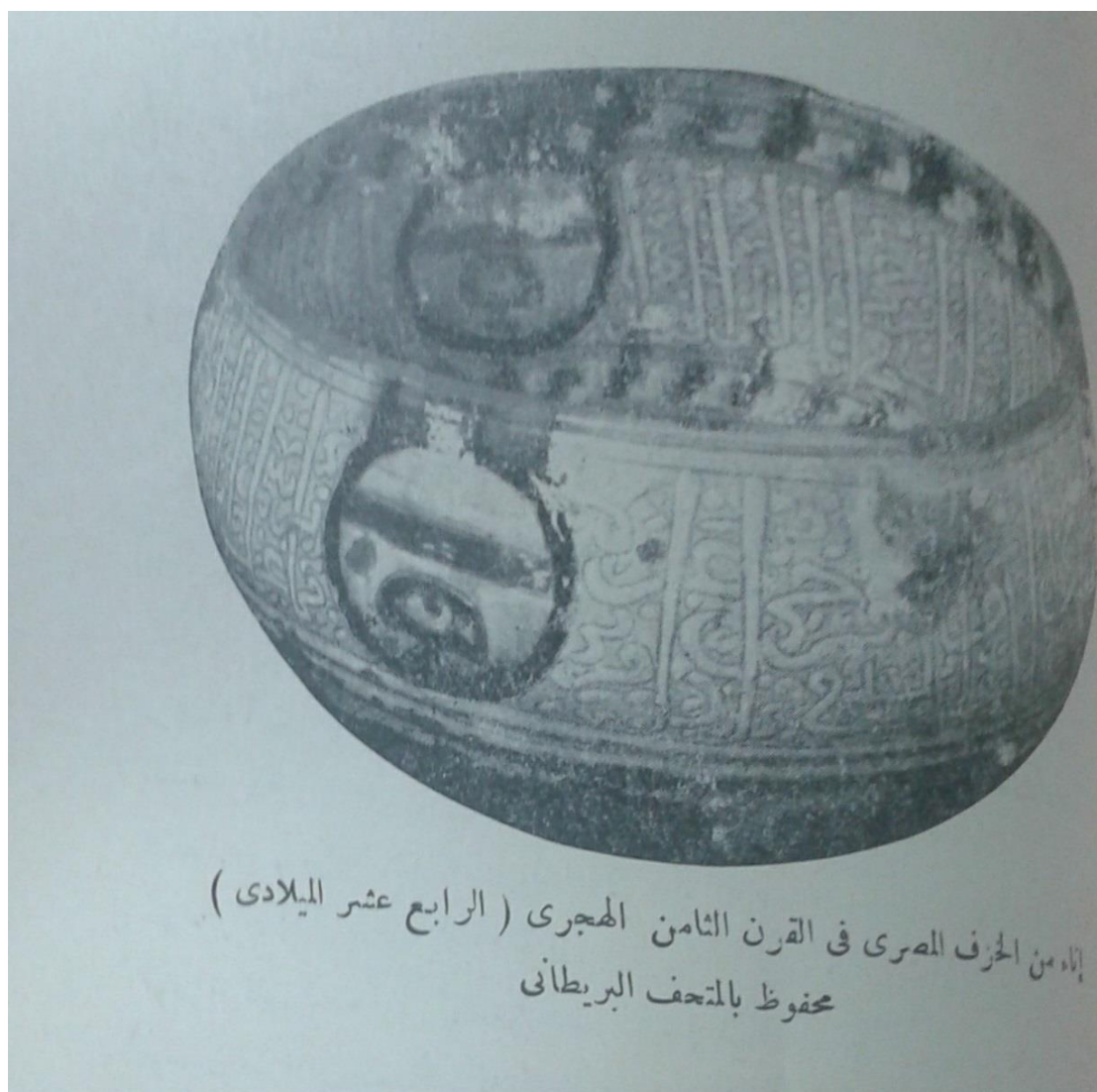
(١)



سطح كرسي مرصع بالفضة وجد في مسجد شعبان بن الناصر
ومحفوظ بدار الآثار العربية بالقاهرة

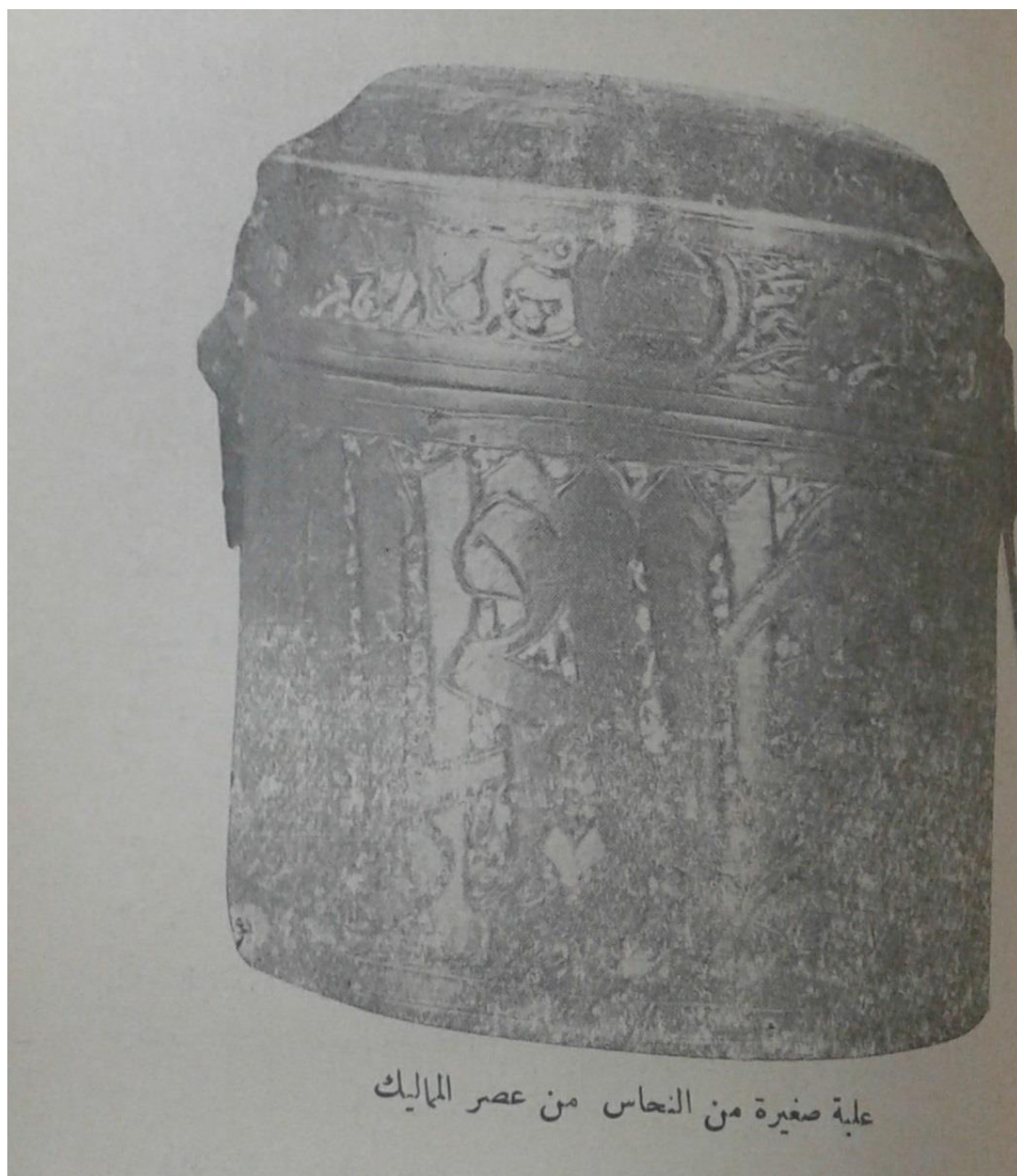
(١) موير : المرجع السالف ، ص ٢٥٦

(١)



(١) حسن : تاريخ الممالك البحرية ، المرجع السالف ص ٣٢٥.

(١)



(١) حسن : المرجع السالف ، ص ٣٢٣.